جـامـعـة يـحـي فـارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضوع:

مدى فعالية وسائل الدفع الالكترونية في تنشيط المعاملات المصرفية في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطالبة :

- جريدة جميلة

إشراف الأستاذ :

د. سلام عبد الرزاق

لجنة المناقشة

د.حميدي كلثوم	جامعة المدية	رئيسا
د. سلام عبد الرزاق	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د. سعيدي فاطمة الزهراء	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018 - 2019

شكر وتقدير

نشكر الله العلي القدير على فضله العظيم الذي منحنا العلم ويسر لنا طريقنا فيه وأمدنا بالقوة لتجاوز العراقيل والمصاعب فعلى الله توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى:

الأستاذ المشرف "سلام عبد الرزاق" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى ارشاداته وملاحظاته القيمة التي كانت لنا سند في انجاز هذا العمل، كما لا ننسى التقدم بالشكر إلى كل أعضاء اللجنة المشرفة.

كما لا ننسى كل الأستاذ في المشوار الدراسي على كل المعلومات التي أفادونا بها بالإضافة إلى كل عمال البنك الوطني الجزائري .

وفي الأخير لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل ولو بكلمة.

الإهداء

بعد السجود لله عزوجل شكرا لحسن توفيقه على اتمام هذه المذكرة والتي لولا نعمة الله لما وصلنا للمكان المقصود.

أهدي هذا العمل إلى من تتجسد بجس ملاك يحمل أعذب الصفات إلى ريحانة الدنيا التي لن ألقى مثل قلبها هيهات إلى التي سهرت الأيام، إلى التي لا تكفيها كل الكلمات، أول من رسم ألف باء التعامل مع الناس ''أمي''، التي ألفها أماني وميمها مرامي وياؤها ينوع الحنان لك نجاحي بعد حياتي والدتي الغالية حفظها الله لنا.

إلى الشخص الذي تمنيت أن يرى هذا اليوم بكل شوق، إلى من تعب من أجل راحتي وشقى من أجل سعادتي وشاب من أجل شبابي إلى من أعتز به ''أبي ''

إلى كل الأهل والأقارب من قريب أو من بعيد

خاصة بنات أخي خديجة وشيماء والى كل أولاد أخي الصغار

إلى كل صديقاتي وزملائي.

إلى من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بدعاء، خاصة أستاذي المحترم الذي لم يبخل علينا ولو بحرف

جميلة

مستخلص

تهدف الدراسة الى معرفة وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في الاقتصاد إذ تعتبر مؤشرا مهما وهو ما جعل المصارف في مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير وتحديث وسائل وسائل الدفع أولوية ، وهذا لأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات والصفقات

وتطرقنا من خلال هذه الدراسة الى ضرورة التوجه نحو وسائل الدفع الإلكترونية في المعاملات المصرفية وهذا لما تتمتع من سهولة في التعامل والسرعة في الأداء كذلك تنوع هذه الوسائل لتقديم المعاملات باختصار المسافات والجهد عل العملاء ومن خلال استخدام شبكة الأنترنت مما يجعل أكثر عرضة للمخاطر والاختلاس إلى أن وجدت حلول لذلك وآليات لحمايتها وتوصلت الى أن في ظل هذه الشروط نتساءل عما إذا كانت وسائل الدفع قد أثبتت فعاليتها في تنشيط المعاملات المصرفية في الجزائر ومن خلال دراسة الحالة التي أجريتها في في البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية توصلت الى أن فئة قليلة من تستعمل بطاقات الدفع الإلكترونية وهذا راجع الى حداثة وسائل الدفع كنظام والى ثقافة المجتمع

الكلمات الدالة

وسائل الدفع التقليدية ، وسائل الدفع الإلكترونية، البطاقات البنكية ، المعاملات المصرفية ، حماية وسائل الدفع

Résumé

L'objectif de cette étude est de connaître les moyens de paiement électroniques et son rôle dans l'économie car il s'agit d'un indicateur important, ce qui explique pourquoi les banques de différents pays du monde reconnaissent que le développement et la modernisation des moyens de paiement constituent une priorité, car les méthodes de paiement traditionnelles ne sont plus efficaces à une époque où le traitement des transactions est rapide

Dans cette étude, nous avons souligné la nécessité d'adopter des méthodes de paiement électroniques pour les transactions bancaires, en raison de la facilité de traitement et de la rapidité des performances, ce qui les rend plus vulnérables aux risques de détournement jusqu'à leur découverte. Solutions et mécanismes pour les protége

Et a conclu que, dans ces conditions, nous nous demandons si les moyens de paiement se sont révélés, la Médée algérienne a révélé qu'un petit groupe d'utilisateurs de cartes de paiement électroniques utilisait la modernité des moyens. Paiement en tant que système et culture de la société

Mots clés

Moyens de paiement traditionnels, moyens de paiement électroniques, cartes bancaires, transactions bancaires, protection des moyens de paiement

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1 ـ 1	شكل الكمبيالة	05
1 ـ 2	صورة للشيك	06
1 ـ 3	شكل سند لأمر	09
1 ـ 4	مكونات وسائل الدفع التقليدية	11
1 ـ 5	صورة عن معرفة الرصيد من خلال الهاتف	18
1 ـ 6	صورة عن الصراف الآلي	19
1 ـ 7	دور استخدام النقود الإلكترونية واجراءاتها	24
1 ـ 8	احد مواقع الشركات اصدار النقود الرقمية	25
1 ـ 9	أنواع البطاقات البنكية	31
1 ـ 10	شكل البطاقات	33
1 ـ 11	عملية استخدام بطاقة الائتمان	35
1 ـ 12	يوضح مصدر البطاقات البنكية	38
2 ـ 1	صورة عن التوقيع بالقلم الإلكتروني	52
2 ـ 2	التشفير عن طريق مفتاح واحد(Symmetric – Key)	50
2 ـ 3	التشفير عن طريق مفتاحين(Asymmetric Key)	69
3 ـ 1	صور للبنك الوطني الجزائري لوكالة المدية	70

3 ـ 2	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	73
3 ـ 3	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة المدية	77
3 ـ 4	البطاقة الكلاسيكية	79
3 ـ 5	صورة عن البطاقة الذهبية	79
3 ـ 6	طريقة الحصول على خدمة GAB و DAB	82
3 ـ 7	صورة جهاز نقة البيع TPE	83
3 ـ 8	نسبة تعامل البنوك بالبطاقات البنكية	87
3 ـ 9	نسبة توفر GAB في البنوك	87
3 ـ 10	مدى توفر أجهزة TPV	88

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3 – 1	**الموزع الآلي للأوراق DAM**	81
3 – 2	**الشباك الآلي للأوراق**	82
3 – 3	**نهائي نقطة البيع الإلكترونية**	83
3 – 4	**البنوك التي تتوفر لديها البطاقات والأجهزة الحديثة لسنة 2012 / 2013**	86
3 - 5	**يبين نسبة تواجد البطاقات والأجهزة الإلكترونية في البنوك**	86

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	*I- III*
المستخلص	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	*أ- د*
الفصل الأول: وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية	
تمهيـد	
المبحث الأول: وسائل الدفع التقليدية	*2*
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع التقليدية	*2*
المطلب الثاني: مكونات وسائل الدفع التقليدية	*3*
المطلب الثالث: عيوب وسائل الدفع التقليدية	*12*
المبحث الثاني: التوجه إلى وسائل الدفع الالكترونية	*14*
المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الالكترونية و خصائصها	*14*
المطلب الثاني: أهمية وسائل الدفع الإلكترونية	*16*
المطلب الثالث: طرق الدفع الإلكترونية	*17*
المبحث الثالث: أنواع وسائل الدفع الالكترونية	*21*
المطلب الأول: النقود والمحافظ الإلكترونية	*21*
المطلب الثاني: البطاقات البنكية وأنواعها والبطاقات الذكية	*29*
المطلب الثالث: الشيكات الالكترونية و التحويلات المالية الالكترونية	*39*
خلاصة الفصل	*43*
الفصل الثاني: المعاملات المصرفية وطرق حمايتها وتقييم وسائل الدفع الإلكترونية	
تمهيد	
المبحث الأول: المعاملات المصرفية الالكترونية	*45*

المطلب الأول: مفهوم المعاملات المصرفية الالكترونية وأنواعها	45
المطلب الثاني: العوامل المساعدة على نجاح المعاملات المصرفية الالكترونية	49
المطلب الثالث: علاقة المعاملات المصرفية الالكترونية بوسائل الدفع الالكترونية	50
المبحث الثاني: طرق حماية وسائل الدفع الالكترونية	51
المطلب الأول: التوقيع الإلكتروني وأنواعه	51
المطلب الثاني: البرامج والبروتوكولات الآمنة	53
المطلب الثالث: التشفير والرقم السري	57
المبحث الثالث: : تقييم وسائل الدفع الإلكترونية	61
المطلب الأول: إيجابيات البطاقات البنكية	61
المطلب الثاني: سلبيات البطاقات البنكية	63
المطلب الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجهها وسائل الدفع الإلكترونية	64
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث: مدي فعالية وسائل الدفع الإلكترونية في تنشيط المعاملات المصرفية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية	
تمهيد	
المبحث الأول: لمحة عن البنك محل الدراسة البنك الوطني الجزائري	69
المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري وأهدافه	70
المطلب الثاني: وظائف بنك الوطني الجزائري BNA	71
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائر	73
المبحث الثاني: واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة المدية	
المطلب الأول: منتجات البنك الوطني الجزائري وكالة المدية	78
المطلب الثاني: الوسائط البنكية الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية	81
المطلب الثالث: العراقيل التي يوجهها البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية وأهم الحلول المقترحة في مجال وسائل الدفع	84
المبحث الثالث: واقع استعمالات البطاقات البنكية في الجزائر	86
المطلب الأول: تقييم نشاط إصدار البطاقات البنكية في البنك الوطني الجزائري	86
المطلب الثاني: تجربة مصرف خليج الجزائر- وكالة المدية. -في مجال وسائل الدفع الإلكترونية في	89

(البطاقات)	
المطلب الثالث: أثر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية على المعاملات المصرفية لوكالة BNA بالمدية	*93*
خلاصة الفصل	*94*
الخاتمة	*96*
قائمة المراجـــع	*97*
الملاحق	*101*

مقدمة

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في العمل الاقتصادي عامة والعمل المصرفي خاصة حيث اهتمت المصارف اهتماما كبيرا بتكثيف الاستفادة من أحدث التقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار معاملات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها قصد التسهيل والدقة ويسر العمل العملاء

الأمر الذي يتلاءم مع متطلبات المعاصرة والمتزايدة لمختلف شرائح العملاء من ناحية ويحقق للمصارف نمو في حجم عملياتها وأرباحها من ناحية أخرى

إذ لجأت المصارف في الآونة الأخيرة الى الاعتماد على نظم أو وسائل دفع حديثة بعدما كان استخدامها على وسائل تقليدية التي كان يصادفها عدة مشاكل وتباطء كبير في عملياتها وبالتالي استحدثت وسائلها التي تساعدها بشكل كبير على توفير الوقت والجهد والمال لخدمة الزبائن كما أن المصارف وجدت فيها أجوبة وحلول للمشاكل التي كانت تواجهها وعلى رأسها اختلاف المعاملات ونوعيتها بحيث ساهمت هذه الوسائل الى تحسين نوعية الخدمات المقدمة لزبائنها ، فبالرغم من وجود مجموعة الدول التي شرعت الى استعمال وسائل حديثة ، غير أن هناك بعض الدول التي لم تشرع بعد في استعمال واستخدام هاته الوسائل أو أن استخدامها بشكل ضئيل ونخص بالذكر الجزائر ، حيث يعتبر تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات ، مجالا ذو أولوية بالنسبة لها في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة ومن جهة أخرى مسار الإصلاحات المصرفية وارساء أسس منظومة مصرفية تتميز بالحداثة والعصرنة ، لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التى تشهدها البيئة المصرفية على مستوي العالمي

فمن خلال ما تقدم يمكن حصر إشكاليتنا في السؤال الجوهري التالي :

ما مدى فعالية وسائل الدفع الالكترونية في تنشيط المعاملات المصرفية ؟

الأسئلة الفرعية

يمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية الى جملة من الأسئلة الفرعية كالتالي :

1 _ ما المقصود بوسائل الدفع التقليدية والحديث

2_ ماهي أشكال وسائل الدفع الإلكترونية وكيف يمكن حمايتها ؟

3_ ماهي وضعية التجربة الجزائرية في تطبيق وسائل الدفع الحديثة في بنك الوطني الجزائري ؟

فرضيات البحث

وقصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية سوف نضع الفرضيات التي قد تكون منطلق بحثنا ويمكن حصرها فيما يلي :

_ تساهم وسائل الدفع الإ إلكترونية في تنشيط المعاملات المصرفية من خلال قنواتها المصرفية

_ وسائل الدفع الحديثة هي استخدام وسائل الدفع التقليدية باستعمال التكنلوجيا

_ تسعى المصارف الجزائرية لتحديث نظام الدفع الإلكتروني والاستفادة منه في تحسين معاملاتها المصرفية

أهمية البحث

تستمد أهمية البحث من أهمية الدور الذي تلعبه النقديات في الاقتصاد وضرورة مسايرة التطور المصرفي ، فأصبح من المهم اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق رضى العميل من جهة وتحقيق للمصارف والمؤسسات المالية أرباح وعوائد كبيرة وتقديم خدمات متطورة من جهة أ خرى والأهم من ذلك تساهم في في تطور اقتصاد الدولة بصفة عامة

أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

-محاولة إعطاء لمحة عن وسائل الدفع التقليدية وإبراز وسائل الدفع الإلكترونية

- محاولة التعرف على أهم الأشكال ، لوسائل الدفع واستعمالاتها المتعددة

- محاولة التعرف على طرق حماية وسائل الدفع الإلكترونية في المجال المصرفي

- معرفة المعاملات المصرفية وإسهام وسائل الدفع الإلكترونية في تحسينها

– معرفة مدى استجابة البنك الوطني الجزائري من التطورات الحاصلة في استعمال البطاقات البنكية

منهج البحث

تبعا لمتطلبات التي أملتها دراسة هذا البحث وطبيعة المعلومات التي يتناولها استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي

حيث المنهج الوصفي من خلال التطرق الى الجانب النظري لوسائل الدفع الإلكترونية ، أما منهج دراسة الحالة يظهر من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها بالبنك الوطني الجزائري

حدود البحث الزماني والمكاني: في البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية 2018 / 2019

أسباب إختيار الموضوع

ـ التطورات الحاصلة التي عرفتها التجارة الإلكترونية والدور الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة

ـ حداثة الموضوع

ـ معرفة مشاكل استخدام التكنولوجيا الحديثة لوسائل الدفع الإلكترونية في المصارف و أسباب التأخر في استعمالها

ـ معرفة واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

صعوبات البحث

من خلال دراستنا هذه واجهتنا بعض العراقيل والصعوبات أهمها

ـ صعوبة الحصول على المراجع ، المتخصصة في وسائل الدفع الإلكترونية التي غالبا ما نجدها تذكر عنصر صغير في المراجع التي تتناول موضوع الصيرفة الإلكترونية خاصة المتعلقة بالجزائر

ـ نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بمضوع البحث محل الدراسة

دراسات سابقة

1ـ عبد الرحيم وهيبة ، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقوق ومالية جامعة الجزائر 2005

2 ـ سومية فرقاني وسائل الدفع الحديثة كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي ،شهادة الماستر في العلوم التجارية ، فرع علوم المالية جامعة المدية 2012/ 2013

أهم ما يميز دراستنا :إعطاء لمحة عن البنك الوطني الجزائري محل الدراسة وكذا معظم منتجات البنك وأهم وسائل الدفع الإلكترونية التي يستعملها البنك وكذلك العراقيل التي تواجه البنك في مجال وسائل الدفع الإلكترونية وإقراح بعض الحلول لها

هيكل الدراسة

للإلمام بهذا الموضوع تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي

الفصل الأول : وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية

قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول الى مفاهيم حول وسائل الدفع التقليدية من خلال تقديم بعض التعاريف لها ، مكوناتها ، وعيوبها أما في المبحث الثاني التوجه نحو وسائل الدفع الإلكترونية وبعض مفاهيمها وخصائصها وأهميتها وفي المبحث الثالث أشكال وسائل الدفع الإلكتروني

الفصل الثاني : المعاملات المصرفية الإلكترونية وطرق حمايتها وتقييم وسائل الدفع الإلكترونية

قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث أيضا بحيث تناولنا في المبحث الأول المعاملات المصرفية الإلكترونية من خلال تقديم بعض التعاريف والعوامل المساعدة لنجاحها وعلاقة المعاملات المصرفية بوسائل الدفع الإلكترونية أما المبحث الثاني طرق حماية وسائل الدفع الإلكترونية وفي المبحث الثالث تقييم وسائل الدفع الإلكترونية أي إيجابيات وسلبيات والتحديات التي تواجه وسائل الدفع الإلكترونية

أما في الفصل الثالث والأخير : واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

حاولت فيه عرض البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية وأهم منتجاته والوسائط الإلكترونية للبنك والعراقيل التي يوجهها البنك الوطني الجزائري في مجال وسائل الدفع والحلول المقترحة لذلك وتقييم نشاط إصدار البطاقات في الجزائر وفي الأخير أثر استخدام وسائل وسائل الدفع الإلكترونية على المعاملات المصرفية لوكالة المدية

تمهيد

استحوذت النقود على مختلف المعاملات المصرفية والمبادلات التجارية وحتى اليومية، فتقيم الأشياء ويعبر عنها تعبيراً نقدياً ومعظم ما يدور داخل المجتمع من معاملات يتم تسويتها عبر النقود لكن مع التطور الزمني أصبح يتم يومياً إجراء ملايين المعاملات والصفقات والقروض باستخدام النقود، مما أدى إلى ظهور عدة مشاكل أهمها حوادث السرقة والضياع والعمليات الحسابية المعقدة وغيرها ... حيث حصل اتفاق بين المجتمعات في أمكنة مختلفة على اتخاذ شكل معين يتصف بالقبول العام وله قيمة معروفة تسمح بقيام مقام النقود، ويطلق عليها اسم وسيلة الدفع.

غير أن التطور الاقتصادي لم يسمح لوسائل الدفع بالاستقرار في شكل معين بل تطورت على عدة مراحل لتتخذ أشكالاً معروفة لازمة معينة، أصبحت تعرف الآن بوسائل ونظم الدفع التقليدية.

وفرض التطور التكنولوجي في الوقت الحاضر، وزيادة تطبيقه في جميع نواحي الحياة ومنها العمل المصرفي، استخدام وسائل دفع تختلف عن تلك الوسائل التقليدية والتي تعرف بوسائل الدفع الإلكترونية.

ووسائل الدفع الإلكترونية هي الأخرى توجد على أشكال مختلفة تلاؤم طبيعة العمليات والصفقات الإلكترونية والتي ظهرت بظهور التجارة الإلكترونية والتي اختصرت وسهلت كثير من العمليات المصرفية بدورها.

المبحث 01: وسائل الدفع التقليدية

أصبحت التعاملات في كافة المجتمعات بالنقود بمختلف أنواعها وذلك لممارسة نشاطها بطريقة تتماشى مع الحياة الاقتصادية الجديدة أو العصرية. وتتمثل هذه الوسائل القانونية في وسائل الدفع.

المطلب 01: مفهوم لوسائل الدفع

إن نظام الدفع لأي دولة من دول العالم يكون ناتج عن ثقافة الأفراد وكذا مميزاتهم الاجتماعية والتاريخية. والاقتصادية والتطورات التكنولوجية وعليه فإن هذه المميزات هي التي تحدد شكل وطريقة استعمال وسائل الدفع في بلد ما.

الفرع الأول : تعريف وسائل الدفع التقليدية

إن الواقع الاقتصادي يحكم على الأفراد أو المؤسسات استخدام وسائل دفع متعددة في تعاملاتها التجارية، أو الخدماتية اليومية، سواء فما بينهم أو في تعاملاتها مع المؤسسات المصرفية، ومن خلالها قد عرف المشرع الجزائري وسائل الدفع حسب المادة (113) من قانون النقد والقرض كما يلي "تعتبر وسائل دفع هو كل الوسائل التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما كانت الوسيلة النقدية المستعملة"[1]

كما تعرف حسب المادة (69) من قانون النقد والقرض ب "لكل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل".

وعرفها أيضاً d'hoire l'aperture catherine أنهما وسائل تسمح بتحويل الأموال لكل شخص مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشيكات، بطاقات الدفع سند لأمر، التحولات البنكية) والدور البنكي هنا هو الإشراف خصوصاً في إصدار الشيكات وكذلك بإصدار وتحويل الأوراق التجارية الأخرى باسم لحساب العميل.[2]

[1]-المادة (113) من الأمر رقم 90- 10 المؤرخ بتاريخ 14 أفريل 1990، المتعلق بقانون النقد والقرض بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 16- الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990

d'hoir lanprétre. Ctherine. D'oitdu credit edition el lipses. Lyon 1999 p11

ويمكن تعريفها أيضاً :على أنها الأداة التي تحظى بالقبول العام، وتلعب دوراً هاماً في تسهيل تبادل السلع والخدمات، وكذلك تسديد الديون والالتزامات وقد كانت هذه تتمثل في النقود القانونية لكن مع تطور الزمن وجدت وسائل أخرى مثل الأوراق التجارية وبعض أنواع السندات.[1]

ومما سبق يمكن تعريف وسائل الدفع بأنها: أداة تحل محل النقود من حيث أداء الوظائف بشرط أن تحظى بالقبول العام من طرف الأفراد وتسهل هذه الأداة تبادل السلع والخدمات وكذا تسديد الديون والالتزامات.

المطلب 02: مكونات وسائل الدفع التقليدية

كما ذكرنا في السابق فإن أهم وسائل الدفع التقليدية والتي ظهرت منذ القدم هي النقود، السفتجة، السند لأمر، سند الرهن، الحساب، سند الصندوق، السندات العمومية قصيرة الأجل، التحولات البنكية، والتي نذكر منها كما يلي:

الفرع الأول: النقود

أولا مفهومها :يمكن تعريفها كما يلي

هي أي شيء يحظى بالقبول العام في التداول وله قوة شرائية عامة ويستخدم وسيطا في التبادل ومقياسا للقيم.[2]

ومن التعريف يمكن استنتاج الخصائص العديدة للنقود وهي كما يلي :

- تمتع النقود بالقبول العام من قبل كافة أفراد المجتمع وينصب هذا القبول في اعتبار النقود وسيلة مناسبة وملزمة للحصول على السل والخدمات وتسوية جميع المعاملات الاقتصادية بين الأفراد.
- تكون وحدات النقود قابلة للتجزئة والانقسام إلى وحدات صغيرة لا تتأثر قيمتها بعد التجزئة.
- تكون خفيفة الوزن وصغيرة الحجم يسهل حملها وذات فئات نقدية مختلفة تساعد في انتقالها لتساهم في اتمام المعاملات الاقتصادية بسهولة وبدون مشقة

1 سليمان ناصر التقنيات البنكية وعمليات الاتمان ديوان المطبوعا ت الجامعية الجزائر 2012 ص18
2- أحمد زهير شامية، النقود المصارف ، دار زهران، الأردن ط1-2013 ص18

ـ تتمتع بالثبات النسبي في قيمتها أي لا تتغير قيمتها من وقت إلى آخر

ثانيا :أنواعها :تقسم النقود إلى ثلاث أنواع رئيسية هي :

- **نقود سلعية** :وهي عبارة عن سلع معبئة يتم تبادل السلع والخدمات بواسطتها[1]

- **نقود ورقية** :هي عبارة عن وثائق متداولة تصدر لحاملها وتمثل دينا في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها وعادة تصدرها البنوك المركزية أو أي سلطة نقدية أخرى مسئولة في البلد الذي تتداول فيه.[2]

- **نقود الودائع: هذه** النقود تصدر عن المصارف التجارية وهي تستخدم في التداول بصورة واسعة في بلدان الرأسمالية المتقدمة التي تطورت فيها التقاليد المصرفية بدرجة كبيرة ونقود الودائع تصل نسبتها في بعض الدول المتقدمة إلى حوالي 90 بالمائة من اجمالي الكتلة النقدية وفي الدول النامية ما بين 30بالمئة إلى 40بالمئة.[3]

الفرع الثاني : السفتجة

تعريفها: تعرف السفتجة على أنها هي أمر مكتوب موجه من شخص (الساحب) إلى شخص آخر (المسحوب عليه) يدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعين أو لدى الاطلاع لأمره أو لأمر شخص ثالث (المستفيد)[4]

وعليه تفترض السفتجة وجود ثلاث أشخاص هم

1- **الساحب** : وهو من يحرر الورقة ويصدر الأمر الذي تتضمنه

2- **المسحوب عليه** : وهو من يصدر إليه هذا الأمر

3- **المستفيد** : وهو من يصدر الأمر لصاحبه

1-خالد على الدليمي النقود والمصارف النظرية النقدية دار الأتين ، مصر ط1. 1998 ص14
2-صبحي تا درس فريضة النقود والبنوك النهضة العربية بيروت 1984 ص28
3-خالد علي الدليمي نفس المرجع السابق ص21
4-عبد المطلب عبدالحميد العولمة واقتصاديات البنوك الدار الجامعة مصر 2005 ص92

الشروط الشكلية للسفتجة :

وحتى تكون هذه الورقة التجارية معترف بها لدى المؤسسات المالية لابد أن تحمل بعض المواصفات وتتمثل هذه المواصفات فيما يلي :[1]

ـ لفظ كمبيالة يكون مكتوباً على الصك وباللغة التي كتبها وتاريخ إنشاء الكمبيالة ومكان إنشاءها واسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه) واسم من يحب الوفاء له أو لأمره

ـ ميعاد أمر غير معلق على شروط بوفاء مبلغ معين من النقود. ميعاد الاستحقاق ، مكان الوفاء، توقيع من أنشأ الكمبيالة الساحب ، ويمكن لحامل السفتجة أن يحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق أو يقوم بخصمها لدى البنك. إذا احتاج إلى سيولة يمكن تسوية عمليات أخرى (تجارية أو ائتمانية) بواسطة وذلك عن طريق تظهيرها إلى الغير، وإدخالها في التداول وبهذا فهي تتحول من مجرد وسيلة فرض تجارية إلى وسيلة دفع.[2]والشكل التالي يوضح نموذج عن السفتجة

الشكل رقم 01ـ 01 شكل الكمبيالة

الجزائر ..... (تاريخ إنشاء السفتجة) .....

المبلغ (بالأرقام).....

الى السيد .....(إسم المسحوب عليه وعنوانه)

.....ادفع بموجب هذه السفتجة الأمر

السيد .....(اسم المستفيد وعنوانه .....أو لحامل)

.....مبلغا قدره (المبلغ بالأحرف)

الطابع الجبائي

في .....(تاريخ الاستحقاق).....

توقيع الساحب

المصدر :برهان الدين جمال ، السندات التجارية في القانون التجاري الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ط2 ،الجزائر 1988 ص 25

1عبد الحميد عبد المطلب مرجع سابق الذكر ص92

2–محمد شكرين بطاقة الائتمان في الجزائر مذكرة ماجيستر غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006 ص11

الفرع الثالث : الشيك

أولا : تعريف الشيك: لقد تناول المشرع الجزائري الأحكام المنظمة للشيك من خلال المواد 465 إلى غاية 471 من قانون التجاري الجزائري، غير أنه لم يتطرق إلى تعريف الشيك

ويمكن تعريف الشيك على انه "محرر مكتوب يتضمن أمراً صادراً من شخص هو الساحب "محرر الشيك" إلى المسحوب عليه والبنك بأن يدفع لشخص ثالث أو لآمرة أو لحامل الشيك (المستفيد) مبلغاً معيناً لمجرد الاطلاع.[1]

كما يمكن تعريف الشيك بانه "الشيك هو كتاب يطلب فيه عميل مصرف أو مؤسسة مماثلة من المصرف بموجب أمره أن يدفع مبلغاً لشخص معين"[2]

فهو ورقة تأمر بالدفع الفوري لمستفيد ها مبلغا يقع سحبه من وديعة المسحوب عليه من بنك معين ويشترط وجود الشيك ووجود حساب بنكي

الشيك هو سند لأمر دون أجل يكتب صاحب الحساب ادفعوا لأمر السيد فلان و يؤرخ ويمضي وهكذا يتداول الشيك من يد إلى يد ويعطي هذا الطابع الشيك صيغة عمل صحيحة أي وسيلة دفع وتداول.[3]

شكل رقم 01ـ 02 صورة للشيك



1-رضوان محمد العنائي،مبادء المحاسبة وتطبيقاتها الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن 2000ص132
2-مصطفى كمال طه، الأوراق التجارية والافلاس الدار الجامعية الجديدة للنشر مصر 1997 ص56
3-فريد الصلح موريس نصر المصرف والأعمال المصرفية الأهلية للنشر والتوزيع لبنان1989ص39

ثانيا :أنواع الشيك :للشيك عدة أشكال نذكر أهمها :

01:الشيك المسطرة :هو شيك عادي يقبل التداول بالطرق التجارية لكنه يورد قيداً على الوفاء به بالنسبة للبنك المقدم إليه هذا الشيك فالتسطير لايجيز الوفاء إلا لأشخاص معنيين هو البنك أو عميل البنك المسحوب عليه هذا الشيك وينقسم التسطير إلى نوعين هما :

ـ **التسطير العام** : يتمثل في وجود خطين متوازيين بينما فراغ يوضعان على صدر الشيك من دون كتابة أي بيان أو يكتب بينهما لفظ بنك وتخصيص

ـ **التسطير الخاص** : يتمثل في كتابة اسم بنك معين بين السطرين[1]

02: الشيك المعتمد :هو الذي يطلب من المسحوب عليه اعتماده بناءاً على طلب الساحب أو الحامل، بحيث يترتب على هذا الاعتماد، تجميد مقابل. الوفاء لمصالح حامل إلى غاية استيفاء قيمة الشيك ليصبح الوفاء بالشيك مؤكداً وعليه يصبح المسحوب عليه المعني ملتزماً أمام الحامل بالوفاء بالقيمة الشيك حتى في حالة عدم وجود رصيد [2]

03: الشيك الإذني :عبارة عن شيك لأمر أو اذن شخص معين يكتب على هذا الشيك ادفعوا الأمر، لأمر المستفيد أو تحت اذنه وهذا الشيك يمكن تظهيره لشخص آخر.[3]

04: الشيك المقيد في الحساب :إذ ورد على هذا الشيك ما يفيد أن قيمته (تفيد الحياة) أو في حكمه كان البنك ملزما بوفائه عن طريق تسويته في حساب المستفيد وامتنع عليه الوفاء بقيمته نقداً، فإذا تحمل نتيجة ما قد يقع من ضرر الساحب[4]

05: الشيك المؤشر : يختلف عن الشيك المعتمد في أن المقصود بالتأشير هو إمكان وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير، ولا يفيد تجميع مقابل الوفاء كالمعنى بحيث يقوم المسحوب عليه بالتأشير على

1-طالب حسين موسى الأوراق التجارية والعمليات المصرفية دار الثقافة عمان الأردن ط1 2011 ص169
2-أحمد دغيش الشيك بوفق التعديلات الجديدة للقانون التجاري مجلة دفاتر في السياسة والقانون العدد الرابع جامعة بشار 2011 ص 142
1-أحمد دغيش ، مرجع سابق ص144
2-صلاح الياس مرجع سابق ص 06

الشيك بناءا على طلب الساحب أو الحامل مما يدل على وجود مقابل الوفاء لحظة التأشير فقط دون أن يتضمن البنك وجوده بعد ذلك.[1]

06: شيك المسافرين (السياحي) :مصدر استعماله هذا الشيك هو البنك الأنجلوسكونية إلا أن استعماله قد شاع في جل بلدان العالم ويأتي من أجل حماية نفوذ السائح من خطر الضياع والسرقة لهذا ابتكرت البنوك شيك المسافرين، حيث يستخدمه السائح بدلاً من نقل نقوده معه وكذلك لصرف قيمته في البلد المتجه إليه من أجل الحصول عليه. يذهب المعني بالأمر إلى الصرف الذي يصدر مثل هذه الشيكات ويقوم بشراء عدد منها ويسلم البنك ما يقابله من النقود، ليقوم هذا الأخير بتزويد عملية بشيكات مسحوبة على فروعه أو على مراسليه من المصارف في الخارج ليقوم السائح في بلده وقبل استلامه شيك المسافر بالتوقيع عليه أمام حضور موظف مختص ثم يوم بالتوقيع، حيث يقوم الموظف المختص بمطابقة توقيعه الأول مع الثاني للتأكد من الهوية الحقيقية لحامل الشيك[2]

الفرع الرابع : السند لأمر :وهو وثيقة يتعهد فيها المدين بان يدفع مبلغاً معيناً لدائنه في تاريخ معين أو لأمره وما دام المدين يتعهد بالدفع اتجاه الدائن أو لأمره فإن المدين ملتزم بدفع المبلغ المذكور في السند إما إلى الدائن الأصلي أو لأي شخص آخر يحمل السند، وهذا الأخير ينتقل إليه السند من خلال عملية التظهير التي تجعل السند أداة لتسديد الذمم وذلك بقيام الدائن بكتابة عبارة على ظهر السند تفيد انتقال حصة في السند إلى دائن أخر.

وفي حالة اعتبار المدين عن دفع قيمة هذا السند عند وصول تاريخ استعفافه أو برفضه للدفع فإن لهذا الدائن الحق في الرجوع إلى كل الموقعين السابقين على السند أي الدائنين الآخرين ويطالبهم بسداد مبلغ السند، ومنه تعد هذه الأداة وسيلة انما تكوين كأداة دفع متداولة لتسديد الالتزامات انطلاقا من تظهيرها.[3]

3--أحمد دغيش ص 07 مرجع سابق
4--أحمد دغيش ص 08 مرجع سابق
1-مروان عطوان الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 ص23

شكل رقم 01ـ 03 :شكل السند لأمر

3000 أتعهد بأن أدفع بموجب سند الأمر هذا الى السيد ..... مبلغ ثلاثة آلاف دينار جزائري، في 17 مارس 2019 (المكتتب توقيعه وعنوانه) المدية .....تاريخ .....

المصدر : مصطفى طه ،أصول القانون التجاري ، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2006 ص202

الفرع الخامس : سند الرهن هو أيضاً ورقة تجارية يمكن استعماله في التداول اذا أراد مجتمع التجارة ذلك وهو سند لأمر مضمون بكمية من السلع المحفوظة في مخزن عمومي

الفرع السادس : سند الصندوق :هو كذلك سند لأمر خاص بالقروض يمنحها شخص لبنك أو منشأة فسند الصندوق يلزم البنك أو المنشاة دفع المبلغ المذكور في السند من أجل معين أو لأمره أو لحامله ، يكون سند الصندوق وسيلة تسمح للبنك أو المنشأة بالحصول على أموال ذات أجل قصير أقل من 60 شهر مقابل حجز هذه الأموال لمدة ما يدفع البنك فائدة لصاحب السند[1]

الفرع السابع : السندات العمومية قصيرة الأجل :تشبه إلى حد كبير سند الصندوق والاختلاف الأساسي الموجود بينهما هو في الجهات التي تصدرها وكذلك في كون السندات العمومية مضمونة من طرف الدولة ويتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل و ضمان القروض عندما تكون محررة لحملها أي سندات غير اسمية[2]

الفرع الثامن : التحويلات البنكية :تتمثل في قيام البنك وبناء على طلب العميل بتحويل مبلغ من حساب إلى حساب أخر في نفس البنك أوفي بنك آخر داخل حدود الدولة الواحدة وإلى بنوك أخرى وفي دول العالم وتشكل خدمة الحوالات التي يقدمها البنك للجمهور المتعاملين معه مورد هام وغير

[1]-سالم مريم أساليب تسويق وسائل الدفع الحديثة لرفع القدرة التنافسية للبنوك في الجزائرعلى الموقع الإلكتروني WWW .kow.mtss.com ص07

[2]-الطاهر لطرش تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2010 ص36

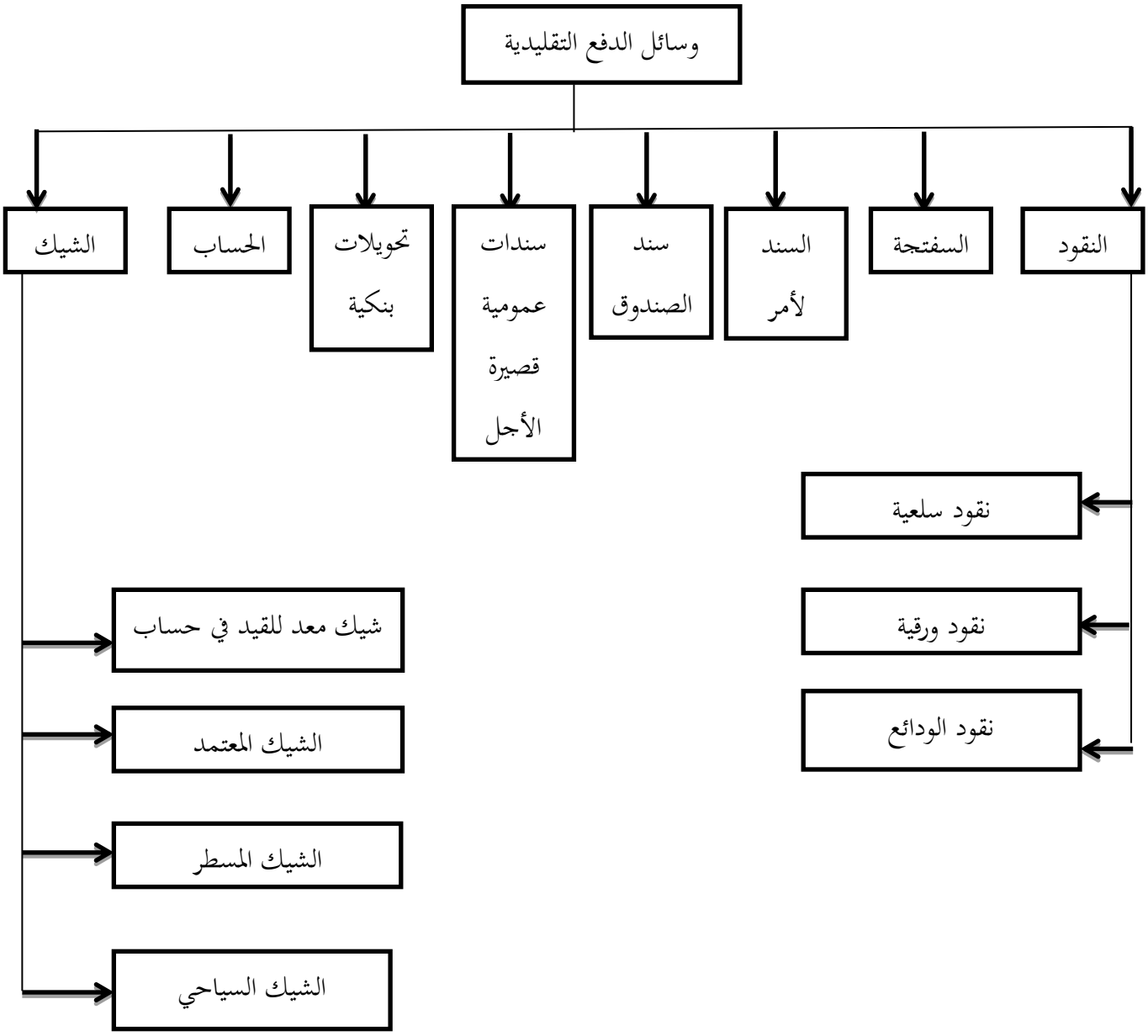
مكلف يتمثل في بدل الحوالات التي يتم إرسالها أو استقبالها من قبل البنك وعادة ما تكون هذه البدلات تصاعدية أي تتزايد بتزايد عدد معين[1]

الفرع التاسع : الحساب : هو عقد بمقتضاه يلتزم شخصان بتحويل الحقوق والديون الناشئة عن العمليات الأصلية التي تتم بينهما إلى قيود في الحساب تتقاضى فيما بينها بحيث يكون الرصيد النهائي عند اقفال الحساب وحده ديناً مستحقاً الأداء وللحساب مزايا عديدة : فهو يسمح للاقتصاد باستعمال النقود، إذ لا محل فيه للوفاء قبل اقفال الحساب، وهو كذلك أداة للائتمان والضمان بفضل المقاصة الإجمالية عند قفل الحساب وما تؤدي إليه من اعفاد كل طرق من الوفاء بديونه في الحدود التي يكون دائناً فيها فيدر بذلك خطر افلاس الطرف الآخر.

فالحساب هو أداة دفع سريعة ومكلفة نوعاً ما ولا يمنع في المقابل أي ضمان في حالة عدم الدفع لأنه لا يستند إلى أي وثيقة أو مستند.

1 – -سالم مريم عبد الله ، الشيك بدون رصيد على الموقع الإلكتروني مرجع سابق ص07

الشكل01 :04 – يمثل مكونات وسائل الدفع التقليدية



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعلومات السابقة

المطلب 03 : عيوب وسائل الدفع التقليدية

توجد العديد من العيوب التي أدت غلى تطور وسائل الدفع من شكلها التقليدي إلى شكلها الحديث نذكر منها:[1]

1- انعدام الأمان: فالتوقيعات يمكن أن تزور وأرقام بطاقات الائتمان يمكن أن تسرق أو التجار يمكن أن يتركوا النصب والاحتيال

2- انعدام الملائمة: فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصياً أو غبر الهاتف لكلا الطرفين يقيد الحرية المعملية وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير في اقتناء المنتج عنه تكلفة أعلى، وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة الانخفاض المبيعات أو فقدها.

3- عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي: لا تدم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد فالمدفوعات بالشيكات تستغرق ما يمثل إلى أسبوعين وتستغرق مدفوعات بطاقات الائتمان أسبوع.

4- ارتفاع تكلفة المدفوعات :إن كل معاملة تكلف مبلغاً ثابتاً من المال وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات، وأكبر مشكل يواجه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية هو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها

5- تحديث الانترنت في المجال المصرفي :كان التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية، من خلال شبكة الانترنت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية .وظهرت في هذه الفترة شركات توفير خدمة الانترنت حيث تزود الأشخاص بالاشتراك بخدمة الانترنت عبر شبكة الإيصال حيث تزود الأشخاص بالاشتراك بخدمة الانترنت عبر شبكة الاتصال الهاتفي، وهو ما ساعد البنوك لعرض خدماتها مما سمح للعملاء بقضاء أشغالهم دون حاجة للتعامل مع

[1]-الوصية عمار. مرجع سابق ص 25.26

الموظفين، أو الانتظار ساعات طويلة لأجل قضاء مصلحة مصرفية، وتوفر هذه الخدمات بصفة ايجابية منها الملائمة والكفاءة والسرعة والوفر الاقتصادي.[1]

ظهور ما يسمى بالتجارة الإلكترونية : إن كانت العلاقات التجارية فمنذ فجر النشاط التجاري على أساس الإيجاب والقبول بخصوص أي تعاقد وهي أساس التزام البائع مثلاً بتسليم المبيع بشكل مادي وأن يقوم المشتري بالوفاء بالثمن إما نقداً أو باستخدام أدوات الدفع البديل وهي وسائل الدفع التقليدية[2]

فإن التجارة الإلكترونية كونها تعبر عن تبادل السلع والخدمات ومعلومات بين أطراف متباعدة مكانياً عبر شبكة الانترنت استوجبت تطوير طرق وسائل الدفع وقد كان ظهور وسائل الدفع الإلكترونية من العوامل المباشرة المساعدة في نمو التجارة الإلكترونية.

فالتجارة الإلكترونية تقوم على أربعة عناصر : بائعون – مشترون- شبكة الانترنت – وسائل الدفع الإلكترونية،

بالإضافة إلى ما سبق هناك كثرة المشاكل الناجمة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية التي تعاني من التماطل المفرط في معالجتها وضعف كبير لعمليات المعالجة وهذا بالإضافة إلى مشاكل التي تقع عليها ويمكن ذكرها كالتالي

1_استخدام الطرق اليدوية على مستوى الوكالات مما يؤدي إلى انتظار طويل رغم توفر وسائل التقنية ووسائل الإعلام الآلي.

2_ مشاكل ذات طابع إداري (تسليم البريد دفاتر الشيكات، طلبات الاستعلام ووثائق الإثبات) ترغم العميل على التنقل إلى الوكالة التي تزيد حسابه

3_ ندرة إرسال مستخلصات الحسابات والكشوف الدورية إلى مقر سكن الزبائن

1-عبد الرحيم وهيبة احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجيستر في علوم التسيير فرع نقود ومالية غير منشورة جامعة الجزائر 2005 /2006 ص20

2-لوصيف عمار استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة الى التجربة الجزائرية مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2008 2009 ص 28

4_ قد يستغرق الحصول على دفتر الشيكات في المتوسط 14 يوم ويمكن أن يصل هذه المدة إلى أكثر من ثلاثة أسابيع أما في ما يخص التحويلات المالية فقد تنتظر المؤسسات في المتوسط 17 يوم.

5_يعتمد الكثير من الأشخاص عدم الإمضاء بصورة صحيحة على الشيك حتى لا يمكن حامله من الحصول على المبلغ هذا وبالإضافة لخطر الشيك بدون رصيد خاصة مع نقل الإجراءات القانونية والقضائية يجعل الأفراد يتهاونون في تقديم هذه الشيكات للعدالة، مما يشجع على إصدار العديد من الشيكات بدون رصيد.

المبحث الثاني : التوجه نحو وسائل الدفع الإلكترونية

مع ظهور التجارة الإلكترونية وانتشارها أصبحت وسائل الدفع الإلكترونية أساس تطور هذا النوع من التجارة واعتمد نجاحها في المرحلة الأولى على استخدام بعض وسائل الدفع المتاحة، ومع التطور الذي طرأ على التكنولوجيا الإعلام والاتصال تم استحداث وسائل دفع جديدة تعد أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية بمفهومها الشامل لتسوية المعاملات التجارية والمصرفية بين المتعاملين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين.

المطلب الأول : مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية وخصائصها

تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية أداة لتسيير المعاملات المصرفية بشتى أنواعها ومن خلال هذا المطلب سنعرف أكثر لهته الوسائل من خلال مفهومها وخصائصها

1- مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية

تتمثل وسائل الدفع الإلكترونية أهم مكونات نظام الدفع الإلكتروني تنقد فيه المعاملات بواسطة وسائل دفع إلكترونية ومصطلح إلكتروني: يعني تقنية تستخدم وسائل كهربائية ومغناطيسية أو ضوئية أو إلكترو مغناطسية في تبادل المعلومات وتخزينها.[1]

1-محمود الكيلاني الموسوعة التجارية عمليات من البنوك، المجلد الرابع دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن 2008 ص62

تتضمن عملية الدفع الإلكتروني أربعة أطراف المتعامل (الدافع أو المشتري) البنك الذي أصدر وسيلة الدفع البنك الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع) وشبكة البطاقات

من جهة أخرى يعرفها البنك المركزي الأوروبي: بأنها كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية، وهذا يعني أن وسائل الإلكترونية هي عبارة عن تحويل معاملات من خلال نقل معطيات من طرف إلى آخر أو من نظام إلى آخر وهذه المعطيات تتم معالجتها من طرف وسيط (نام المعالجة) وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة الأدوات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات الائتمان[1]

- يعرف الدفع الإلكتروني على أنه عملية تحويل الأموال هي في الأساس تضمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وارسال بيانات عبر خط هاتفي أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات[2].

2- خصائص وسائل الدفع الإلكترونية:

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية بالخصائص الآتية:

ـ يتسم نظام الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامها لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عر الفضاء الإلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم يتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو ذاكرة رئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل

ـ يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد حيث يتم ابرام العقيدين أطراف متباعدين في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنت أي من خلال مسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية

ـ يتم اعطاء أمر الدفع وفقاً لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفين العقد

ـ يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين

1-رحيم حسين الاقتصاد المصرفي دار بهاء الدين للنشر والتوزيع منشورات قسنطينة 2009 ص150
2-بن جدال جوهر الأنترنت والتجارة الالكترونية ،رسالة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر سنة 2002 ص83

الأسلوب الأول: من خلال نقود مخصصة سلفاً لهذا الغرض ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية معاملات أخرى بغير هذه الطريقة ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعاً مقدماً.

- **الأسلوب الثاني: من** خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ قابلة للسحب

لهذا الغرض بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كشيك لتسوية أي معاملات مالية يلزم تواجد نام مصرفي معد لإتمام ذلك، أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأفراد وتوفير الثقة فيما بينهم وتتولى البنوك بصفة أساسية عبء القيام بهذه المهمة بالإضافة إلى منشآت أخرى يتم انشاءها خصيصاً لهذا الغرض.

يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات

- **النوع الأول** :شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم
- **النوع الثاني** :شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة

الطلب الثاني : أهمية وسائل الدفع الإلكترونية

بعدما كانت التسويات المالية تتم عن طريق وسائل مادية ملموسة ومعروفة وهي أدوات الوفاء الشائعة الاستخدام من النقود والشيكات ومع اتساع نقاط التجارة الإلكترونية.[1]

أصبحت تلك الوسائل المادية لا تصلح في تسهيل المعاملات التي تتم عن بعد فب بيئة غير مادية كالعقود الإلكترونية التي تبرم عبر شبكة الأنترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية[2]

1-محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2003 ص 120
2-أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكتروني الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى بيروت ص 38-39

حيث أصبح الأمر يحتاج إلى وسيلة جديدة للدفع تتلاءم مع متطلبات التجارة الإلكترونية فهرت وسائل تواكب التطورات الحاصلة وتم التعبير عن هذه الوسائل بمصطلح الدفع الإلكتروني[1].

التي يمكن للعميل الوفاء بالمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل ارسال شيك أو رقم بطاقة بنكية عن طريق البريد أومن خلال فاكس أو ارسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي، حيث يستطيع العميل من خلال هذه البيانات اقتطاع الثمن من حساب العميل ولكن هذه الوسائل لا تتفق وخصوصية التجارة الإلكترونية ومقتضيات السرعة فيها إذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الإلكتروني من خلال شبكة الاتصالات اللاسلكية موحدة غبر حاسب (télématique)

ومما سبق نستخلص أهمية وسائل الدفع الإلكترونية في :

- بدلاً من المعاملات المادية الملموسة أصبحت المعاملات التي تديرهم الكترونياً عبر شبكة الأنترنت وهذا ما يسهل المعاملات ويقتصر الوقت ويقصر المسافة.

- كذلك ظهور ما يسمى بالتجارة الإلكترونية التي تستلزم الدفع الإلكتروني أي وسائل الدفع الإلكترونية ساعدت تطور التجارة الإلكترونية وبروزها

- بفضل وسائل الدفع الإلكترونية تتم المعاملات بشتى أنواعها بشكل سريع وبأقل التكاليف

- وكذلك بفضل وسائل الدفع الإلكترونية توفر الأمان للمعاملات المصرفية أي لا يمكن تزوير الإمضاءات أو أرقام البطاقات وغيرها.

المطلب الثالث : طرق الدفع الإلكتروني

هناك العديد من الطرق الإلكترونية والتي تستخدم في عملية الدفع الإلكتروني، حيث إن تطور وسائل الدفع في صور وسائل إلكترونية فرض أشكالاً مختلفة تداولها وأهم هذه الأشكال المصرفية ما يلي :

1-محمدحسين منصور، مرجع نفسه ص120

الفرع الأول : الهاتف المصرفي

إن المعاملات البنكية عبر الهاتف هو مصطلح يستخدم لإجراء تسوية الحساب في المعاملات الحسابية المدفوعات وطلبات الحصول عل الائتمان والمعاملات البنكية الأخرى من خلال جهاز محمول مثل الهاتف النقال أو المساعدة الرقمي الشخصي وعقد عرضت أولى خدمات البنوك الخلوية عبر الرسائل القصيرة من خلال الهواتف النقالة الأولى استخدام البنوك الخلوية في عام 1999 تسمح هذه الطريقة بإجراء مختلف العمليات المصرفية وتسير الحسابات انطلاقاً من الهاتف الذي يمثل أحد الخدمات الإلكترونية. التي تتم عن بعد مثل استعلام زبائن البنك عن الأرصدة أو طلب دفتر الشيكات أو تحويل من حساب إلى حساب آخر في نفس البنك وغيرها من الخدمات المصرفية وحتى يستفيد الزبون من هذه الخدمة لا بد أن يكون جهازه يحتوي على خدمة .GRRS

أنشأت البنوك خدمة الهاتف المصرفي حيث تستمر هذه الخدمة 24 ساعة يومياً طوال العام كما يمكن هذه الخدمة من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية مثل دفع فواتير الهاتف والكهرباء فضلاً عن تقديم جميع العمليات المصرفية

الشكل رقم 01 ـ 05. صورة عن معرفة الرصيد من خلال الهاتف



الفرع الثاني :الصراف الآلي

بدأت خدمات الصرافات الآلية في الهور في السبعينات من القرن العشرين وسط اقبال متواضع من المصرفي في بادئ الأمر ولكن تطور عمل هذه الصرفات مكنها من تقديم خدمات متطورة ومتقدمة اضافة إلى خدمتها الأصلين[1]

مفهوم الصرف الآلي: هو كتابة عن "مكتبة مبرمجة تحتفظ فيها النقود بطريقة معينة، وتستطيع التعرف على البطاقة الخاصة بها، والسماح بإدخال مبلغ نقدي مغطى في رصيد حساب صاحب البطاقة.

كما تمتاز هذه المكتبة بسعة محددة من العملات، بحيث تعتبر خدمة للحالات الطارئة فضلاً عن حفاظها على وقت الزبائن بحيث يتم تقدير حجم المبالغ التي تسحب يومياً بدراسة متوسط حالات السحب قياساً على سعة الآلة، كما يمكن برمجة الماكينة بصورة تتيح صرف مبالغ محددة ومنع تكرار الصرف من الرقم عينه في اليوم الواحد. "

الشكل رقم :01ـ 06 صورة عن الصراف الآلي



[1]-احمد سفر، أنظمة الدفع الالكترونية مرجع سابق ص143 ، 152

خصائص الصراف الآلي :لعل من أهم خصائص جهاز الصراف الآلي ما يلي:

- الخدمة السريعة مقارنة بإجراءات الصرف داخل المصرف
- خدمات الصراف الآلي عمليه سهلة الاستخدام من قبل أي شخص حيث ستقود العمليات الموجودة على شاشة الجهاز والخالية من التعليقات إلى سحب النقود التي يحتاجها العميل بصورة سهلة وسريعة.
- أجهزة الصراف الآلي قريبة وملاءمة لا يمكن لأماكن الشراء والتسويق حيث أنها متوافرة في كل فروع المصرف المصدر للبطاقة والمصارف المرتبطة معه، وفي المراكز التجارية والفنادق والمطارات...الخ
- خدمات الصراف الآلي تلغي الحاجة لحمل النقود، إذ باقتصاد البطاقة يمكن التسوق وإجراء التعامل النقدي دون الحاجة لحمل الأموال.
- أجهزة الصراف الآلي يمكن الوثوق بها بدرجة أكبر من غيرها نظراً لأنها على درجة عالية من الأمان وغير معرضة للأخطار المحاسبية.

منافع الصراف الآلي :تحقق خدمة الصراف الآلي مجموعة من المنافع التي تعود على كل من العميل والمصرف وفق الترتيب التالي :

وبالنسبة إلى العميل :

- تعزيز شعور الأمان والراحة
- تكلفة أداء الخدمة عن طريق جهاز الصراف الآلي
- تعزيز شعور الزبائن بارتباطهم بالبنك
- تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة على مدى 24 ساعة في الوم حيث توجد الماكينة في كل المناطق والمدن والطرق الرئيسية و الفنادق والمطارات وحتى في المناطق النائية

بالنسبة إلى المصرف :

- تحقيق نسبة من الربحية مناسبة للمساهمين في المصارف
- الحفاظ على تقديم الخدمات المتميزة

- تقصير صفوف الإنتظار
- تحويل الزبائن لقنوات خدمة أكثر كفاءة وتحويل الخدمات الهامشية للصراف الآلي مثل الاستعلام عن الرصيد
- تخفيض اليد العاملة في الفرع الواحد بما يساعد البنك على تحقيق سياسته المصرفية

الفرع الثالث: نقاط البيع :تعتبر خدمة نقاط البيع من وسائل الدفع الإلكترونية التي تعتمد أساسا على نام التحويل الالكتروني للأموال[1]

أولا : مفهوم نقاط البيع: إن جهاز نقاط البيع هو كتابة عن نظام للتحويل الالكتروني للأموال يمكن صاحب بطاقة الصراف الآلي أو بطاقة الائتمان أ من أن يسدد قيمة مشترياته من المتجر أو المؤسسة، وهو ينظم خدمة قيمة المشتريات الخاصة بالعميل من حسابه وإجراء التحويل إلى حساب البائع حيث يقوم المصروف آليا ًمن خلال هذه الخدمة يخصم قيمة المشتريات من حساب العميل ويضعها فوراً في حساب البائع في مقابل عمولة معينة لحساب البنك، لذا يطلق عليه نظام الوفاء المباشر.

ثانيا : خصائص خدمة نقاط البيع :إن من خصائص نقاط البيع والتي تدفع للعملاء إلى القيام بتعاملاتهم المالية والمصرفية من خلالها هي كالآتي :

- تقليص وجود النقد ما يعني تقيل المخاطر على العميل والمصرف
- زيادة حجم مبيعات التاجر من خلال اجتذاب حاملي البطاقات
- إمكان أجهزة نقاط البيع عمل الموازنات أوتوماتيكياً أو يدوياً
- إمكان الاستعلام عن الرصيد قبل تنفيذ العملية الشرائية.

ثالثا : منافع خدمة نقاط البيع:توفر خدمة نقاط البيع جملة من المنافع التي تعود على كل من المصرف المصدر للبطاقة، والعميل صاحب البطاقة، والتأخير صاحب نقطة البيع

[1]-أحمد سفر، مرجع سابق ص 152 - 155

01ـ منافع العميل :تؤمن خدمة نقاط البيع للعميل ماله، فبدلاً من أن يحمل معه مبلغاً كبيراً من المال يكون عرضة للسرقة أو الفقدان أو التهديد والسطو يمكنه بكل يسر وسهولة حمل هذه البطاقة التي تمكنه من شراء احتياجاته في ظروف طارئة لميكن يتوقعها

02ـ منافع البنك: يحصل البنك على نسبة من ثمن البضاعة يستوفيها من التاجر تبعاً لاتفاق معه عند تسديد قيمة فاتورة البيع أو الخدمة، كما يحصل على نسبة من الثمن عند تسديد العميل ما عليه كأجر على تسديد البنك دينه للتاجر كما يحصل أيضاً على نسبة من الثمن المقبل لاستخدام جهازه الآلي أو نظام تحويله الإلكتروني.

03 ـ منافع التاجر صاحب نقطة البيع :

إنه يستقطب عملاء جدد ذوي نوعية معينة وثقافة عالية، كما يقلل من مخاطر الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في متجره فيأمن من الرقة أو من السطو.

وكذلك هناك بعض المكاسب التي تعود على الفعاليات التجارية وتتمثل في الأرباح جراء زيادة المبيعات، وسهولة التداول وتفادي تكدس الأموال بالمحل وقبول الجهاز لأنواع متعددة من البطاقات.

الفرع الرابع : الأنترنت المصرفي (البنوك المنزلية):

إن انتشار الحواسيب الشخصية في المنازل يعزز ثورة أخرى تتيح نم الصيرة المنزلية، مثل الدخول على حساب العميل والقدرة على تحويل الأموال ودفع الفواتير، حيث يتم تداول البيانات بين حاسب البنك وحاسب العميل عن طريق تحويلها من شكلها الرقمي إلى اشارات يمكن نقلها الكترونياً إلى حساب العميل وتستخدم في ذلك شبكة الأنترنت في تقديم خدمات البنوك المنزلية والتي تقوم أيضاً بالعملية العكسية إذ توفرت الأنترنت المصرفي الخدمات المصرفية لكل عملاءها حتى في المناطق النائية.

ويعد الأنترنت المصرفي أيضاً ترويجية للمصرف، حيث يتم من خلاله الترويج لخدمات المصرف والتعريف بهذه الخدمات، والتذكير بها، واقناع العملاء شراءها والتعامل بها.[1]

[1]-بشير العلاق، التسويق الالكتروني دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن 2010 ص149

المبحث 03 : أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

لقد أتاحت وسائل الدفع الإلكتروني من خلال نظامها الذي تسير عموما إلى شبكات الاتصال بمختلف أنواعها التي تضمن تبادل مختلف وسائل الدفع الالكتروني لأداء مختلف الصفقات والعمليات التجارية وسنتطرق إلى مختلف أنواعها.

المطلب 01 : النقود والمحافظ الإلكترونية

النقود الالكترونية من وسائل الدفع التي أصبحت ثقيل شكل متزايد وملفات لانتباه في تسديد المدفوعات محددة القيمة غير شبكة الأنترنت، فهي بديلاً للنقود التقليدية التي تتشابه معها في بعض خصائصها وتختلف وتتميز عنها في كونها إلكترونية.

الفرع الأول :النقود الالكترونية

أولاً : تعريفها

تعرف النقود الإلكترونية بمجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية التي اعتدا تداولها.[1]

وهي نقود رقمية أو إلكترونية تكافئ النقود الورقية والمعدنية وتدعم الدفعات الإلكترونية التي لا تتم هعن طريق بطاقات الدفع وخصوصاً التي لا تكون بمبالغ صغيرة[2]

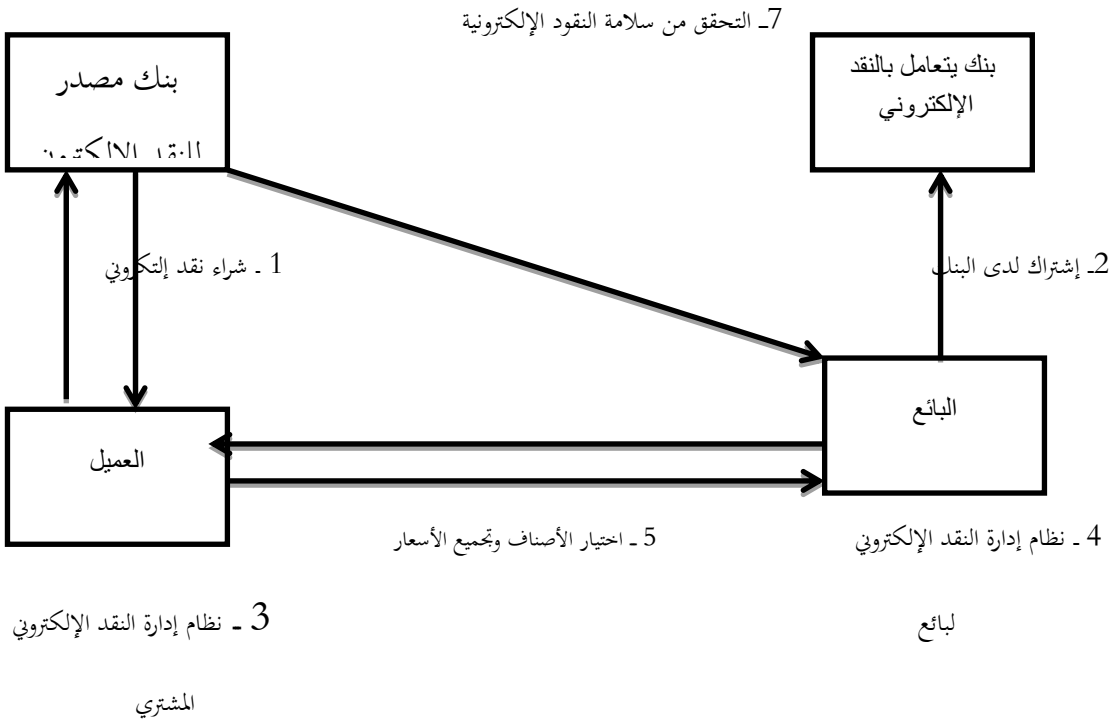
عرفها أيضا البنك المركزي الأوروبي بأنها "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة نافعة للقيام بالمدفوعات للمتعاهدين غير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً"

1-ابراهيم يخشي التجارة الإلكترونية مفهوم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005 ص72
2-ناظم محمد النوري الشهري وعبد الفتاح زهير ،الصيرفة الإلكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع دار وائل للنشر والتوزيع الأردن 2008 ص29

ويعرفها صندوق النقد الدولي على انها قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة إلكترونية لصالح المستهلك)[1]

إذا فالنقود الإلكترونية الرقمية E-CASH تمثل الصورة المتطورة من النقود التي يترتب عليها استخدام الطرق الإلكترونية الحديثة وهي تقوم على فكرة قيام البنك بتحويل جزء من حساب عملائه إلى عملات الكترونية ذات أرقام وعلامات خاصة وبوحدات عملة صغيرة ويتم تحميلها بعد تشفيرها على الحساب الخاص بالعميل من خلال أحد البرامج يسمى المخططة حيث يكون متاحة للخصم منها. وتحويلها للبائع لتسديد ثمن مشتريات ولكن يشترط يكون البائع مشترك في نظام النقد الرقمي أيضا[2]

شكل رقم 1 ـ 7 : دور استخدام النقود الإلكترونية واجراءاتها



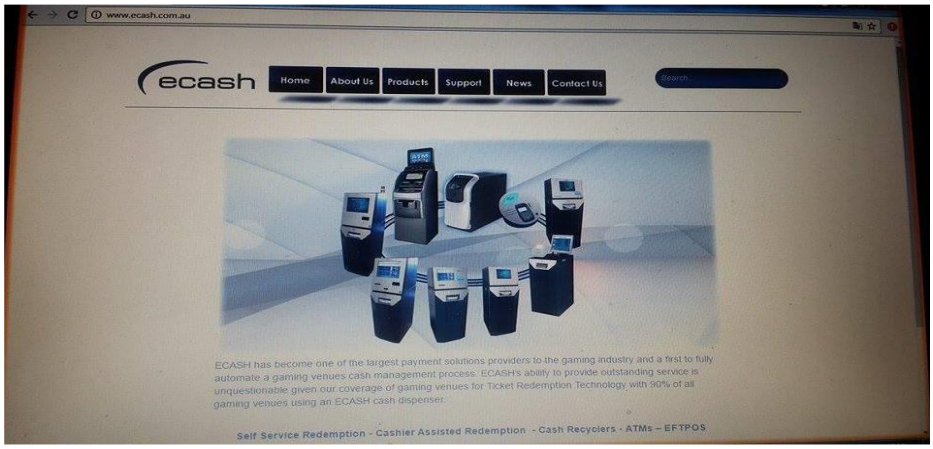
المصدر : محمود خسن الوادي، بلال محمود الوادي النقود الإلكترونية

http://www.com تم الاطلاع عليه يوم 2019/02/16 على الساعة 04: 15

1-عبد الرزاق سلام القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء والمتطلبات لا صلاح دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائرية 2012/2011 مذكرة غير منشورة رقم ص51

2-محمد الصيرفي ، البيع والشراء عبر الأنترنت ، دار المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع الأردن سنة 2008 ص 215

شكل رقم 01 ـ 08 : أحد مواقع شركات إصدار النقود الرقمية يسمى ecash



المصدر : النقود الإلكترونية http//www.ecash.com.au تم الاطلاع عليه يوم 2019/3/17 على الساعة 17:30

يبين الشكل الأعلى دورة استخدام النقود الالكترونية، بقوم المشتري بعملية استبدال نقود الكترونية وذلك عن طريق أحد المصارف المصدرة للنقود الإلكترونية وحصوله على برنامج خاص مجانا لإدارة النفذ الإلكتروني اشتراك البائع في هذا النظام من خلال أحد المصارف التي تتعامل بالنقد الإلكتروني وهو أحد المصارف الموجودة على شبكة الانترنت.

يبدأ المشتري بتصفح مقر البائع واختيار السلع والتعرف على أسعارها يقوم المشتري باتخاذ قرار الدفع من خلال النقود الإلكترونية،

يقوم البرنامج الاداري باختيار الرصيد اذا كان يسمح بالسداد أو عدمه وتحديد قيمتها وارسالها للبائع عن طريق المصرف المصدر للعملية ويقوم برنامج ادارة النقد للبائع بإبلاغ المشتري بإتمام العملية

ثانيا : أشكال النقود الالكترونية

تختلف أشكال النقود الإلكترونية وصورها حيث يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية وذلك وفقا لحجم القيمة النقدية المخزنة على تلك الوسيلة التكنولوجيا ومن ثم فإن هناك عدة معايير لتميزها.

1- حسب معيار الوسيلة: وفقا لهذا المعيار هناك ثلاث أنواع

أ- البطاقات السابقة الدفع:

ويقصد به تخزين قيمة مالية معينة بشكل مسبق على شريحة الكترونية والتي تتطلب تجهيز حاسب شخصي ببرامج معينة لكي تستخدم في عملية السداد.

ب-القرص الصلب :

يتم تخزين النقود الإلكترونية على القرص الصلب بالكمبيوتر الشخصي ليقوم باستخدامها متي يريد من خلال شبكة الأنترنت، لشراء من يرغب فيهمن سلع وخدمات على أن يتم خصم ثمن هه السلع من القيمة النقدية الإلكترونية المخزنة على الذاكرة ويطلق على هذا النوع بالنقود البنكية.

ج- الوسيلة المختلطة :

تعد هذه الوسيلة خليط مركب من الطرفين السابقين حيث يتم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على البطاقة الإلكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسب الآلي الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الأنترنت لبائع السلع والخدمات.

02. **من حيث معيار القيمة النقدية** : ومن خلال هذا المعيار نميز نوعين :

أ ـ بطاقات ذات القيمة النقدية الضعيفة: وهي بطاقات صالحة للوفاء بأثمان السلع والخدمات والتي لا تتجاوز قيمتها دولار واحد فقط.

ب ـ بطاقات ذات القيمة المتوسط :وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار واحد ولكنها لا تتجاوز المائة دولار[1]

03. حسب معيار المتابعة والرقابة عليها

أ- **نقود إلكترونية قابلة للتعرف عليها (اسمية)**: تتضمن وحدة النقد الإلكتروني معلومات متعلقة بهوية كل الأشخاص الذين سبق لهم تداولها.

[1]-عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الإلكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية دار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية 2009ص7

ب- **نقود إلكترونية غير اسمية** : (**معلقة الهوية**) يتم تداولها دون الإفصاح عن هوية حاملها وتستخدم تمام كالأوراق النقدية من حيث كونها مصدر الصلة بمن يتعامل بها فلا تترك ورائها أثرا يدل على هوية من انتقلت منه إليه

03 **حسب معيار أسلوب التعامل بها** : يمكن أن نميز نوعين

أ- نقود الكترونية عن طريق الشبكة (online)

يتم سحب هذا النوع من النقود الرقمية من البنك، أو المؤسسة المالية وتوضع على أداة معدنية داخلية في جهاز الحاسب الشخصي، وفي حالة إرسال هذه النقود عبر الأنترنت ليس على المستخدم إلا الضغط على الفأرة لهذا الجهاز إلى المستفيد من هذه النقود غبر ال الشبكة الأنترنت وفي ظل اجراءات تضمن الأمان والسرية

ب- النقود الإلكترونية خارج الشبكة

هذا النوع من النقود الرقمية يتم العامل به دون أن يطلب من المتعاملين الاتصال مع المصدر مباشرة فهي عبارة عن بطاقة تحتوي على القيمة المخزنة بداخلها، وتخصم كل قيمة تخرج من حوزتها بعد الانتهاء من عملية السحب النقدي

ثالثا : خصائص النقود الإلكترونية :تتميز النقود الإلكترونية بمجموعة من السمات تتمثل في :

- **تكلفة تداولها زهيدة** : تحويل النقود الإلكترونية عبر الأنترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيراً من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية

- **لا تخضع للحدود** :يمكن تحويل النقود الإلكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم وفي أي وقت كان وذلك لاعتمادها عن الأنترنت التي لا تعترف بالحدود الجغرافية

بسيطة وسهلة الاستخدام: تسهل النقود الإلكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغني عن ملئ الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف[1]

ـ هي عملات إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الأنترنت فقط من دون وجود مادي لها.

ـ تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنمية مركزية تتقف خلفها لكن يمكن استخدامها كأي عملة أخرى للشراء عبر الأنترنت أو حتى تحويلها إلى العملات التقليدية[2]

الفرع الثاني :المحافظ الإلكترونية:

أولاً: تعريفها :

تعرف بأنها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر[3]

كما تعرف هي عبارة عن بطاقة بلاستكية ممغنطة مزودة بشريحة رقيقة، حوسبية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية، (منه وإليه) عبر الأنترنت باستخدام برامج معينة[4]

- النظام على الخط (online) ويعني أن المستهلك يعهد بالمدفوعات إلى طرف ثالث وهو الذي يتولى كل التحويلات الخاصة بالنقد الإلكتروني ويمسك الحسابات النقدية للعميل.
- النظام خارج الخط (offline) وفي هذا النظام تتم قراءة بطاقة العميل عن طريق الحاسوب منصب لدى التاجر

ثانياً : خصائص المحافظ الإلكترونية هناك عدة مزايا منها [5]:

- المحفظة الإلكترونية وسيلة ملائمة للدفع بمبالغ صغيرة وعليه يمكن التخلص من ملء الجيوب بالمبالغ الورقية قليلة القيمة والقطع المعدنية الصغيرة

1-ابراهيم بختي، مرجع سابق ص 75
2-خصائص النقود الإلكترونية على الموقع http :hand show blogs pot.com تم الإطلاع عليه يوم 23/02/2019 على الساعة 01: 14
- 3-احمد يوراسي والسعيد بريكة أعمال الصيرفة الالكترونية ، مرجع سابق ص234
4-ابراهيم بخني التجارة الالكترونية مرجع سابق ص 75
5-غنام شريف محمد محفظة النقود الالكترونية الدار الجامعة الجديدة الاسكندرية 2007ص 158- 161

- تعتبر المحفظة الإلكترونية سهلة الاستخدام ولا تقف هذه السهولة عند سهولة الحمل وانما تمتد إلى سهولة التشغيل أيضاً

- المحفظة الإلكترونية وسيلة قليلة التكلفة وهي في انخفاض مستمر بسبب تقدم تكنولوجي التي تقوم عليها هذه المحفظة وزيادة انتشارها بين العملاء وزيادة قبول التجارة لها.

- هي وسيلة ملائمة تماماً للصفقات التجارية لما توفره من سرعة في العمل

- تستعمل للدفع بمبالغ صغيرة (الجرائد – مجلات ...الخ)

- والمدفوعات التي تخص المحفظة الإلكترونية هي الموزع الآلي للنقود وآلات توزيع التذاكر من أجل ركن السيارات ودفع الرسوم في الطرق السريعة للنقل وبطاقات الهواتف.

المطلب 02 : البطاقات البنكية وأنواعها والبطاقات الذكية

أولاً : البطاقات البنكية وأنواعها

لقد عرف المشرع الجزائري بطاقة الدفع الإلكتروني بأنها كل بطاقة تسمح لحاملها أو بنقل الأموال ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بوضع وإصدار البطاقات كالمصارف الخزينة العامة مصلحة البريد.

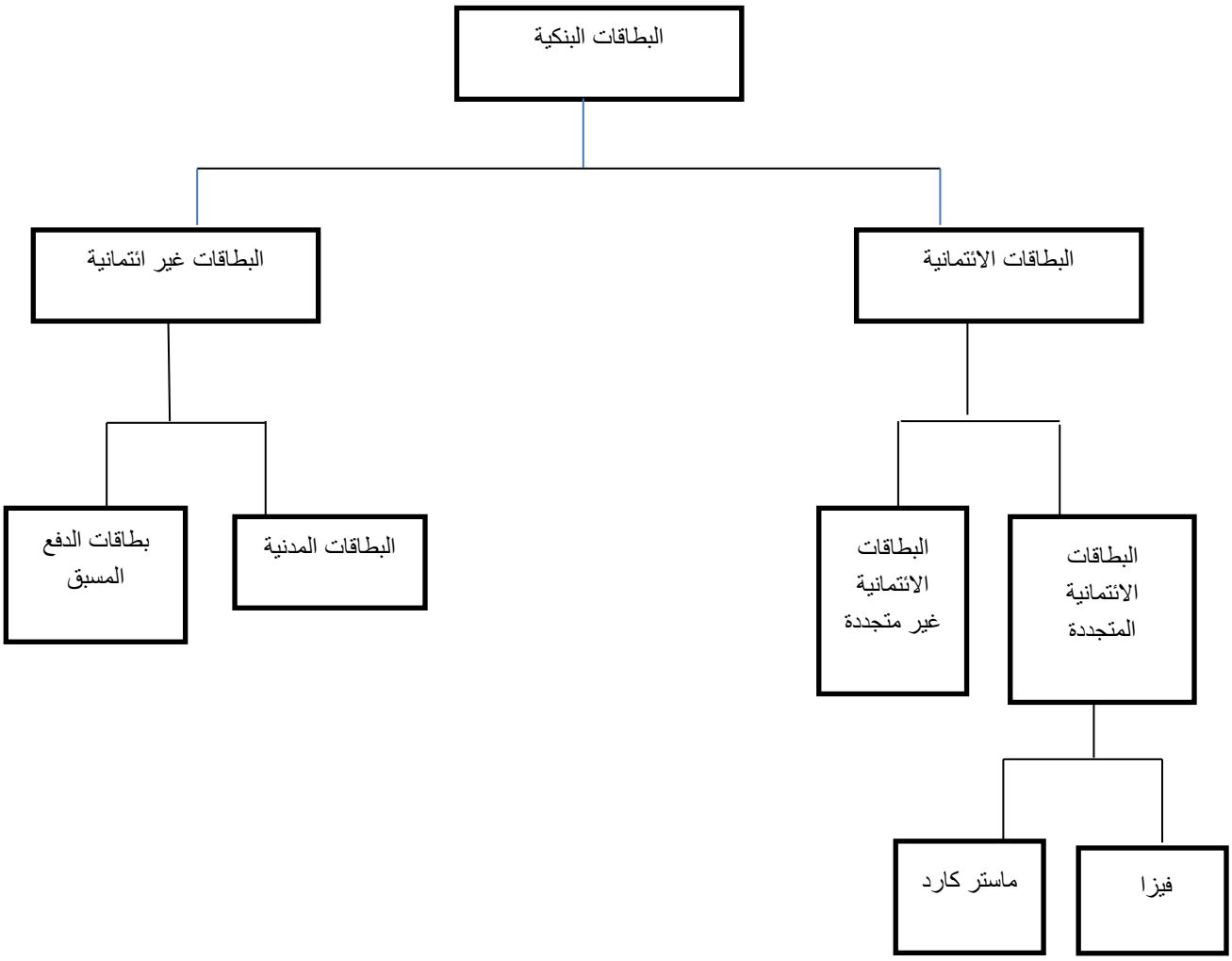
كما تعرف البطاقة البنكية على أنها "عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية وتستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع كما يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها إلا للمرخص له، بعض هذه البطاقات الإلكترونية تسمى البطاقة الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة أخرى."[1]

1- محمد نور صالح الجداية سناء جودت خلف التجارة الإلكترونية دار الحامد النشر والتوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى 2009 ص239

ويمكن هذه البطاقة حاملها من الحصول على النقود عن طريق آلات الصرف الذاتي (ATMAutomated Taller Machines)

كما تمكنت أيضا من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده من خدمات وذلك دون أن يكون لديه مبالغ كبيرة من الأموال قد تتعرض للسرقة أو التلاف ويوضح الشكل التالي أنواع البطاقات البنكية

الشكل رقم1 ـ 9 : أنواع البطاقات البنكية



المصدر : نواف عبد الله باتورة أنواع البطاقات الائتمانية وأشهر مصدر بها مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الرابع الأكاديمية العربية للمعلومات المالية والمصرفية، ديسمبر 1998

1- البطاقات الإنتمائية:

وهي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية، وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات.[1]

كما تعرف كذلك : هي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وكذلك نزيد من ايرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات لأومن فوائد التأخر في السداد ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد. وتنقسم بدورها إلى :

أ- البطاقات الائتمانية المتجددة :

ظهرت البطاقات الائتمانية المتجددة في أواخر الستينات من القرن الماض في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهيرتين وهما فيزا وماستر كارد، وهذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ فيها، حيث يكون حامل البطاقة مخيراً بين تسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الاستفادة أو جزء منها على فترات لاحقة، وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت بالبطاقة الائتمانية المتجددة وتلجأ بعض البنوك لمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي بتقيه رهنا مقابل عمليات البطاقة، ويسمى هذا النوع بالبطاقات الائتمانية المضمونة حيث إذا قام العميل باستخدامها يقوم بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المبلغ الذي في ذمته بنسبة معلومة شهريا تصل إلى 1.5% ولكن لو لم يسدد في الأجل المحدد، يقوم البنك بإيقاف البطاقة وسداد الدين المطلوب على حاملها من المبلغ المودع لدى البنك[2]

وتتخذ أغلب البطاقات شكلاً مستطيلاً تتضمن هذه البيانات.

---

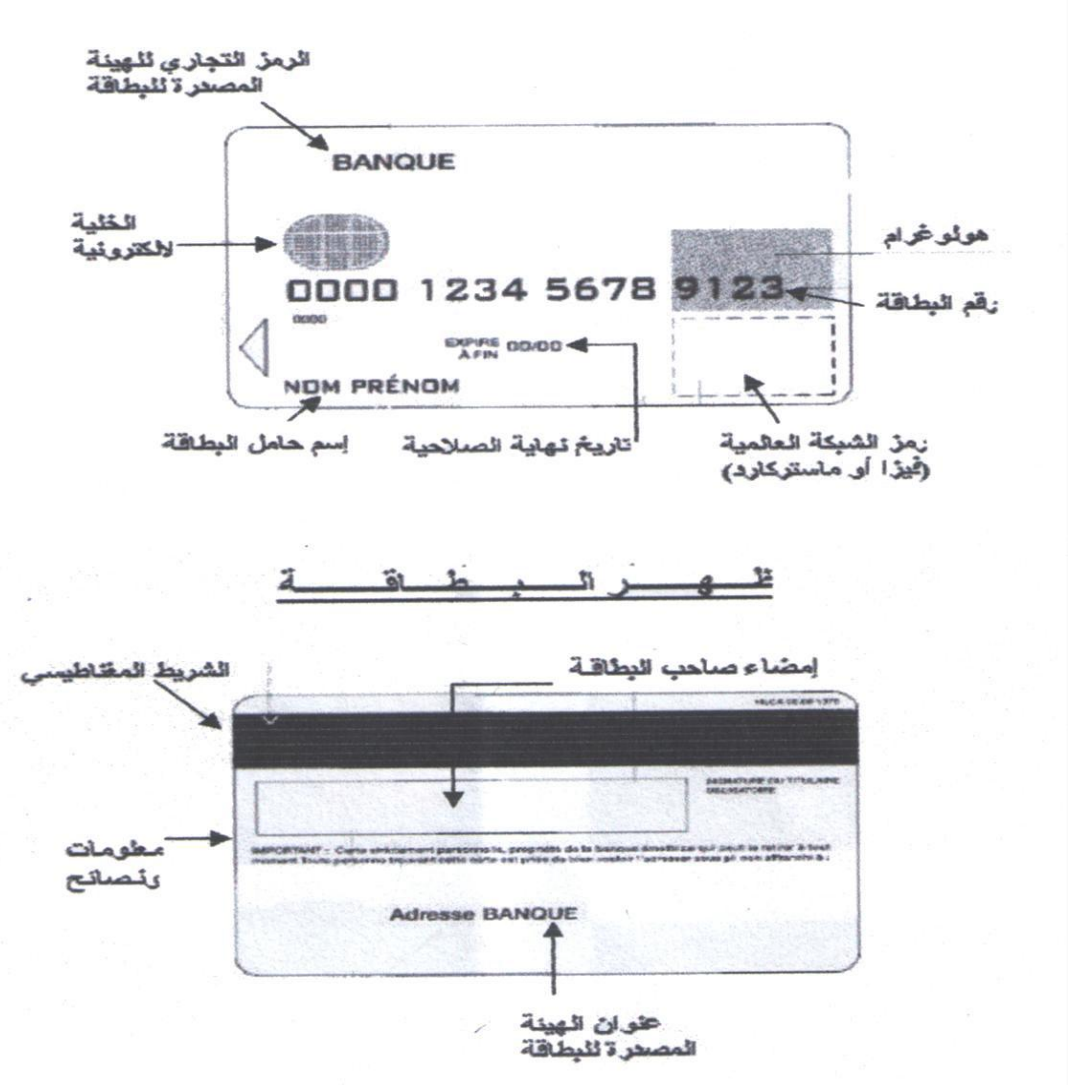
[1]-محمد عبد الحسن الطائي التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الأردن 2010 ص186

[2]-خولة فرحات أثر التجارة الإلكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية دراسة حالة البنك الإلكتروني monabanq رسالة ماجيستر في ادارة الأعمال جامعة الحاج اخضر باتنة 2007. 2008 ص71

ـ اسم الهيئة الدولية وشعارها مثل master carde اضافة إلى اسم البنك أو الشركة المصدر لها.

رقم البطاقة اسم حاملها البطاقة وهو شريط مستطيل ممغنط بطول البطاقة لتسهيل حالها من آلات معدة للتحقق من صحتها ومثال على ذلك البطاقة الموضحة في الصورة

الشكل رقم 1 ـ 10 : شكل البطاقات



ب- البطاقات الائتمانية غير المتجددة :

وتسمى أيضاً ببطاقات الصرف الشهري لأنها يجب على العميل ان يقوم بالسداد الكامل خلال نفس الشهر الذي تم فيه السحب، بمعنى أن فترة الإئتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد.[1]

تسمى أيضاً ببطاقة الصرف الشهري أو بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب والفرق الرئيسي بين هذه البطاقة وسابقتها لأنه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن تم فعندما يقوم الفرد باستخدامها فإنه يحصل آلياً على قرض (ائتمان) مساوي لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالباً عن 30 يوم من تاريخ استلامه لها. وفي حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه[2]

2- البطاقات غير الائتمانية

وفي بطاقات لا تمنح لصاحبها بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية وبالتالي فهي لا تمنح لصاحبها أي ائتمان أو قرض وتنقسم بدورها إلى قسمين :

3- بطاقة الدفع المسبق :

حيث يقوم صاحب البطاقة الإلكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند اتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة ولإعادة استخدامها يجب اعادة شحنها وهكذا وقد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة

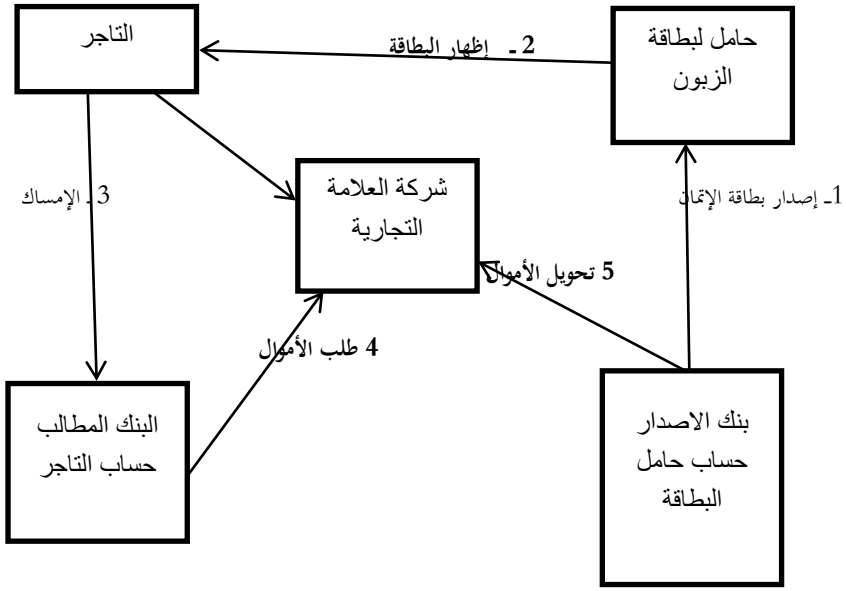
1-أحمد محمد غنيم، مرجع سابق ذكره ص 244
2-علي محمد، أبو العز، التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي دار النفاش للنشر والتوزيع 2008 ص 233- 234

4-البطاقات المدنية :

ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيدين من سحب الاموال من حساب صاحب البطاقة يفترض فيه أن يكون حسابه مديناً.

المخطط التالي يوضح عملية استخدام هذه البطاقة

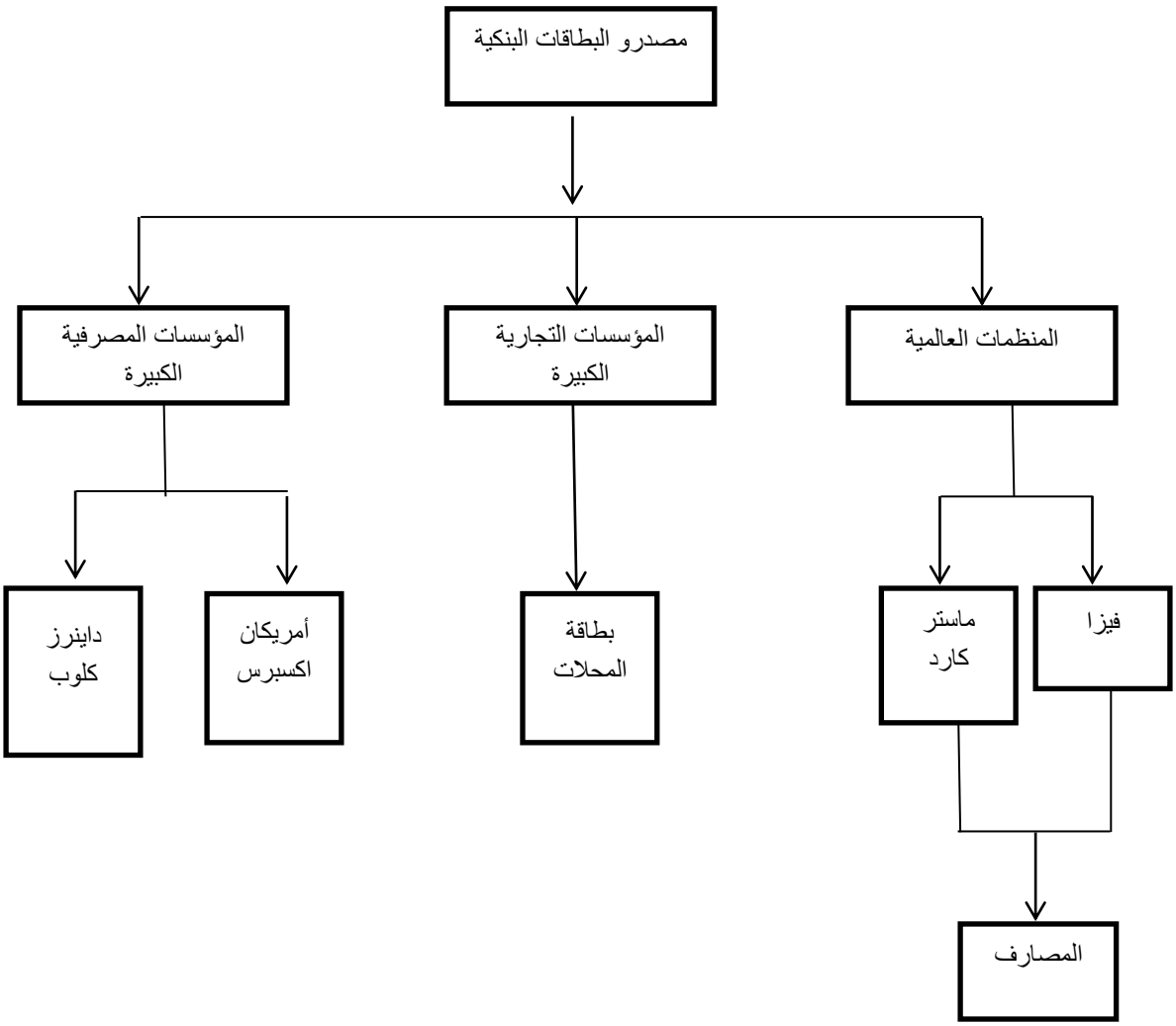
الشكل رقم 1 . 11 :عملية استخدام بطاقة الائتمان



من خلال الشكل نلاحظ أن عملية استخدام بطاقة البنكية تبدأ من اصدارها من طرق البنك المحول لذلك وحتى يحصل عليها الزبون يشترط أن يكون له حساب في هذا البنك وبعد ذلك يمكنه إظهارها للتاجر لقاء ما يحصل عليه من سلع أو خدمات وعند ئذ يصل التاجر بالشركة صاحبة العلامة التجارية للحصول على موافقتها ثم يبيع كشف المبيعات التي قدمها المستهلك لبنكه مقابل تسديد بعض الرسوم، وهذا البنك يلجأ بدوره الى شركة العلامة التجارية لتسوية حقوقه، هذه الشركة التي طلب من البنك القائم بالإصدار تحويل الأموال لصاحبها.

مصدر والبطاقات البنكية (الائتمانية)

الشكل رقم 1. 12 : يوضح مصدر البطاقات البنكية



المؤسسات العالمية التي تصدر البطاقات الائتمانية

مؤسسة الفيزا العالمية visa international service association:هي ليست مؤسسة كصرفية بل هي عبارة عن نادي مركزه لوس أنجلس بولاية كاليونيا بالولايات المتحدة الامريكية وهي صاحبة الترخيص للبطاقات المصرفية تحمل اسم فيزا وهي لا تقوم باصدار البطاقات بنفسها بل هي ترخص للبنوك الراغبة في اصدار البطاقة (فيزا) حسب الاتفاق المبرم بينهما.

وتصدر هذه المنظمة في أنواع من البطاقات

أ– بطاقة الفيزا، بطاقة الفيزا الذهبية، بطاقة فيزا الكتروني

- مؤسسة ماستر كاردorganisation master carde international

ومركز هذه المؤسسة كذلك الولايات المتحدة الأمريكية وتصدر أنواع من البطاقات وهي ماستر كارد الذهبية، ماستر كارد لرجال الاعمال، ماستر كارد العادية

- **مؤسسة أمريكان اكسبريس: American Express**

الأمريكان اكسبرس هو بنك كبير وفي نفس الوقت عم مؤسسة مالية كبيرة تزاول الأنشطة المصرفية وهي التي تصدر بطاقة الأمريكان اكسبرس العالمية

وتشرف على اصدارها مباشرة دون أن تمنح تراخيص وتصدر ثلاثة أنواع من البطاقات هي :

أ– بطاقة الأمريكان اكسبرس الخضراء : وتمنح لصغار أو متوسطي الدخول

ب– بطاقة الأمريكان اكسبرس الذهبية وتمنح للعملاء الذين يتمتعون بكفاءة مالية عالية وتتميز بكون تسهيلاها الممنوحة للعميل غير محدودة بسقف ائتماني معين

ج–بطاقة الأمريكان اكسبرس الماسية : وهي في الغالب لا يحملها أو كبار التجار والأثرياء.[1]

صورة

- **ديتر كلوب** : **diter club** من مؤسسات البطاقات الائتمانية الرائدة عالمياً، رغم صغر عدد حملة بطاقتها، تصدر متنوعة
- بطاقة الصرف البنكي لكافة العملاء
- الأعمال التجارية لرجال الاعمال
- بطاقة التعاون مع الشركات الكبرى مثل شركات الطيران

[1]-عبد الحكيم أحمد محمد عثمان أحكام البطاقات الائتمانية في القانون والأراء الفقهية الاسلامية دار الفكر الجامعي للنشر ط1 الاسكندرية 2007. ص26

ثانياً : البطاقات الذكية

1 ـ تعريف البطاقات الذكية

وهي بطاقات تفاعلية تتضمن ذاكرة دقيقة وشريط إلكتروني ومغناطيسي قابل للقراءة الكترونيا وبمقدوره التفاعل مع الوحدات الطرفية أو الوحدات الصرف الآلي أو أية آليات أخرى للقراءة أو التسجيل، ويمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود وتجزين كافة البيانات الخاصة بحملها وهي تعني عن حمل النقود[1].

مميزاتها :تتوفر في البطاقة مجموعة من المميزات لصالح العملاء من أهمها :[2]

- تتيح البطاقة الذكية امكانية المعالجة الذاتية للمعلومات دون احاجة إلى الحاسب وتتوافق مع المعايير الدولية الحقيقية وطول العمر الذي يصل إلى 10 ألاف مرة للقراءة والكتابة قبل اصابته بالعطل ونظام التشغيل الشريحة الذي يدعم العديد من التطبيقات والتخزين الآمن المستقل للبيانات على بطاقة واحدة.
- يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم طبقاً لرغبة العميل
- سهولة إدارتها مصرفياً حيث لا يمكن للعميل أن يستخدمها بقيمة أكثر من الرصيد المدون على الشريحة الالكترونية للبطاقة.

_ أمان الاستخدام لوجود ضوابط أمنية محكمة في هذا النوع من البطاقات ذات الذاكرة الإلكترونية مما يجعل تزويرها أو التلاعب فيها مستحيلا لاعتمادها على تكنولوجيا شديدة التعقد والتخصص.

_ إمكانية التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى من خلال آلات الصرف الذاتي أو أجهزة التليفون العادي أو المحمول.

-1-علي عبد الله شهين نظم الدفع الإلكتروني و مخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بن فلسطين مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية المجلد 12 – العدد 01 2010 ص 522 منقول من الموقع الإلكتروني

[2] -www.dorhar.edu.ps journal 123/ attache dhile.asp seqql 1524.16/2019/14 :25-2

المطلب الثالث: الشيكات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية

تعتبر الشبكات الإلكترونية مكافئة للشبكات الورقية التقليدية التي من المتوقع تحل محلها على المدى البعيد، أما التحولات الإلكترونية أصبحت ضرورية سواء للبنوك التقليدية أو الإلكترونية

أولاً : الشيكات الإلكترونية

الشيك الإلكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي من تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة.[1]

فيمكن تعريفه بأنه "رسالة موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستسلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه البنك الذي يعمل عبر الأنترنت ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى مستسلم الشيك (حامله) ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً ويمكن لمستسلم لشيك أن يتأكد من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

– خطوات عملية الدفع من خلال الشيك الإلكتروني."

- قيام الساحب والمستفيد بتحديد توقيعهما الإلكتروني مسبقاً لدى أحد البنوك العاملة في الشيكات الإلكترونية ليتسنى له التأكد من هوية طرف العملية.
- يقوم الساحب بعد تحرير وتوقيع الشيك الإلكتروني المزود به من قبل الذي يتعامل معه بإرساله إلى البريد الإلكتروني للبائع.
- يقوم المستفيد بعد استسلامه الرسالة الإلكترونية المتضمنة الشيك الإلكتروني بتوقيعه وإرساله بعد ذلك برسالة إلكترونية إلى البنك.
- يرسل البنك تأكيد الكل من الساحب والمستفيد بتمام وصحة المعاملة المالية.

[1]-الرومي محمد امين التعاقد الإلكتروني عبر الأنترنت الطبعة الأولى دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية 2004 ص145

ثانياً : التحولات المالية والإلكترونية

حيث تقوم العديد من المصارف الآن بمشاركة في شبكة حاسبات تتولى التداول الإلكتروني لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنة فيما يبين المصاريف وبذلك تؤدي الدور التقليدي لغرفة المقاصة المصرفية ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة ومن المتوقع استخدام الأقمار الصناعية لتشمل المصارف العالمية في نطاق التسويات المصرفية.

ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين المعارف، وسيكفل هذا النظام للمصارف المحلية قدرة تقديم خدمات أفضل للعملاء، إذ سيتيح لهذه المصارف المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها[1] كما يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات عن طريق شبكة المدفوعات والنظام الإلكتروني لتداول الأسهم ومقاصة الشيكات.[2]

وتتمثل اجراءات عملية التحويل المالي الإلكتروني بتوقيع العميل نموذجاً معتمداً لصالح الجهة المستفيدة.

ويمكن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا أو اسبوعيا أو شهرياً)، ويختلف نموذج التحويل الإلكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، وعادة ما يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة للتحويلات ولإتمام عملية التحويل المالي الإلكتروني نميز حالتين :

1- **حالة وجود وسيط** : يقوم العميل بإرسال تحويل مالي عن طريق المودم إلى وسيط الذي يقوم بإرساله إلى دار المقاصة المالية الآلية التي ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل وفي حالة عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل تتم عملية الاقتطاع وتحويلها إلى حساب المستفيد وقت السداد المحدد بالنموذج.

2- **حالة عدم وجود وسيط** :

1-السيسي صلاح الدين الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، الطبعة الاولى دار الوسام للطباعة والنشر الامارات العربية المتحدة 1998 ص139. 140

2-زيدان محمد دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رسالة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية فرع تخطيط كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004- 2005-

في هذه الحالة يستلزم على التاجر أن يملك البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العلمية حيث تكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر وعندها يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع بشيك مصدق لصالح التاجر الذي يقوم بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية والتي بدورها ترسله إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل وتحويله إلى حساب التاجر وعندها لا حاجة لتحقيق كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصدق يحقق ذلك.

ويمكن الإشارة لأهم شبكات الاتصال فيما بين المصارف عالمياً كما يلي :

أ- الاتصال بالمعرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي :

ويعود هذا النظام لعام 1918 ويشمل حاليا إجراء التحويلات المالية الضخمة بصورة سريعة ومؤكدة.

ب- نظام مخلصة المدفوعات فيما بين البنوك :

تعود ملكيته لجمعية نيويورك لبيوت المقاصة ويقوم بتحويل الأموال الكترونياً ما بين المصارف الأمريكية والأجنبية بالدولار الأمريكي.

ج-بيت المقاصة لنظام الدفع المؤقت cleaveing hose auto mated payement chaps

يقوم بعمليات التحويل المالي الإلكتروني بالجنيه الإسترليني على غرار النظام السارق.

د- **نظام جمعية الاتصالات العالمية فيما بين البنوك (Swift):**

هو نظام يضمن ويؤمن التحويلات الإلكترونية في كل أنحاء العالم لأوامر الدفع ما بين البنوك ضمن شروط أمنية وتكاليف منخفضة

وقد استفادت البنوك المستخدمة لنظام "سويفت" من خدمات متنوعة والسرعة القائمة إذا ما قورنت بالمدفوعات بواسطة الشيكات والتي تستغرق يومين أو ثلاثة لتسليتها من مكان إلى آخر في نفس الدولة

هـ- مشروع بولير : **bolerifrgect** وقد تم تأسيس هذا النظام من قبل جمعية سويفت ونادي الثقل المباشر (T.T.C)

خلاصة الفصل

ان وسائل الدفع هي تلك الوسيلة المقبولة اجتماعياً ودولياً من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون ماهي إلى مرحلة أفرزتها المشاكل المتعاقبة التي تعرضت لها النقود بمختلف أنواعها سواء معدنية أو ورقية حيث جاءت كبديل عنها يسهل العمليات التي تخص دعامة السرعة التي يتميز بها الميدان الاقتصادي والتجاري على وجه الخصوص.

ورغم حداثة وسائل الدفع الإلكترونية إلا انها وصلت إلى مرحلة يمكن النظر فيها إلى الأبعاد الاقتصادية لهذه الوسائل واستنتاج التحديات أو الصعوبات التي تعرقل تقدم وتطور هذه الوسائل الحديثة وتؤدي إلى تهرب وتخوف الجمهور منها خاصة المتعاملون بها.

كما تعرضنا إلى انواع هيئة الوسائل التي تختلف باختلاف الصفقات أو المعاملات وباختلاف الزمان والمكان وتبين هذه أشاكل الوسائل التي قدمت العديد من المزيات التي حرم منها العملاء عند استعمالهم للوسائل التقليدية كما تمكن من الحد من بعض العراقيل وتغطية العيوب التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية لكن هي الأخرى أفرزت مشاكل وعيوب من نوع آخر عرقلت مسار نجاحها الذي كان مسطرا لها.

تمهيد

إن المصارف الناجحة والتي تمتلك أكبر قدرة تنافسية هي المصارف التي تقدم معاملاتها بنوعية وأداء مصرفي متميز معتمدة على قاعدة معلوماتية و إطارات مؤهلة مصرفيا وتتمتع بمهارات مميزة للتعامل مع العملاء ، كما أنها تتميز بالقدرة على استخدام التكنولوجيا المصرفية المتطورة ن ولقد تطورت مفهوم المعاملات المصرفية بشكل كبير في الآونة الأخيرة ودخلت مجال المنافسة من خلال الأنظمة المحمية المستعملة بطرق مختلفة التي تجذب الزبون كذلك العبء التي تخففه من خلال التسهيلات المقدمة في شتى المجالات وهذا للانتقال إلى احدث المعاملات المصرفية الالكترونية

سنتناول في هذا الفصل :

المبحث الأول : المعاملات المصرفية الالكترونية

المبحث الثاني: طرق حماية وسائل الدفع الالكترونية

المبحث الثالث : تقييم وسائل الدفع الإلكترونية

المبحث 01 : المعاملات المصرفية الالكترونية

إن المعاملات المصرفية هي العمود الأساسي لنشاط آيا بنك ، فهي تمثل الوسيلة المثلى لخلق وتوزيع النقود ، ومع التطور الزمني والتكنولوجي تطورت وتعددت وتنوعت تحت ما يسمى بالعولمة المصرفية وذلك لتلبية الحاجات المتنوعة والمتزايدة للعملاء

المطلب الأول : مفهوم المعاملات المصرفية الالكترونية وأنواعها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم المعاملات بصفة عامة والمعاملات المصرفية بصفة خاصة وغير ذلك .....الخ

الفرع الأول : مفهوم المعاملات المصرفية :

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم المعاملات ، وبالتالي سنوجز بعضها كالتالي :

أولا : المعاملات المصرفية : هي مجموعة من الأنشطة والعمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في العناصر الملموسة وغير الملموسة والمقدمة من خلال المصرف والتي يدركها المستفيدون من خلال ملامحها وقيمها المنفعة والتي تشكل مصدر لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية وفي الوقت ذاته تشكل مصدر لأرباح المصرف من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين [1]

وتعرف أيضا على أنها نشاط أو عمل يحصل عليه المستفيد من خلال الأفراد أومن الماكينات

وبالتالي فان المعاملات المصرفية هي مجموعة الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها وترتبط هذه المعاملات بالوظائف الأساسية للمصارف كما أنها تحقق مصدر أرباح المصرف وحاجات الأفراد

ثانيا : المعاملات المصرفية الالكترونية

تعرف المعاملات المصرفية الالكترونية على انها تلك المعاملات المصرفية التقليدية باستخدام الاجهزة أو الأنظمة الالكترونية

[1]- زياد رمضان ومحفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل ،عمان الأردن سنة 2000 ص 307

كما أنها تعرف المعاملات المصرفية الالكترونية : على أنها العمليات المصرفية التي تتم بشكل إلكتروني عن طريق الانترنت وهي عبارة عن إنشاء المصارف لمواقع الكترونية تخول العميل على استخدام مختلف الخدمات المصرفية المتوفرة في المصارف التقليدية من سحب ، إيداع ، دفع ، تحويل وغيرها...عن طريق قنواتها الالكترونية

الفرع الثاني : أنواع المعاملات المصرفية

أولا : المعاملات المصرفية

1ـ المعاملات المصرفية التقليدية

وهي كل المعاملات التي تقدمها المصارف يوميا لزبائنها مقابل حصولها على عمولات مثل : [1]

- ✓ صرف الشيكات المسحوبة على المصرف بالعملة المحلية والأجنبية
- ✓ تحصيل الشيكات لصالح الزبائن
- ✓ فتح الحسابات بالعملة المحلية و الأجنبية
- ✓ إصدار الشهادات التي تثبت القيام بالعمليات المالية مع الزبائن
- ✓ معاملات متعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية وتتمثل إدارة المحافظ الأوراق المالية لصالح الزبائن والمساهمة في رؤوس أموال المشاريع

2 ـ المعاملات المصرفية الالكترونية

إن الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة عبر الانترنت أو عبر الماكينات الصرف الآلي ، فهي في كل الأحوال تضم نوعين رئيسين من المعاملات

- ❖ خدمة المعلوماتية أو الإخبارية : التي تتيح للعملاء الوصول إلى المعلومات العامة عن المؤسسات المالية ومنتجاتها وخدماتها وحاليا تمثل الانترنت أكبر قناة من قنوات تقديم هذه الخدمات خاصة عبر مواقع

[1]ـ بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2005 / 2006 ص 139

البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ،[1] ومن بعض مخاطر هذه المواقع إمكانية خداع العملاء بمعلومات غير صحيحة

- ❖ خدمة إجراء المعاملات ا و العمليات المصرفية ، سواء من خلال موقع المصرف على الانترنت أو من خلال تطبيقات على الهاتف المحمول أو من خلال ماكينات الصرف الآلي وتتراوح هذه المعاملات المصرفية من خلال العمليات المصرفية الأساسية مثل الاطلاع على أرصدة الحسابات ، تحويل مبالغ مالية كبيرة من حساب شركة إلى حساب شركة أخرى عمليات السحب التي تتم عبر البطاقات وكذلك الدفع باستخدام مخلف الوسائل الالكترونية

أمثلة عن المعلومات المصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية عبر الانترنت

ـ إدارة الحسابات

ـ تقديم الفواتير والسداد

ـ إدارة النقد

ـ فتح حساب جديد ، تحولات مصرفية للعملاء

ـ طلبات قروض الشركات الصغيرة والموافقة عليها والتحويلات المقدمة

ـ خدمات الاستثمار ، السمسرة

ـ التحولات التجارية المصرفية

ـ المدفوعات من شركة إلى شركة أخرى

ـ إدارة علاوات مكافآت الموظفين

[1]محمد حمد عبد الهادي الروسي ، نموذج مقترح لقياس جودة الخدمات المصرفية بدولة قطر ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس جمهورية مصر 2002 ص55تم الاطلاع عليه عبر الموقع / WWW AL MAKTABA NET/VD في16 افريل 2019

والى جانب المعاملات المصرفية هذه من الممكن أن تقدم المؤسسات المالية باقة من المعاملات التي تم تعديلها لدعم التجارة الالكترونية ومن أكثر المعاملات الشائعة هي

روابط الويب : من خلالها تتيح للعملاء القدرة على إجراء العمليات المالية مثل دفع الفواتير وتحويل الأرصدة بين الحسابات وهي عبارة عن كلمة أو جملة أو صورة على صفحة الويب تحتوي على ترميز ينقل المشاهدة الى جزء أخر أو موقع أخر

تجميع الحسابات : يتم جمع المعلومات من العديد من المواقع وتقدم هذه المعلومات للعميل في صيغة موحدة مثل معلومات الحسابات الشخصية (بطاقة الائتمان السمسرة بيانات المصارف)

المصادقة الالكترونية : وهي التحقق من هوية العملاء وتعتبر جزءا أساسا من المعلومات المالية الالكترونية ولأن طرق التحقق من هوية الشخص التقليدية عبر الورق تقلل من سرعة وكفاءة الالكترونية لذلك وضعت المؤسسات طرق حماية خاصة

استضافة مواقع الويب (أي تخزين وترتيب الملفات الالكترونية)

حيث تستضيف المؤسسات المالية لنفسها وغيرها موقع شركة ما تخزن عادة وترتب لتخزين الملفات الالكترونية على خادم أو أكثر في إطار محيط مقر المؤسسة المالية وتتطلب خدمات استضافة مواقع الويب مهارات قوية في توصيل الشبكات والحماية والبرمجة

السداد لمواقع التجارة الالكترونية : تقبل العديد من المدفوعات الالكترونية مقابل المنتجات والخدمات بأشكال عديدة عبر الانترنت وتقديم الفواتير وتسديدها الكترونيا والشبكات الالكترونية وإرسال المال بالبريد الالكتروني

المطلب الثاني : العوامل المساعدة على نجاح المعاملات المصرفية الالكترونية

دخلت المعاملات المصرفية الالكترونية في عدة مجالات وبمختلف الأنواع حيث ظهرت عوامل مساعدة على نجاحها واستمرارها سنعرها في ما يلي:

أولا : توفير أنظمة الحماية الالكترونية التي سبق ذكرها والتي كانت بمختلف الأشكال ، من أجل حماية المعاملات من الأخطار الناجمة عن التزوير والاختلاس وغيرها التي تسمح بجذب العملاء

ثانيا: إدخال التكنولوجيا في مجال المصرفي : التكنولوجيا هي رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آليات ومعدات وعمليات مصرفية جديدة مثل أجهزة الإعلام الآلي وآلات عد النقود وشاشات عرض العملات ووسائل الربط والاتصال كل هته تسمح بتقديم معاملات الكترونية جديدة [1]

ويجب مراعاة فيها أربع جوانب حتى يتم سيرها بشكل ممتاز :

الجانب الإستخدامي : ويتمثل في طرق استخدام هذه المعدات

الجانب المادي : يتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة

الجانب العلمي : يتمثل في يؤدي المعرفة البنكية المطلوبة

الجانب ألابتكاري : يتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم المعاملات البنكية

حيث يؤدي تطبيق التكنولوجيا في المجال المصرفي إلى تحديث و عصرنة نظم الإدارة

ثالثا: تأهيل الموظفين أي خبرة وكفاءة موظفين في المعاملات المصرفية أي الدراية التامة على كيفية استعمال الآلات والمعدات والأنظمة الالكترونية بشكل احترافي ومماثل لكل عملية من المعاملات المصرفية الالكترونية أو ضرورة توفير البنك لفريق من المحللين وأهل الاختصاص[2]

[1]- بريش عبد القادر التحديد المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2005 /2006 ص139 - 140

[2]- سليمة عبد الله ، دورتسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائي ، باتنة مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة باتنة 2008 / 2009 ص 43 35

ـ سهولة التعامل أو اجراء المعاملات المصرفية الالكترونية ، حيث تسمح أنظمة الدفع الالكترونية باجراء المعاملات المصرفية الالكترونية عبر قنوات الالكترونية بطريقة سهلة واقتصادية توفر الوقت واختصار المسافات والسرعة

ـ السرية في التعامل بالتالي شعور الزبون بالمزيد من الأمان ، الأمر يسعد على ضمان ولاء الزبون للبنك وعدم خروجه من قائمة الزبائن الكبار له

المطلب الثالث : علاقة المعاملات المصرفية الالكترونية بوسائل الدفع الالكترونية

ان المصارف تسعى دائما الى تحسين معاملاتها وذلك لإرضاء عملائها ، بالدرجة الأولى ، لذا يتوجب عليها دائما مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التكنلوجيا ،لارتقاء نحو أفضل المعاملات المصرفية الالكترونية

ان العلاقة القائمة بين المعاملات المصرفية ووسائل الدفع الالكترونية تتجلى في ما تقدمه هته الأخيرة من تسهيلات ادى الى توسيع قاعدة الأفراد المتعاملين مع المصارف بفضل ما تقدمه كالتحويل بين الحسابات دفع الفواتير الكترونيا وغيرها من الخدمات التي تكون خلال بيئة تفاعلية أكثر سهولة

ان جميع المعاملات المصرفية الالكترونية بين البنك والعميل تتم بصورة مبرمجة وسريعة تنخفض فيها احتمالات خطأ الأداء الى حدود الدنيا ، كما أنها تفتح قناة تسويق مصرفي ذاتي كفاءة تعامليه عالية

وعليه نستطيع القول أن وسائل وسائل الدفع الالكترونية تحسن من المعاملات المصرفية وبشكل كبير فكلما تحسنت وتطورت وسائل الدفع الالكترونية تحسن معها أداء المصارف وبالتالي تحسين جودة المعاملات المصرفية

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج العلاقة بين وسائل الدفع الالكترونية والمعاملات المصرفية الالكترونية هي علاقة تكاملية بحيث يتم المعاملات المصرفية الالكترونية عبر وسائل الدفع الالكترونية وتختلف هذه الأخيرة باختلاف الاستعمالات وهذا حسب نوعية المعاملة وهدفها

وبالتالي لا تتم المعاملات المصرفية الالكترونية الا بهته الوسائل الحديثة أو الأنظمة الإلكترونية المساعدة على تسييرها

المبحث الثاني : طرق حماية وسائل الدفع الالكترونية

لاشك في أنه عندما تتم عملية الدفع والتحويل بوسائط إلكترونية عبر شبكة مفتوحة تزيد من مخاطر الاختراق والاطلاع على معلومات تخص الآخرين وحتى التلاعب بحساباتهم ما يحتم على المؤسسات المالية وجوب توفير الأمان والثقة بين المتعاملين بغية تشجيع المعاملات الإلكترونية ومن ثم أوجب اللجوء إلى وسائل التأمين بشتى الأنواع

المطلب الأول : التوقيع الإلكتروني وأنواعه

يعتبر التأمين أو التوقيع الالكتروني وسيلة من وسائل الحماية لوسائل الدفع الالكترونية وأولوية حتمية لضمان سير المعاملات الإلكترونية أو المصرفية بشكل آمن ، وظهر التوقيع بمختلف أنواعه :

الفرع الأول : تعريف التوقيع الإلكتروني

يعرف التوقيع الإلكتروني على أنه عبارة عن ملف رقمي صغير مكون من بعض الحروف والأرقام والرموز الإلكترونية تصدر عن إحدى الشركات المتخصصة والمعترف بها حكوميا ودوليا ويطلق عليها اسم الشهادات الرقمية تخزن في هذا الملف جميع معلومات الشخص وتاريخ ورقم الشهادة ومصدرها [1]

تعرف آخر : يعرف التوقيع الإلكتروني بأنه ما يوضع على محرر إلكتروني ، شريحة إلكترونية ،ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها ويكون له طابع متميز ومنفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره ..... يساعد التوقيع الإلكتروني المؤسسات على حماية نفسها من عمليات التزوير وتزييف التوقيعات

الفرع الثاني أنواع التوقيع الالكتروني

تختلف أشكال وصور التوقيع الإلكتروني باختلاف الطريقة المتبعة في إظهاره أو استعماله نذكر منها

[1]- محمد ابراهيم ، أبو الهيجاء ، عقود التجارة الإلكترونية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن 2011 ص128

أولا : التوقيع بالقلم الإلكتروني PEN-OP

ويتم ذلك عن طريق استخدام قلم إلكتروني حسابي يمكن عن طريقه الكتابة على شاشة الكمبيوتر وذلك عن طريق استخدام برنامج معين ويقوم هذا البرنامج بوظيفتين الأولى خدمة التقاط التوقيع والثانية خدمة التحقق من صحة التوقيع أو البيانات حيث يتلقى البرنامج أولا بيانات العميل عن طريق بطاقته الخاصة التي يتم وضعها في الآلة المستخدمة ويظهر بعد ذلك التعليمات على الشاشة ويتبعها الشخص ثم يظهر أيطار يطلب التوقيع باستخدام القلم [1]

ورغم مزايا هذه الصورة الا أنها يمكن تزويرها ويعود ذلك الى أن المرسل إليه يستطيع أن يحتفظ بنسخة من صورة التوقيع ويعيد نسخها ولصقها في أي وثيقة من الوثائق المحررة على الوسائط الالكترونية [2]

الشكل رقم2 ـ1: صورة عن التوقيع بالقلم الإلكتروني



ثانيا : التوقيع البيومتري

يتم التوقيع البيومتري بأحد الخواص الذاتية المميزة لكل شخص (البصمة الشخصية ، خواص اليد البشرية ، التعرف على الوجه ، التوقيع الشخصي) وغير ذلك من الصفات الجسدية و السلوكية للشخص ، التي تميزه وتحدد هويته ، ويتم التوقيع بالتقاط صورة دقيقة لصفة جسدية لشخص الذي يريد استعمال التوقيع البيومتري

[1]- عبد الفتاح بيومي حجازي ، التوقيع الالكتروني في النظم القانونية المقارنة دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2005 ص 35
[2]- عيسى غسان ، القواعد الخاصة بالتوقيع الالكتروني ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان 2009 ص61

ويتم تخزين هذه الصورة على جهاز الحاسب الآلي وذلك بطريقة التشفير ويعد فك التشفير للتحقق من صحة التوقيع وذلك بمطابقة صفات العميل المستخدم للتوقيع مع الصفات التي يتم تخزينها على الحاسب الآلي ، حيث يتم برمجته على أساس ألا يصدر أمرا بفتح القفل المغلق إلا بعد أن يطابق هذه البصمة المبرمجة في ذاكرته وبذلك لا يمكن لغير صاحب هذه الميزة الدخول الى النظام أو حتى استخدام الجهاز في الحدود المطلوبة

فان التوقيع التوقيع البيومتري من أحدث الصيغ المبتكرة في ظل التطور الحاصل في البطاقات ذات الشريحة

لكن رغم هذا ، يعيب على التوقيع البيومتري إمكانية مهاجمته أو نسخه اذ من الممكن أن تخضع الذبذبات الحاملة للصوت أو صورة بصمة الإصبع أو شبكة العين للنسخ وإعادة استعمال ، كما يمكن إدخال تعديلات عليها من قراصنة الحاسب الآلي عن طريق فك شفراتها

ثالثا : الماسح الضوئي للتوقيع التقليدي

لقد انشئ هذا الماسح الضوئي خصيصا لنقل الصور الفوتوغرافية والوثائق الأصلية كما هي على الدعامات الإلكترونية الموجودة على جهاز الكمبيوتر

بموجب هذه الطريقة يتم نقل التوقيع المحرر بخط اليد عن طريق الماسح الضوئي scanner ثم نقل هذه الصورة إلى الملف الذي يراد إضافة هذا التوقيع إليه لإعطائه الحجية اللازمة وبهذه الطريقة يتم نقل توقيع الشخص متضمنا المحرر عبر شبكة الاتصال الانترنت [1]

المطلب الثاني : البرامج والبروتوكولات الآمنة

تتعرض العمليات المصرفية باستعمال وسائل الدفع الإلكترونية الى كثير من المشاكل أو مخاطر الاختراق والقرصنة عبر شبكة مفتوحة الأنترنت هذا ما دفع الى وضع العديد من برامج أمن المراسلات التي تتم عبر الانترنت وذلك بهدف تأمينها بالدرجة الأولى ومنح الثقة للمتعاملين في هذا الفضاء من جهة ثانية مما يساعد على تطوير وترقية هذه المعاملات

[1]- سعيد السيد قنديل ، التوقيع الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2006 ص 71

الفرع الأول : بروتوكولات الحركات المالية الآمنة SET

والغاية من هذا البروتوكول ضمان الحفاظ على أمن البيانات ، خصوصيتها وسلامتها والتحقق من وصولها الى الجهة المطلوبة ، أثناء اجراء الحركات المالية عبر الانترنت [1]، ويعتمد هذا النظام على قيام جهة ذات ذات ثقة عالية

هيئة الاعتماد على إنشاء وحذة استخراج هويات إلكترونية لكل من العميل والتاجر على أن تستخرج هذه الهويات بطريقة مضمونة بعد التأكد من هوية العميل ويتم حفظها وتداولها بطريقة مؤمنة وسرية ، ويوفر هذا البروتوكول العديد من الضمانات ،لعل أهمها :

السرية من خلال تشفير مضمون الرسالة والمعلومات المالية بها

التحقق من شخصية كل من البائع والمشتري

حماية خصوصية العميل بعدم تتبع نوعية مشترياته

إن إجراء الحركات المالية الآمنة وفقا لهذا البروتوكول يتم وفق الخطوات التالية :[2]

أولا :يقوم الزبون في أول الأمر بفتح حساب بطاقة دفع إلكترونية ماستر كارد أوفيزا و غيرها في أحد البنوك ثم يصدر هذا الأخير الى صاحب برنامجا خاص بروتوكولا الحركات المالية الآمنة SET ، يدعى برنامج المحفظة الإلكترونية وتستخدم هذه المحفظة في الشراء وإجراء الحركات المالية عبر الانترنت

ثانيا : من جهة أخرى تعد شهادة البروتوكول الحركات المالية الأمنة دليلا على ان البنك قد تحقق من هوية البطاقة وللحصول على هذه الشهادة يحول الزبون الى جهات مخولة يمنح الشهادات ومعتمدة لدى البنك

ثالثا : ويمكن للمستهلك الإلكتروني أن يدقق في شهادة البروتوكول الحركات المالية للتاجر

[1]- إبراهيم بختي ، التجارة الإلكترونية مفهوم إستراتيجات التطبيق في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005 ص 78
[2]: نادر شعبان إبراهيم السواح ، النقود البلاستكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر ، ص134

رابعا : وبعد ذلك يعود التاجر بشهادة البروتوكول الحركات المالية الآمنة الخاصة به الى البنك او معالج عمليات الدفع للتحقق من هوية المستهلك والحصول على التحويل الدفع استنادا الى شهادة البروتوكول الحركات المالية الآمنة للمستهلك

خامسا : كما يمكن أيضا للتاجر تلقي الدفعات من الزبائن دون شهادة البروتوكول الحركات المالية الآمنة وفي هذه الحالة ليس على التاجر سوى استخدام شهادة البروتوكول الحركات المالية الخاصة به بالتوفيق مع البنك والتأكد من صحة هذه الحركة وقبولها يولد السند أو الأصل ثم يشحن البضاعة

الفرع الثاني :بروتوكولات الطبقة الآمنة

هو برنامج من انواع التكنولوجيات المستعملة في تشفير مجموعة المعلومات التي تتنقل عبر الأنترنت ، به بروتوكول تشفير متخصص لنقل البيانات والمعلومات المشفرة بين جهازين عبر شبكة الانترنت بطريقة آمنة بحيث لا يمك لشخص قراءتها غير المرسل و المستقبل ، وفي نفس الوقت تكون قوة التشفير فيها قوية ويصعب فكها وهي تختلف عن باقي طرق التشفير في شيء واحد وهو عدم الطلب من مرسل البيانات اتخاذ اي خطوات لتشفير المعلومات المراد حمايتها ، وكل الذي يفعله المستخدم هو التأكد من استخدام هذا البروتوكول بالقوة المطلوبة ، ويقوم هذا البرنامج بربط المتصفح الموجود على الجهاز المستخدم (المشتري) ، بجهاز الخادم الخاص بالموقع المراد الشراء منه ، وهذا طبقا إذا كان الخادم مزود بهذه التقنية ، ويقوم هذا البرنامج بتشفير أي معلومة صادرة من ذلك المتصفح وصولا الى جهاز الخادم الخاص بالموقع ، باستخدام بروتوكول الانترنت الذي يعرف بي tcp

ولقد سميت بالطبقة الآمنة لان هذا البرنامج يعمل كطبقة وسيطة ترتبط بين بروتوكول التحكم بالنقل وبروتوكول نقل النصوص التشعبية

الفرع الثالث :تقنية الحماية 3DS

يشكل نظام الحماية فيزا (3دي) الذي قامت مؤسسة فيزا بتطويره والمصادق على استخدامه من قبلها ، بروتوكولا مبتكرا لتعزيز عمليات الدفع الإلكترونية باستخدام بطاقات الدفع الالكترونية عبر الأنترنت ، كما يعتبر هذا النظام تقنية متطورة تسمح بالتحقق من هوية المستخدم من خلال نظام التشفير أس أل SSL ومأخذ مير

شانت سيدفر لتمرير المعلومات والتأكد من هوية حامل البطاقة خلال عملات الشراء التي تتم عبر الانترنت ، ويضمن هذا النظام الذي يعتمد على نموذج ثلاثي النطاق الحماية الكاملة للمعلومات خلال عملية الدفع

ويجمع نظام الدفع الذي يتبنى تقنية الحماية 3دي بين سهولة زائد مرونة التطبيق وتخفيض نسبة الأخطار أو المشاكل التي تحدث خلال عملية الشراء عبر الانترنت من خلال المصارف المتخصصة في اصدار بطاقات الدفع والتحقق من هوية الشخص الذي قام بإجراء المعاملة التجارية الالكترونية كما توفر هذه التقنية الانتقال الآمن لتفاصيل الحساب وتخفيض نسبة الأخطار كما انه يقدم العديد من المزات لكافة الأطراف والتي من بينها زيادة ثقة العملاء وحجم المبيعات وقبول بطاقات الدفع نحو أوسع من خلال تعزيز ثقة التجار للتعاملات المالية الدولية ، وتسهيل العمليات الاستيراد وتخفيض تكلفة المعاملات ما يساهم في اعتماد طرق الدفع المشابهة في كافة القطاعات[1]

الفرع الرابع: تقنية الحوائط النارية pare feu

وهي من أهم الأدوات المستخدمة في تأمين الشيكات ، ومنع الاتصالات الخارجية المترتبة في الانترنت في الوصول الى داخل الشبكة والجدار الناري هو عبارة عن وسيط عتادي أو تطبيق برمجي يقوم بمراقبة جميع البيانات والمعطيات ال.تي تصل الى المخدم عن طريق الانترنت ، ولعل الهدف الرئيسي من هذا الجدار هو حماية المعطيات المخزنة على مخدم الويب أو أي مخدم آخر متصل بالأنترنت من أي هجوم يقوم به العابثون والمخترقون من خارج الشركة ويمكن إعداد الجدران النارية بحيث تتمكن من مراقبة أنماط معينة من البيانات كالأوامر والتعليمات الغير المسموح بتنفيذها إلى المخدم

ومن الممكن القيام بحجب بيانات من مصادر معينة ، كالمعلومات الآتية من دولة معينة ، أو من مستخدم معين ، تستخدم الشركات الجدران النارية عندما تقوم بتشغيل مواقع الويب ، على خدماتها الخاصة كالشركات الضخمة مثل IBM و microsoft كما تستخدم الجدران النارية أيضا لاستضافة المواقع على الخدمات مزودي خدمات الانترنت ISP بالإضافة الى استخدام حواسب الشركة المتصلة بالأنترنت سواء كانت الشركة كبيرة أم لا[2]

[1]- نظام الحماية 3DS http ;//ait news .com تم الاطلاع عليه يوم 2017/3/15 على الساعة 3:40
[2]- الجدران النارية تقنيات التجارة الإلكترونية ، الدفعات المالية الآمنة مقال منشور على الموقع

عندما يقوم مستخدم ودود كان أو عابث بالدخول الى مخدم الويب ويتم ارسال أوامر خاصة إلى المخدم تطلب اتمام عملية الدخول ، ويتم منعهم من الدخول من خلال ايقاف الأوامر التي يرسلونها

المطلب الثالث : التشفير والرقم السري

تناولنا سابقا عدة أساليب لحماية المعاملات وسنتطرق الى اسلوب آخر وهو التشفير والرقم السري وهذا لحماية أكثر

الفرع الأول : التشفير وأنواعه

تعريف التشفير: هو التعبير عن الرسالة المشفرة، بحيث لو تم اعتراض الرسالة فلا يكتشف مضمونها ، ويعرف التشفير بأنه كل العمليات التي تأدي بفضل البروتوكولات سرية الى تحويل معلومات أو إشارات مفهومة (مقروءة) أو القيام بالعكس وذلك باستخدام برامج مخصصة لهذه الغاية كما يعرف بأنه آلية يتم بمقتضاها ترجمة معلومات مفهومة الى معلومات غير مفهومة عبر تطبيق بروتوكولات سرية قابلة للانعكاس أي يمكن إرجاعها الى حالتها الأصلية

كما يعرف بأنه تقنية تعتمد على الخوارزميات الرياضية الذكية التي تسمح لمن يمتلك مفتاحا سريا يحول الرسالة مقروءة الى رسالة غير مقروءة والعكس [1]

تعريف آخر يقصد بالتشفير القيام بمزج المعلومات الحقيقية بمعلومات وهمية ينتج عنها توليد معلومات جديدة ، لا يمكن معرفة المعلومات الحقيقية فيها دون معرفة طريقة التشفير المتبعة والمفتاح السري المستخدم في ذلك وهذا المفتاح يتم الاتفاق علية بين طرفي عملية التراسل (المرسل ، المستقبل) ويستخدمه كل الطرق من أجل تغيير شكل البيانات الحقيقية عند الإرسال ويعبر البيانات عن مضمونها الحقيقي ، بإزالة البيانات الوهمية عند الاستلام وهو ما يعرف بفك التشفير [2]

[1]- عمر خالد ، زيقات ، عقد البيع عبر الانترنت ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان 2007 ص210
[2]- محمد الصيرفي ، البيع والشراء عبر الانترنت ، دار المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع ، الأردن 2008، ص 214

الفرع الثاني : أنواع التشفير

تختلف تقنية التشفير باختلاف الوسائل المستعملة في تنفيذها لكنها كلها تتفق في أن الهدف من التشفير ضمان تأمين المعاملات

أولا :التشفر بالمفتاح المتماثل Symmetic key

وتسمى هذه الطريقة بمنظومة التشفير المتناسق أو التشفير المتناظر ويقوم هذا النظام على استخدام مفتاح متماثل للتشفير وحله ، حيث يقوم المنشئ بعد كتابة الرسالة وتشفيرها وتزويد المرسل إليه بذات المفتاح المتماثل ليتبين له فيما بعد [1]تلقي الرسالة المشفرة وحلها واستعادة محتوى الرسالة في صورتها الأصلية

أي استخدام مفتاح واحد معين لعملية التشفير ونفسه لفك التشفير ويمكن شرح هذه الطريقة من خلال الخطوات التالية :

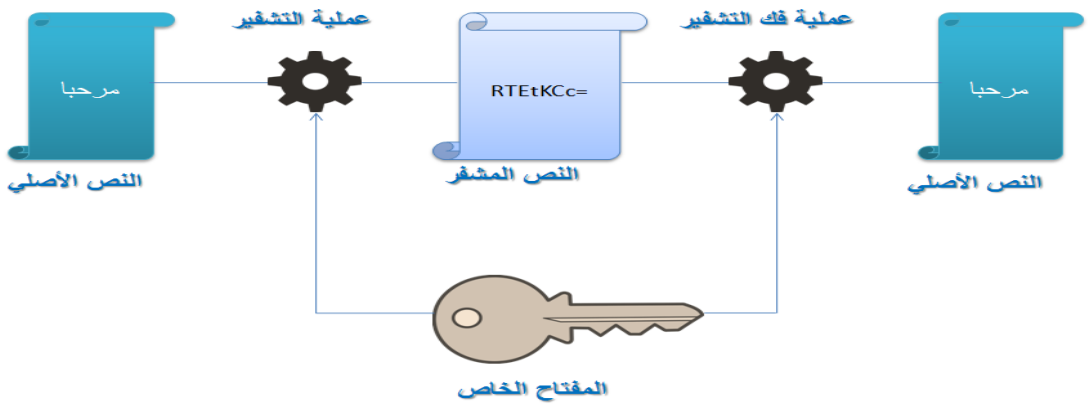
01/ بداية يتفق كل من البنك مثلا والعميل على كلمة المرور (عادة ما يتم إختيار كلمة طويلة أي تحتوي على حروف وأرقام ورموز كثيرة) حيث يتم إدخال هذه الكلمة على النص المراد تشفيره من خلال برمجيات التشفير

02/ تعمل برمجيات التشفير بعد ذلك على تحويل الحروف والرموز الى عدد ثنائي ، ثم يتم إضافة رموز آخري لزيادة طوله حيث يشكل العدد الثنائي مفتاح تشفير الرسالة

03/ثم يتم إرسال الرسالة الى الجهة المرسل إليها أو المستقبلة (من المستهلك أو التاجر إلى البنك المصدر أو العكس) وبعد وصول الرسالة إلى الجهة المستقبلة تقوم هذه الأخيرة بإستخدام عبارة المرور نفسها من أجل فك الشفرة حيث تعمل البرمجيات على فك شفرة النص المشفرة الى شكله الأصلي المفهوم

[1]- عملية التشفير على الموقع الاكتروني http ;//almorabea .net/blog تم الاطلاع عليه 2019/05/15

الشكل رقم 2 ـ2 : **التشفير عن طريق مفتاح واحد (Symmetric – Key)**

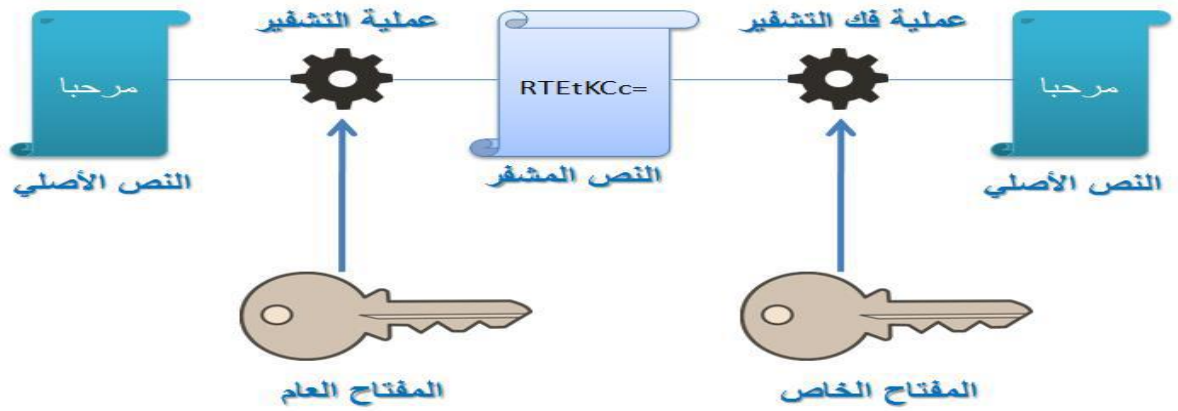


المصدر: تم الاطلاع عليه على الموقع الالكتروني عملية التشفير، http://almorabea.net/blog على الساعة17:01

الفرع الثاني التشفير بالمفتاح الغير متماثل (غير متناظر)

وهو أسلوب من أساليب التشفير يتم فيه تشفير البيانات باستخدام مفتاح ما وفك تشفيرها باستخدام مفتاح آخر ولهذا السبب سمي بالتشفير غير المتناظر ، لأن مفتاح التشفير يختلف عن مفتاح فك التشفير وبالتالي فإنه ، فبعدما كان التشفير وفكه يتم بمفتاح واحد نظرا لأن كل من المرسل والمستقبل يمتلكان نفس المفتاح ، أصبح يتم بمفتاحين أحدهما للتشفير ويسمى المفتاح الخاص والثاني لفك التشفير ويسمى المفتاح العام وهما مفتاحان متحركان وكما يشير الاسم ، فإن المفتاح الخاص يقصد به أن يظل سرا بحيث يكون المستخدم فقط وحده قادرا على الدخول إليه ، أما المفتاح العام ، فليس المقصود جعله سرا بل يمكن طباعته بحيث تستطيع جهات خارجية معرفته ويتم تزويد كل مستخدم أو عميل بمفتاحين ومن ثم حينما يرغب أحد الأطراف في إرسال معلومات مشفرة ، يستخدم الطرف الثاني مفتاح التشفير العام إتمام العملية ، لذا لا يمكن قراءة أي رسالة مشفرة إلا بعد مطابقة المفتاحين العام والخاص معا من خلال برنامج خاص بالتشفير في الحاسب الآلي حيث تتحول الى رسالة رقمية لا يمكن قراءتها الا بعد فك شفرتها ، أما إذا حدث تغيير في مضمونها أو تلاعب في توقيع المرسل فإن الحاسب الآلي يوضح ذلك على الفور ، لذلك فإن نظام التشفير يمنع قراءة الرسالة إلا من قبل الشخص المرخص له بذلك

الشكل رقم 2 - 3 :التشفير عن طريق مفتاحين(Asymmetric Key)



المصدر : تم الاطلاع عليه على الموقع الالكتروني **عملية التشفير، http://almorabea.net/blog 2019 على الساعة 17:01**

الفرع الثالث: الرقم السري (الكود)

تعتبر الحماية بواسطة الرقم السري الإجراء المؤمن الأكثر استعمالا في عصرنا الحالي ، وأول ما ظهر لحماية المعاملات البنكية من خلال أجهزة الصراف الآلي ، حيث تقوم فكرة الرقم السري الخاص بالبطاقة والعميل بمجرد إدخال الرقم أو الكلمة السرية والسماح لها بالقيام بالعملية البنكية

وتتم العاملات الالكترونية باستخدام مجموعة من الأرقام أو الحروف أو كلاهما ، يختارها صاحب التوقيع لتحديد شخصيته ولا تكون المعلومة إلا له أو لمن يبلغه بها وغالبا ما يرتبط هذا الرقم السري ببطاقات الدفع الممغنطة ذات الشريحة الإلكترونية كبطاقات الائتمان والنقود الإلكترونية [1]

وينشر استعمال الرقم سري في عمليات المصارف والملاحظ أن هذه الصورة من صور الحماية تتميز بالبساطة وفي الوقت نفسه بقدر كبير من الأمان والثقة لدى العميل الذي تمت لحسابه فضلا من وجود ضمانة آ خرى في حالة فقدان البطاقة أو سرقتها تتمثل في قيامه بإبلا غ البنك مصدر البطاقة بفقدانها حتى يوقف كل العمليات التي تتم بواسطة البطاقة المفقودة أو المسروقة

[1]- إبراهيم بختي التجارة الإلكترونية مرجع سابق ص99

ويتم استعمال هذا الرقم السري على أن قيام العميل بتمرير البطاقة داخل الجهاز وإدخال الرقم السري الذي في حوزته ، وإعطاء موافقته الصريحة على حسب المبلغ المبين في شاشة الصراف الآلي

المبحث الثالث : تقييم وسائل الدفع الإلكترونية .

ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية كحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية ورغم حداثتها إلا أنها أنها وصلت لمرحة يمكن تقييم هذه الوسائل و استنتاج اجابياتها وسلبياتها والتحديات التي تواجهها

المطلب الأول : إيجابيات البطاقات البنكية

البطاقات الإلكترونية هي وسيلة حديثة لها العديد من نقاط القوة التي تساعد على استعمالها يوميا وبثقة وفي هذا المطلب سوف نتطرق الى إيجابيات هذه البطاقة

أولا بالنسبة لحاملها

_ إمكانية استخدام البطاقة 24 سا / 24 سا و7 أيام / 7 أيام

_ الأمان في التعامل بالبطاقة وهذا راجع لارتباطها برمز سري خاص بها يتم إدخاله في كل عملية يتم القيام بها

لا يمكن إجراء أي عملية سحب ودفع دونه

_ الفعالية في التعامل بالبطاقة كونها تحد من مخاطر السرقة، الضياع أو التزوير التي غالبا ما تحدث ولا يتم الكشف عنها بسرعة عند التعامل بالنقود

_ الحد من التعامل بالنقود وتقليل من حجم الأموال التي يحملها الفرد معه لتسديد قيم مشترياته

_ تفادي مشكل التصريح بالعملات عند السفر الى الخارج : حيث أن حامل البطاقة يمكن استعمال بطاقته في حدود رصيد البنكي دون الحاجة الى نقل سيولة معه عند السفر [1]

ثانيا : بالنسبة للتاجر

[1]- مغني سليمة وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة خميس مليانة الجزائر 2013 /2014 ص 25

_ ضمانه لتسديد قيم مبيعاته وذلك بطريقة آلية ومباشرة في حسابه البنكي

_ السرعة والسهولة الملائمة في القيام بالعمليات التجارية مع الزبائن

_ التسجيل الأتوماتيكي لكل عملية تم إجرائها (عمليات البيع)

_ تفادي مخاطر التعامل بالنقود (نقود مزورة ، أخطاء في إعادة الصرف)

_ نهاية الازدحام على مستوى الخزينة (الصندوق) بسبب عد النقود وإعادة الصرف للزبائن

_ تفادي التنقل نهاية كل يوم الى البنك لإيداع الحصيلة اليومية بالنسبة للتاجر وما يرافق ذلك من ضياع الوقت على مستوى الشبابيك والانتظار بالإضافة الى الأخطاء عد النقود [1]

ثالثا : بالنسبة للبنك مصدر البطاقة

_ وسيلة دفع آلية تتم التعاملات فيها بصفة أتوماتكية عن طريق نقل المعلومات آليا

التقليل من تكاليف نقل النقود ، عدها وتداولها حيث أنها عمليات مكلفة للبنك بغض النظر عن المخاطر الناجمة عنها

_ قلة إمكانية الخطأ

_ إمكانية تتبع كل العمليات التي تمت ، حيث أن التعامل بالبطاقة يمكن للبنك من معرفة من دفع ولمن في أي زمان ومكان وقيمة المعاملة

_ زيادة مداخيل البنك من خلال رسوم إصدار البطاقة وكذا التعامل بها

_ التقليل من ضغط الزبائن الذين يقومون بعمليات سحب من شبابيك الوكالات البنكية وبالتالي تفرغ الموظفين لوظائف أخرى

[1]- مغني سليمة مرجع سابق

المطلب الثاني : سلبيات البطاقات البنكية

رغم حداثة وسائل الدفع الإلكترونية وسهولتها في الاستعمال وما تقدمه من تسهيلات في المعاملات إلا أنها لا تخلو من النقائص والعيوب التي تخوف الكثير من استعمالها وهذا ما يظهر في ما يلي

أولا : سلبيات وسائل الدفع الإلكترونية بالنسبة لحاملها

ـ دفع رسوم مقابل السحب

ـ إمكانية معرفة كل العمليات التي تمت بالبطاقة ، حيث لا يمكن لحامل البطاقة إجراء عمليات بسرية (ما عدا في حالة بطاقات مسبقة الدفع والمحافظ الإلكترونية)

ـ وجوب تتبع الحسابات البنكية بصفة دائمة لتتبع الأخطاء التي قد تحدث مثل الخصم المزدوج لقيم التعاملات [1]

ـ في حالة السرقة للبطاقة أو ضياعها مع الرمز السري يمكن للسارق أن يستخدم البطاقة بكل حرية في حالة عدم إلغاء البطاقة بسرعة من قبل حاملها

ـ صعوبة الاتصال بالموزع الصوتي للبنك لتوقيف التعامل بالبطاقة في حالة الضياع أو السرقة خاصة خارج أوقات العمل للبنوك مما يؤدي الى عواقب وخيمة يتحملها صاحب البطاقة لعدم التصريح بالضياع أو السرقة

ثانيا : بالنسبة للتاجر

ـ كون قبول التعامل بالبطاقة يعتبر استثمار مكلفا نوعا ما فيما يخص التجهيزات اللازمة توفرها لديه للقيام بالعملية (نهائي الدفع ، خط هاتفي)

ـ دفع التاجر لرسوم مقابل كل عملية تسديد بالبطاقة تتم على مستوى نهائي الدفع الإلكتروني الخاص به

ـ دفع التاجر مبلغ كراء نهائي الدفع الإلكتروني (في حالة كرائه من البنك)

ـ إمكانية حدوث تعطيلات في الخطوط الهاتفية أو الربط مع البنوك مما يوقف عمليات الدفع على مستوى الجهاز

[1]- بورزق إبراهيم دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد البنكي ، مذكرة مقدمة شهادة الماجتتير تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2007 / 2008 ص 60

بالنسبة للبنك مصدر البطاقة

_ كون الاستثمار مكلف جدا للبنك حيث يتطلب تجهيزات ضخمة ومكلفة مثل نهائي الدفع الإلكتروني ، موزع الآلي للأوراق النقدية ، شبكات الأعلام الآلي الخاصة بالعملية

_ القرصنة والتزوير، حيث يكون البنك مجبرا على تعويض العمليات التي تمت ببطاقة مزورة ، ولا يمكنه استرجاع الأموال الضائعة

_ إلزامية حل المشاكل الخاصة بالتعاملات التي تتم بالبطاقة البنكية في أوقات قياسية والرد بسرعة عن تساؤلات احتجاجات حاملي البطاقات يتطلب وضع أمكانية ضخمة ومكلفة سواء مادية أو بشرية

_ صعوبة الاتصال بالزبائن سواء حاملي البطاقات أو التجار بالنظر الى كبر حجم شبكة حاملي البطاقات أو القابلين لها مما يخلق بعض المشاكل خاصة عند تسليم البطاقات التي تم ابتلاعها من طرف موزعات الآلية للأوراق النقدية لبنوك أخرى غير البنك المصدر للبطاقة حيث تطول مدة إعادتها لبنك حامل الذي بدوره لا يمكنه إصدار بطاقة أخرى للزبون إلا عند استلامه للبطاقة الأولى

_ عدم قدرة كل البنوك على القيام بتشخيص البطاقات البنكية الخاصة بزبائنها على مستواها أو تسيير التعاملات التي يقوم بها حاملي البطاقة بل يجبرها على الإدماج في شبكات بنكية وبالتالي تصبح مجبرة على احترام القواعد التي تفرضها هذه الشبكة بغض النظر عن ملائمتها أو عدم ملائمتها لسياسة هذا البنك ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار هو أنه بفضل تكنولوجية البطاقات ذات الرقاقة التي أصبحت سارية المفعول منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وفقا لمعيار EMV ، فإن البطاقة البنكية فرضت نفسها من خلا فعاليتها وتمتعها بقدر كبير من الأمان حيث بفضل هذه التكنولوجيا الجديدة تم تقليص التزوير في البطاقات

المطلب الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجهها وسائل الدفع الإلكترونية

هناك العديد من العوامل أو الصعوبات التي تعرقل أو تواجه وسائل الدفع الإلكتروني وتؤدي إلى انعدام الثقة بهذه الوسائل الحديثة، فرغم النجاح والراحة والأهمية التي حققتها هذه الوسائل إلا أن هناك عوامل جعلت من هذا

النجاح منقوص، حيث هرت ترتكب في حق البطاقات البنكية والإعلام الآلي مما أدى للمخاطر تنجمعن التعامل بوسائل دفع الكترونية

أولاً : الجرائم الإلكترونية وأنواعها

مع التطور السريع للحاسب الآلي وشبكة الأنترنت وانتشارها الغير المسبوق في كافة مجالات الحياة والتي لا يخلو منها بيت أو مؤسسة بدأ يظهر نوع جديد من الجرائم تسمى الجرائم الإلكترونية cybercrime

وعرف أيضا الجريمة الإلكترونية أو الرقمية أنها نشاط اجرامي تستخدم فيه التقنية الإلكترونية الرقمية والحاسوب الآلي الرقمي وشبكة الأنترنت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة لتتميز العمل الإجرامي المستهدف[1]

أنواع الجرائم الإلكترونية

قد كان لظهور وسائل الدفع الإلكترونية عاملاً مساهماً في ظهور هذا النوع من الجرائم والتي ينكم تلخيصها فيما يلي :

1- انتحال شخصية الفرد :

تتم عندما يستغل اللصوص بيانات (كالعنوان وتاريخ الميلاد ورقم الضمان الاجتماعي) لشخص ما على الشبكة الإلكترونية (شبكة الأنترنت) أسوء استغلال من أجل الحصول على بطاقات بنكية ائتمانية

2- جرائم السطو على أرقام بطاقات

أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الأنترنت عملية سهلة لذلك تزايدت هذه الحوادث التي أعقبتها عمليات الابتزاز لإرجاع تلك الأرقام أو لعدم استخدامها[2]

3- غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية :

[1]-يوسف وافد، النظام القانوني للدفع الإلكتروني، مذكرة ماجيستر في القانون فرع القانون العام تخصص قانون التعاون الدولي جامعة
[2]-وهيبة عبد الرحيم، مرجع سابق ذكره ص70

غسيل الأموال يعني التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها أو أصلها الحقيقي، يستخدمها مهربو المخدرات لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع أو باستخدام الدخل المشروع في وجه غير مشروع ثم يقومون بإدخال ذلك في الدخل المشروع يجدد كأنه تحقق مصدر مشروع

يمكن استخدام هذه البطاقات في غسيل الأموال غير المشروعة وذلك بقيام شخص أو عدة أشخاص بالحصول على عدة بطاقات من عدة بنوك ويتم تغطية السحوبات النقدية أو البضاعة من حساباتهم لدى أحد البنوك في دول أخرى

ثانياً : ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات

تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المحمول به في اتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالباً في فحص ومعالجة أدوات الدين.[1]

ثالثا : ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة :

تحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستعمار في تكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية وذلك حتى يكون قادراً على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فوراً، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك، كما أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة وهذا يتطلب بدوره يهدأ لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

رابعا : مشكلة عدم الأمان المعلوماتي :

يواجه أنظمة الدفع الإلكتروني من عمليات القرصنة مثل الفيروسات الإلكترونية التي تم على بطاقات الائتمان بل وعلى الأنظمة الإلكترونية للبنوك والتي من خلالها يتم معرفة أرقام وحسابات التي تمارسها بعض مواقع الأنترنت

1- مليكة زغبي حياة تجار النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع والتحديات المستقل الملتقى الأول هو المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية جامعة حسيبة بن بو علي بومي 15/14 الشلف 2004

لاتزان المستهلكين، كل هذه المشكلات تؤدي إلى الإحساس بالخطر المعلوماتي بعد التعامل من خلال وسائل الدفع الإلكترونية.[1]

ونظراً لكثير أو العديد من المعوقات شكلت حجرة عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة نلخصها فيما يلي :

- مشاكل سوء استعمال وسائل الدفع فالمؤسسات الجزائرية والأفراد يفضلون الدفع النقدي على الشيك نتيجة النقص أو غياب الثقافة المصرفية في المجتمع لا يتفاعل بالشيك المصرفي إلا قليلا.
- ضعف الاقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية فكيف في اقتصار رفض الشيك كوسيلة للدفع أن يقبل بطاقة الدفع.
- غياب الحملات التحسيسية والعمليات الاشهارية التي تسمح وتعرف بهذه الوسائل الالكترونية للدفع
- عدم وجود تنوع كبير في الخدمات والزوايا التي توفرها البطاقات لمستعمليها
- التعطيل المتكرر للموزعات الألية
- قلة انتشار أجهزة الدفع الالكتروني TPEوحتى التجارة والباعة يبدون تخوفاتهم في تحصيل مستحقاتهم بقبول البطاقات كوسائل.

http//www.egovs.com/egov.webo2news plep2 main=7 detailaid2003-2

خلاصة الفصل

تعتبر المعاملات المصرفية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية إذ أنها تدل على درجة التقدم الاقتصادي للبلد ،كما تحمل تحقيق رفاهية للمجتمع ، حيث انتقلت المصارف من تقديم معاملات تقليدية محصورة في الإيداع والاقتراض الى اقتحام مجالات متعددة في تقديم معاملات مصرفية أخرى

مما سبق تبين أن وسائل الدفع الإلكترونية أصبحت حتمية لمسايرة المتطلبات التي تستلزمها عمليات الدفع في المعاملات الإلكترونية من سرعة وتدني في التكاليف وضمان وسرية فهي فعلا قدمت حلول كثيرة لقصور الذي كانت تعاني منه وسائل الدفع التقليدية

وفي ذات الوقت التكنولوجيا التي مكنت من تطوير المعاملات المصرفية التي مكنت من تطوير المعاملات المصرفية التي مكنت من ظهور جرائم على الأنترنت واختلاسات وقرصنة للمعلومات كل هذه أوجب وضع حلول لها وأساليب حماية وهذا ما يزيد درجة الأمان والضمان بسير المعاملات المصرفية الإلكترونية

تمهيد

أدت التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال الاقتصادية وبالخصوص التطورات المصاحبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، في إحداث أنماط جديدة في تسيير المعاملات المصرفية ، ولعل وسائل الدفع الالكتروني التي أصبحت تحتل مكانة كبيرة في بيئة المؤسسات المصرفية هي أحد مظاهر هذا التطور التي تمكن من تصميم العروض المصرفية بما يلائم تطلعات العملاء من جهة، وتحقيق أهداف المصارف من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، يعتبر بنك(البنك الوطني الجزائري) BNA أحد أقطاب المؤسسات المصرفية في الجزائر ، والذي شهد تغيرات مست طبيعة الأنشطة الإدارية والمعاملات المصرفية ، ويمكن من خلال هذا الفصل الإشارة إلى أهم منتجات للبنك(البنك الوطني الجزائري) BNA زيادة على إسهام وسائل الدفع الالكترونية في تحسين نشاط المعاملات المصرفية ، حيث كان مسار البحث في شقه الأخير كالآتي:

-المبحث الأول :تقديم عام للبنك الوطني الجزائري

-المبحث الثاني :أهم منتجات الوكالة ووسائطها

المبحث الثالث : واقع استعمالات وسائل الدفع الإلكترونية في وكالة المدية

المبحث الأول: لمحة عن البنك محل الدراسة البنك الوطني الجزائري

ولنرى ما درسناه نظريا على أرض الواقع توجهنا نحو الوكالة الرئيسية للبنك الوطني الجزائري المتواجدة بولاية المدية وسط المدينة حي الإخوة باشن، حظينا بالاستقبال الواسع وبالدعم الازم لتجسيد خطتنا

قام المسؤول بتأطيرنا بتعريف البنك الوطني الجزائري عموما ووكالة المدية خصوصا ولكم نبذة عما عرفناه

المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري وأهدافه

اختلف تعاريف بنك الوطني الجزائري وتنوعت صياغتها ولاكن المضمون أو المعنى واحد لذا خصصنا تعريف شامل ومختصر لبنك الوطني عامة ووكالة المدية خاصة

الفرع الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA

يعرف البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي ، يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الزبائن ، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن

وفي شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري الى 41600 مليار دينار جزائري

كما يحتل البنك الوطني الجزائري مكانة معتبر في الجهاز المصرفي الجزائري لما له من وظائف ومعاملات مالية وأنشطة متنوعة من تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني ، تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 وهو يتفرع الى عدة وكالات تقدر ب 292 وكالة عبر التراب الوطني من بينها وكالة المدية BNA[1]

الفرع الثاني: أهداف البنك الوطني الجزائري

من أهم الأهداف التي يسطرها البنك الوطني الجزائري نجد

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية
- إدخال تقنيات و وسائل حديثة
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة،كمنح القروض و جذب الودائع...إلخ.

[1] ـ من إعداد الطالبة بناءا على معلومات مقدمة من الوكالة

- احتلال مكان استراتجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادي

✓ القيام بمختلف العمليات من جمع الودائع ، ومنح القروض
✓ مواكبة الإصلاحات النقدية والتطور التكنولوجي بإدخال وسائل حديثة
✓ إحتلال مكانة إستراتجية ضمن الجهاز المصرفي الجزائري
✓ احداث تنمية اقتصادية في الجزائر

الفرع الثالث : تعريف بالبنك الوطني الجزائري وكالة المدية BNA

وكالة البنك الوطني الجزائري BNA المتواجدة وسط المدينة حي الإخوة باشن بالمدية ، هي أحد الفروع الرئيسية للبنك الوطني الجزائري ، حيث تمتاز بالاستقلالية المحدودة ومحدودية اتخاذ القرارات وتقوم هذه الوكالة بجميع العمليات التجارية من اقراض وتوظيف الأموال والتجارة الخارجية ، واستقبال الزبائن كل فيما يخصه

وكلما تجاوز القرار قدرات الوكالة ترجع هذه الأخيرة الى المركزية التي تقوم باتخاذ القرار وتوجيه للوكالة التطبيق

الشكل رقم 3 ـ 1 : صور للبنك الوطني الجزائري لوكالة المدية



اهداف BNA لوكالة المدية

تسطر الوكالة أهداف تتمثل في : [1]

- ✓ جلب عدد أكبر من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم للمحافظة على ولائهم وكسبهم
- ✓ تحقيق الربحية لضمان الاستمرار
- ✓ العمل على تلبية كل حاجات الزبائن لخلق الثقة بينهم
- ✓ المساهمة في الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني : وظائف بنك الوطني الجزائري BNA

الفرع الأول: وظائف البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلم الودائع من الجمهور بنوعيه التجاري و الهام ويقوم بالخدمات المهنية لمؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك. كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجاري المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية و عمليات القرض في إطار التشريع المعمول به و القوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر.

كما انه من الممكن أن يكتتب على أي شكل كان.أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة.

كما انه الممكن أن يعمل لوحده أو بالتعاون من مؤسسات أخرى مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو خارج الجزائر على أي شكل كان كل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه.

وعموما يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيما يلي:

-تقديم خدمات مالية للأفراد و المؤسسات.

– تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض في إطار التشريع البنكي القائم و القواعد الخاصة به.

– القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريقا لاعتمادات و التحويلات...

– إيجار الصناديق الحديدية بمقابل.

– منح القروض الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل.

– تمويل التجارة الخارجية.

– خصم الأوراق التجارية و المالية.

[1]- من إعداد الطالبة بناءا على وثائق مقدمة من وكالة البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية

– تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء البيع والاكتتاب في السندات العامة و الأسهم .

–تسليم و تحويل القيم المنقولة أو رهنها

– .معالجة كل عمليات التبادل على الحساب أو لأجل ، و كل أنواع القروض ، الرهن الحيازي وتحويلات العملة الأجنبية.

الفرع الثاني : وظائف وكالة المدية BNA

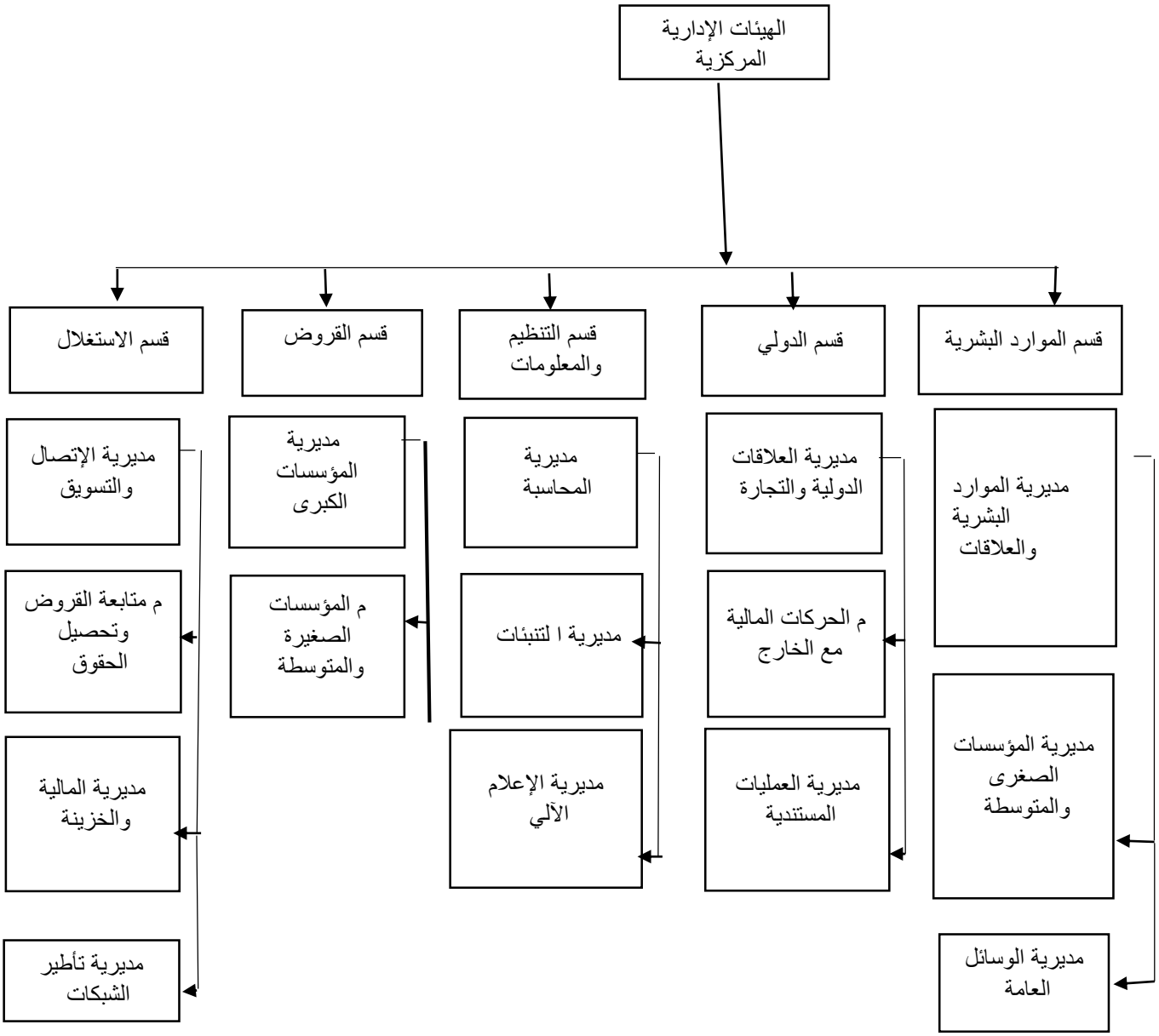
تقوم وكالة المدية بمعالجة برامج البنك الوطني الجزائري المسطرة في ايطار قانوني وفقا للتشريعات البنكية ومن أهم وظائفها :

- تحصيل الودائع بمختلف أنواعها
- خصم وتحصيل الأوراق التجارية
- القيام بعملية الصرف والتجارة الخارجية
- القيام بعمليات الإقراض والاقتراض المختلفة
- تحصي الشيكات وعمليات التحويل

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب الى هيكل التنظيمي للبنك الوطني ككل وكذلك لواكالة المدية

الشكل رقم 3 ــ2 : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر : بناءا على معلومات مقدمة من الوكالة

أولا :المديرية العامة:

تتصدر المديرية العامة هرم الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري، حيث يتواجد المقر الرئيسي للبنك الوطني الجزائري على مستوى العاصمة ، وتضم المديرية هيئتين هما :الأمانة العامة ومجلس الإدارة التي تتولى تسيير الشؤون اليومية للبنك.

.1مديرية الدراسات القانونية:

التي يمثل دورها الإطلاع بكافة الجوانب القانونية فيما يخص علاقة البنك بالمحيط الذي يعمل فيه، كما تقوم على التنظيم القانوني لعمل الوكالات والمديريات التابعة للبنك وفي النصوص التشريعية السارية المفعول.

.2المفتشية العامة:

التي يعتبر دورها الأساسي فيما يخص مراقبة كافة هياكل البنك واكتشاف الاختلالات التسييرية والتنظيمية واجتناب التلاعب بأموال المودعين وضمان سير عمل الوكالات البنكية التابعة وفقا للتعليمات والقوانين السارية التي يضعها بنك الجزائر في جميع العمليات المصرفية.

ثانيا :هيئات الإدارة المركزية

بالإضافة إلى المديرية العامة) مجلس الإدارة (يتواجد على مستوى البنك الوطني الجزائري (5) أقسام مركزية يتولى كل واحد منها الإشراف على شأن معين من شؤون البنك وهي كالآتي:

.1قسم تسيير الموارد البشرية:

ويتكون هذا القسم من المديريات التالية:

أ .مديرية الموارد البشرية والعلاقات الاجتماعية:

تم هذه المديرية بضبط شؤون المستخدمين بدأ بالتوظيف وضع الشروط وتحديد الرتب والترقيات والسهر على تحسين الإطار الذي ينشط فيه العمال، بما في ذلك الجانب الاجتماعي.

ب .مديرية التكوين:

تخضع هذه المديرية بوظيفة التكوين والتدريب التي تعتبر من بين أولويات التي حددا المديرية العامة لصالح العمال.

ت .مديرية حفظ الممتلكات:

تتولى هذه المديرية عمليات جرد الأملاك والمعدات المختلفة للبنك.

ث .مديرية الوسائل العامة:

تقوم هذه المديرية بمد كافة هياكل البنك الوكالات بالوسائل التي يمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه

.2القسم الدولي:

يتكون هذا القسم من المديريات المركزية التالية:

- DROCE.مديرية العلاقات الدولية والتجارية الخارجية
- OMFE.مديرية الحركات المالية مع الخارج
- مديرية العمليات المستندة.

.3قسم التنظيم والمعلوماتية:

ويتفرع هذا القسم إلى:

- مديرية المحاسبة.
- مديرية التنبؤات والتنظيم.
- مديرية الإعلام الآلي.

.4قسم القروض:

وينقسم إلى:

أ . مديرية المؤسسات الكبرى:

تقوم هذه المديرية بدراسة ملفات القروض الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، وتسيير عمليات الائتمان لهذا النوع من القروض.

ب .مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وهي مختصة بملفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تتولى عملية المراقبة وعلى القروض الممنوحة

.5قسم الاستغلال والنشاط الاقتصادي:

وهي تتكون من 4 مديريات

أ .مديرية الاتصال والتسويق

تقوم بأداء وظيفة الترويج لمختلف المنتجات البنكية والاتصال بالعملاء الذين تتعامل معهم.

ب . مديرية متابعة القروض وتحصيل الحقوق

تتمثل المهمة الرئيسية لهذه المديرية في المتابعة الدقيقة والمستمرة لكافة القروض الممنوحة عبر كافة المستويات، والعمل على تحصيل هذه القروض.

ج .المديرية المالية والخزينة

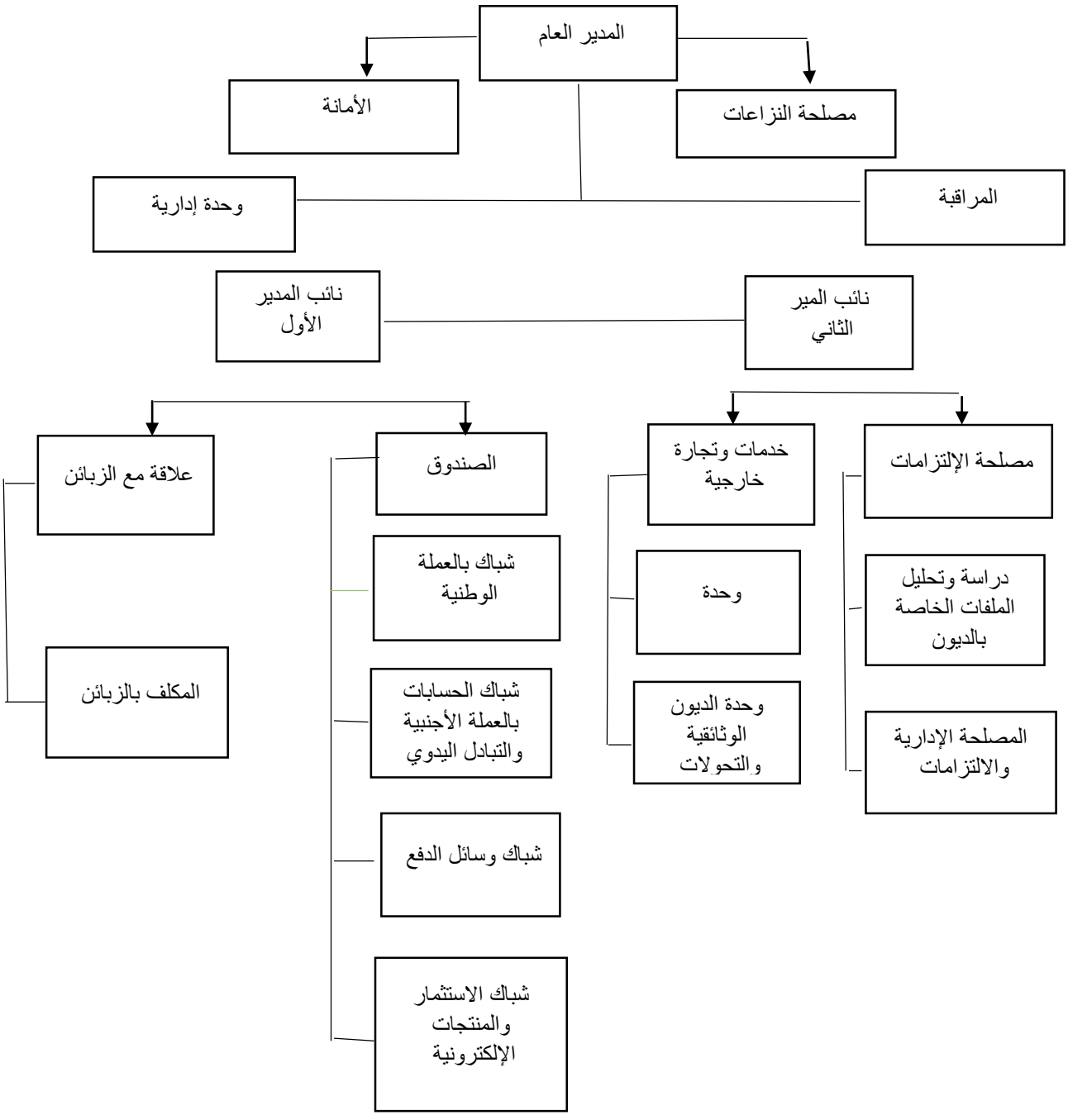
تتولى هذه المديرية القيام بعمليات المقاصة الخاصة بالشيكات الصفائح بين البنك الوطني الجزائري وبقية البنوك

ح . مديرية تاطير الشيكات

تعتبر هذه المديرية المركزية الهيئة التي تقوم بالإشراف على المديريات الجهوية الاستغلال التي يتكون منها البنك الوطني الجزائري و الموزعة عبر كافة نقاط التراب الوطني.

ثانيا : الهيكل التنظيمي للبنك الوظني الجزائري لوكالة المدية

الشكل رقم 3 ـ3: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة المدية



المصدر وثائق مقدمة من وكالة المدية للبنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني : واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة المدية

وبعد تطرقنا على وكالة المدية BNA ولندخل في صلب الموضوع الذي من أجله إنتقلنا الى هذه الوكالة بدأنا بالتعرف على أهم منتجات البنك الوطني المستعملة في الوكالة وماهي أهم المشاكل التي تواجهها وماهي الحلول المقترحة لذلك كل هذا سنتطرق إليه

المطلب الأول : منتجات البنك الوطني الجزائري وكالة المدية

من أهم منتجات البنك الوطني الجزائري في وكالة المدية هي البطاقات البنكية والتي تعتبر من أحدث وسائل الدفع الإلكترونية التي سنتطرق اليها :

الفرع الأول : تعريف البطاقة البنكية بالبنك الوطني الجزائري وكالة المدية

البطاقة البنكية بالبنك هي عبارة عن وسيلة سحب الأموال وألحقت بها مؤخرا عملية أخرى وهي عملية الدفع، وتعتبر وسيلة دفع إلكترونية تسمح لحامله القيام بمختلف العمليات على مستوى الشبابيك البنكية الآلية للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية وكذا الصرفات المالية الموصولة بالشبكة البنكية للصرفات والآليات النقدية.

ويوجد بالبنك الوطني الجزائري BNA لوكالة المدية نوعان أساسيان من البطاقة البنكية وهما البطاقة الكلاسيكية ، والبطاقة الذهبية .

أولا : البطاقة الكلاسيكية : (LA CARTE CLASSIQUE)

وهي عبارة عن بطاقة بلاستكية زرقاء اللون حيث أنها موجه للزبائن الذين يقل دخلهم عن 120000 دج ، وهي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي ، وتقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك ، كمداخيل الزبائن ، أو مواصفات أخرى

الشكل رقم 3 ـ 4 : البطاقة الكلاسيكية



ثانيا : البطاقة الذهبية LA CARTE GOLD

وهي عبارة عن بطاقة بلاستكية صفراء اللون حيث أنها موجهة للزبائن الذين يزيد راتبهم عن 120000 دج ، وهي توفر خدمات السحب والدفع البنكي بالإضافة الى خدمات إضافية مع سقف سحب ودفع مرتفع نسبيا ، وكذلك تقدم للزبائن وفق شروط يحددها البنك

الشكل رقم 3 ـ 5 : صورة عن البطاقة الذهبية



الفرع الثاني : خصائص البطاقة البنكية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة المدية

للبطاقات البنكية جملة من الخصائص منها : [1]

البطاقة البنكية تمنح مجانا بمجرد فتح حساب جاري

يستفيدون من سقف سحب

دفع أسبوعي ملائم حسب الطبيعة

البطاقة الممنوحة إما الكلاسيكية أو الذهبية

يمنح رقم أو رمز خاص وسري لإضفاء الأمان لعملياتكم

الفرع الثاني : الامتيازات التي تقدمها البطاقة البنكية

- بساطة الاستعمال
- سيولة دائمة للأموال 24سا /24 و7 أيام / 7 على مستوى كل الشبابيك الآلية البنكية لوكالة المدية
- أمان أقصى ، البطاقة مجهزة بشريحة إلكترونية ورمز سري وشخصي
- إقتصاد الوقت ، تمكن من ربح أكبر لوقت حيث تريح من عناء الوقوف بالوكالات البنكية
- راحة أكبر تمكن من تلخيص المشتريات على آليات الدفع الإلكتروني لدى المتاجر التي تعتمد هذه آلية

الفرع الثالث : كيفية الحصول على البطاقة البنكية

يتقدم الزبون للبنك الحامل لشيكات فردي بطلب هذه البطاقة عن طريق إمضاء طلب نموذج يقدمه له البنك أو يقوم البنك بتوجيه الزبون نحو موقي بطاقتي ، حيث يختار الزبون البنك ويقوم بإدخال معلوماتية الشخصية كرقم الهوية البنكية RIB المتكونة من 20 رقم ، ورقم هاتفه ، وبريده الإلكتروني وعنوانه الشخصي .

[1]- وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية

المطلب الثاني : الوسائط البنكية الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية

وبعد التطرق إلى أهم وسائل الدفع الإلكترونية قام المسؤول بتعريفنا على الوسائل المستخدمة للوصول الى المعاملات البنكية ومن بين هذه الوسائل نجد ، جهاز الموزع الآلي (DAB) ، والشباك الآلي (GAB) ونقطة البيع الإلكترونية (TPE)

الفرع الأول : الموزع الآلي للأوراق (DAB)

الموزعات الآلية للأوراق هي صورة بسيطة للماكنة في القطاع البنكي فهي عبارة عن آلات أوتوماتكية تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ من المال بدون اللجوء الى الفرع ، فالمهمة الرئيسية للموزع الآلي للأوراق هي تقديم الخدمة الأكثر ضرورية للمستهلك

جدول رقم 3 ـ1 : الموزع الآلي للأوراق DAM

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق DAB	يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب يوجد في الشوارع المحطات وأماكن أخرى يعمل دون إنقطاع	جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرا المدارات المغناطسية للبطاقة ، هذه الأخيررة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا	تخفيض نشاط السحب في الفروع

الفرع الثاني : الشباك الآلي للبنك GAB

الشبابيك الآلية للبنك هي أيضا أجهزة أوتوماتكية تقدم خدمات أكثر تعقيدا وأكثر تنوعا بالنسبة للموزع الآلي فهي تقوم بالعديد من العمليات تشمل مثلا : قبول الودائع ، عمليات التحويل من حساب الى حساب آخر

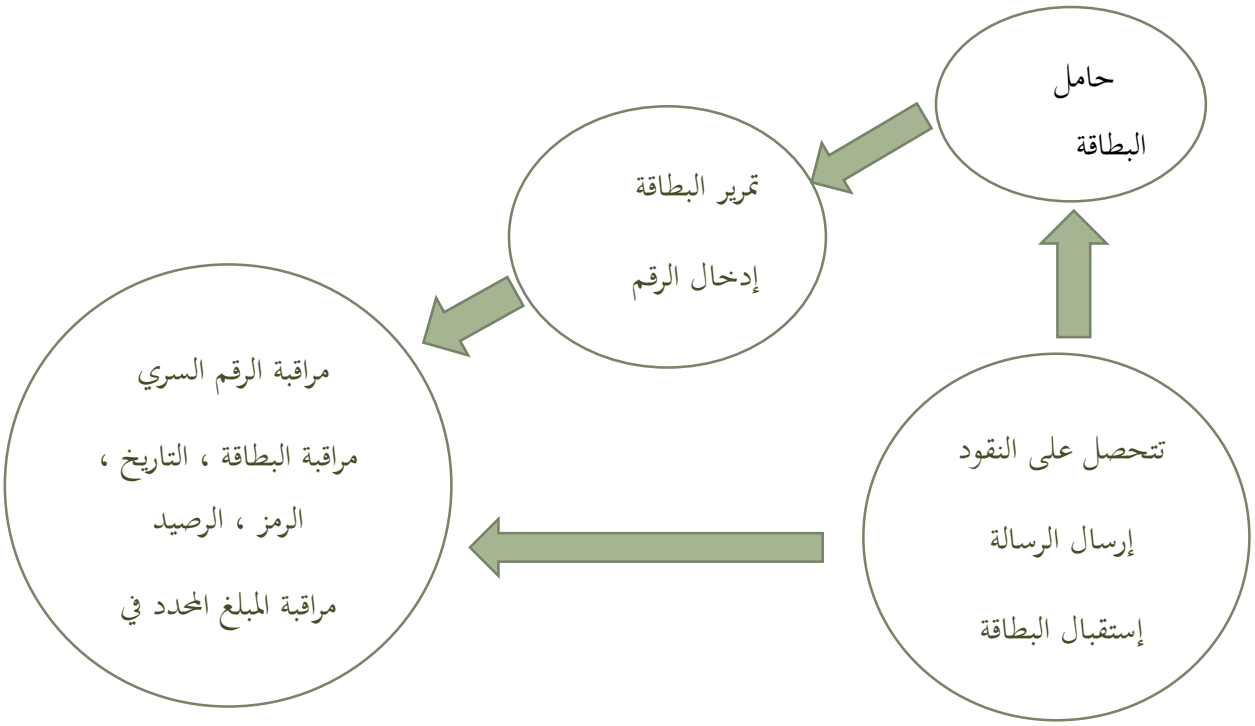
.....الخ ، فالشبابيك الآلية متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك وهي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي

الجدول رقم 3 ـ 2 : الشباك الآلي للأوراق

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الشباك الآلي للأوراق	يخول لكل حائز على البطاقة القيام بمختلف العمليات منها : السحب ، معرفة الرصيد التحويلات ، طلب الشبكات	جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ مدارات مغناطسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رمز سري	يستعمل من طرف الزبائن في أوقات غلق البنوك و الزبون المستعجل

طريقة الحصول على خدمة و GAB DAB : الشكل التالي يوضح طريقة الحصول على الشباك والموزع الآلي للأوراق

شكل رقم 3 ـ 6 : طريقة الحصول على خدمة GAB و DAB



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من الوكالة

الفرع الثالث : نهائي نقطة البيع الإلكترونية (TPE)

اذا كان الزبون يحمل بطاقة إئتمان في أي مكان موظف نقطة البيع أن يمرر البطاقة على القارئ الإلكتروني الخاص ببطاقة الإئتمان والموصولة مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك المعني والذي بدوره يقوم من كفاية الرصيد وخصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون بعد أن يدخل الزبون رمزا أو رقما سريا خاصا به ، فيقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة لرصيد حساب المتجر

شكل رقم3 ـ 7 : صورة جهاز نقة البيع TPE



جدول رقم 3 ـ 3 : نهائي نقطة البيع الإلكترونية

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
نهائي نقطة البيع الإلكترونية	يوضع في المحلات حيث يسمح للعميل بتسوية عمليته التجارية بالبطاقات أثناء التسديد	فروع موصولة بشبكة تجمع بنوك مختلفة	يحل مشاكل نقل الأموال ويوفر الأمن

وللحصول على جهاز نهائي نقطة البيع الإلكترونية TPE يتقدم الزبون الى البنك بطلب هذا الجهاز فيقوم البنك بتقديمه استمارة طلب جهاز نهائي نقطة البيع الإلكترونية

المطلب الثالث :العراقيل التي يوجهها البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية وأهم الحلول المقترحة في مجال وسائل الدفع

بناءا على ما تم دراسته في الفصول السابقة وكذلك توجهنا الى البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية ومعرفة الوسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة وهي البطاقات البنكية بعد تطرقنا لها لاحظنا بعض العراقيل التي تواجه الوكالة في مجال الدفع الإلكتروني واقترحنا بعض الحلول لتفادي هذه العراقيل

الفرع الأول: العراقيل التي تواجه وسائل الدفع الإلكترونية

بالرغم من المجهودات المبذولة في إطار استعمال وسائل الدفع الإلكترونية إلا أن الفجوة التكنولوجية بين المصارف الجزائرية والغربية لاتزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي شكلت حجرة عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة لعل أهمها

-عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعمقة بتنظيم التجارة الالكترونية بالإضافة إلى تعدد المخاطر المترتبة بتقديم المعاملات المصرفية الإلكترونية؛

-مشاكل سوء استعمال وسائل الدفع، فالمؤسسات الجزائرية والأفراد يفضلون الدفع النقدي على الشيك نتيجة لنقص أو غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا

-ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية فكيف في اقتصاد يرفض الشيك كوسيلة للدفع أن يقبل بطاقة الدفع

-غياب الحملات التحسيسية والعمليات الإشهارية التي تعرف بمزايا وسائل الدفع الإلكترونية

-عدم وجود تنوع كبير في المعاملات والمزايا التي توفرها البطاقة

-التعطل المتكرر للموزعات الآلية؛

قلة انتشار أجهزة الدفع الإلكتروني TPE وحتى التجار و الباعة يبدون تخوفاتهم من تحصيل مستحقاتهم بقبول البطاقات كوسائل دفع.

فالبنوك الجزائرية لم تتأهل بعد لاستخدام النظم الإلكترونية الجديدة التي تسير عمليات الإيداع والسحب وتنظم حركة التعامل مع العملاء مثل جهاز الصراف الآلي

-زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

الحلول المقترحة

-تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروع و بما يحقق السرعة في تداول

العملات الخاصة بالعملاء، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الإلكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

_ التوعية من خلال المطويات التي يكون مضمونها عن وسائل الدفع وخاصة عن كيفية استخدامها وتوزيعها في كل الأماكن كذلك التوعية عن طريق استغلال فرص الملتقيات الولائية أو ملتقيات النشطات الولائية وذلك بتشخيص أفراد خاصة بتوضيح المفاهيم الخاصة بوسائل الدفع

_ فتح صفحات عبر شبكات التواصل الاجتماعي خاصة الفاسبوك هكذا يتم أكثر انتشارا لثقافة وسائل الدفع الإلكترونية

المبحث الثالث : واقع استعمالات البطاقات البنكية في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث الى تقييم نشاط إصدار البطاقات البنكية في البنك الوطني الجزائري بصفة عامة ووكالة البنك بالمدية بصفة خاصة

المطلب الأول :تقييم نشاط إصدار البطاقات البنكية في البنك الوطني الجزائري

من خلال الدراسات الميدانية التي أجريناها في وكالات البنوك لفرع المدية عن مدى التعامل بالبطاقات البنكية ومدى توفر الأجهزة المستخدمة في توزيع الخدمات المعاصرة للعملاء وجدنا التالي :

الجدول رقم 3 ـ 4 : يبين البنوك التي تتوفر لديها البطاقات والأجهزة الحديثة لسنة 2012 / 2013

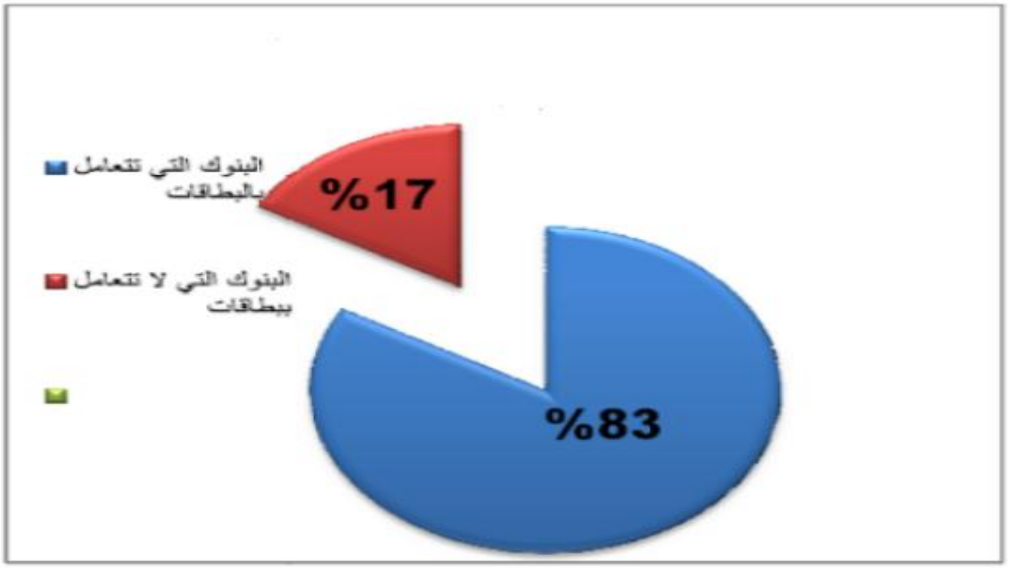
البنوك	البطاقات	GAB	DAB	TPV
CPA	×	×	–	×
BDL	×	×	–	–
CNEP	×	×	–	–
BADR	×	×	–	–
BNA	–	–	–	–
BEA	×	–	–	–

ومن خلال هذا الجدول تحصلنا على النسب التالية :

الجدول رقم3 ـ 5 : يبين نسبة تواجد البطاقات والأجهزة الإلكترونية في البنوك

البطاقات	نسبة تواجدها بالوكالات
GAB	%67
DAB	%00
TPV	%17

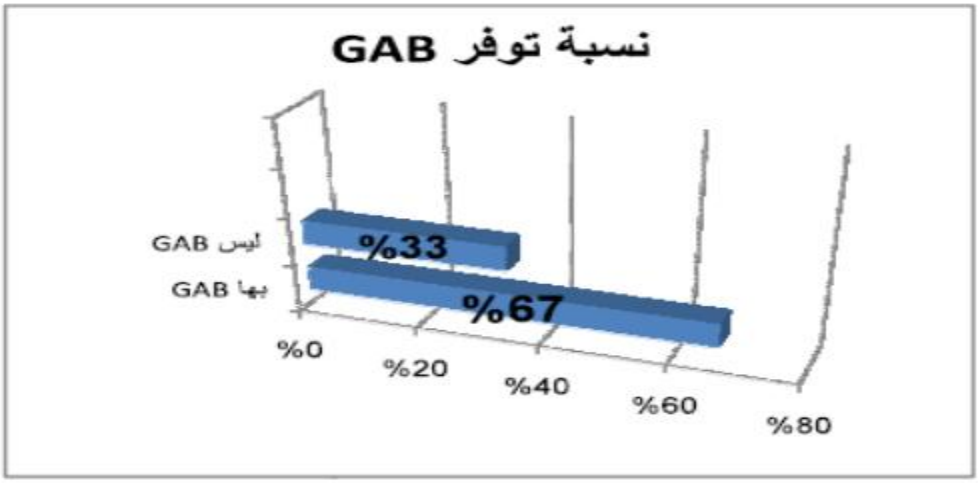
الشكل رقم 3 ـ 8 : نسبة تعامل البنوك بالبطاقات البنكية



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

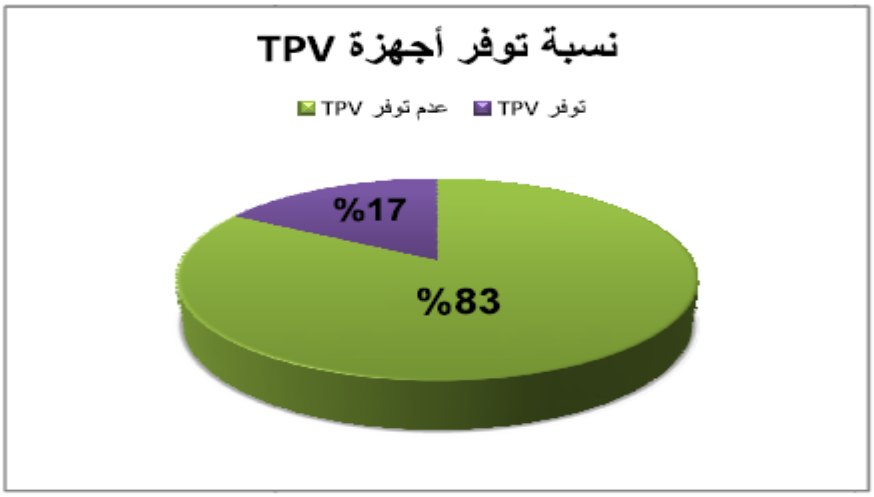
يتبين لنا من هذا الشكل أن نسبة 83% فقط من الوكالات هي التي تتعامل بالبطاقات أما النسبة المتبقية والتي هي 17 % فهي لا تتوفر لديها بطاقات ، فهي تكتفي في إتمام عملياتها عن طريق الأساليب التقليدية مثل استعمال الشيك الورقي

الشكل رقم 3 ـ 9 : نسبة توفر GAB في البنوك



من خلال هذا الشكل يتضح لنا أن نسبة 67% فقط هي التي تمثل توفر أجهزة الGAB على مستوى البنوك المتواجدة في ولاية المدية ومنها ما هو معطل ، وربما هذا السبب هو الذي يعكس الإستعمال القليل للبطاقات من طرف المواطنين

الشكل 3 ـ 10 :التالي يوضح مدى توفر أجهزة TPV



المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول

من خلال الشكل يتضح لنا أن استعمال أجهزة TPV متوفرة بشكل ضئيل جدا وهذا راجع الى عدم تقبلها من طرف التجار وأصحاب المحلات الكبرى ، كما أدلت به إحدى موظفات بنك CPA حيث أدلت أيضا بأن البنك قام بتوزيع بعض الأجهزة على الصيدليات لكن هذه الأخيرة خلال فترة قامت بإرجاعها وذلك لعدم التعامل بها من طرف العملاء

ومن خلال إجراء مقابلات مع بعض المواطنين حول مدى استعمالهم للبطاقات المغناطسية اتضح لنا أن بعضهم يفضل سحب الأموال عن طريق استعمال البطاقات المغناطسية لتفادي مشكل الانتظار على مستوى مراكز البريد والبنوك على الرغم من وجود بعض المشاكل على مستوى الموزع الإلكتروني كعدم إمكانية سحب أكثر من 20 ألف دينار إلا أن البطاقة تسهل الكثير من الأمور خاصة عندما يكون المواطن مشغولا

المطلب الثاني :تجربة مصرف خليج الجزائر– وكالة المدية. –في مجال وسائل الدفع الإلكترونية في (البطاقات)

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم وسائل الدفع الإلكتروني التي يوفرها ويتعامل ا مصرف خليج الجزائر.

الفرع الأول :البطاقات المصرفية.

يقوم مصرف خلج الجزائر– وكالة المدية – إصدار العديد من بطاقات الائتمان و التي قد تستخدم محليا أو دوليا وهي كمايلي[1]:

أولا:بطاقة الماستر كارد :هي بطاقة تستخدم للسحب والدفع لعملة الأجنبية في الخارج، وتستخدم على مستوى شبكة الأنترنيت سواء محليا أو في الخارج، وتقترح للعملاء ثلاثة أنواع من هذه البطاقة وهي1 :

1ـ ماستر كارد المدفوعة مسبقا :هي بطاقة شخصية، تصلح لمدة ثلاث سنوات وأقصى رصيد لهذه البطاقة: 1000دولار أمريكي في الشهر، ويستفيد منها العميل فور فتحه للحساب لدينار والدولار وتسلم على الفور.

2ـ ماستر كارد الكلاسيكية :هي بطاقة شخصية صالحة لمدة سنتين، والشحن الأقصى للبطاقة 3000 دولار أمريكي، لإمكان الاستفادة منها بمجرد فتح حساب دينار وحساب دولار أمريكي وتسلم البطاقة بعد20 يوم من الطلب عليها.

والتكاليف المتعلقة ببطاقة ماستركارد الكلاسيكية هي كما يلي:

-إصدار البطاقة 4000 دج

-تجديد البطاقة 2000 دج.

-إعادة الشحن 1000 دج.

-إعادة إصدار الرمز السري 1000 : دج.

[1]ـ من إعداد الطالبة بناءا على مقابلة في بنك خليج الجزائري لوكالة المدية

3 ـ ماستركارد الذهبية :هي بطاقة تشبه الكلاسيكية، يكمن الاختلاف بينهما في قيمة الرصيد فقط بحيث·

يقدر رصيد الذهبية ب 5000 دولار أمريكي.

والتكاليف المتعلقة ذه البطاقة هي كما يلي:

-إصدار البطاقة 6000 :دج.

-إعادة إصدار البطاقة 3000 :دج.

-إعادة الشحن 3000 :دج.

-إعادة إصدار الرمز السري 1000 :دج.

-مصاريف الاعتراض 500 : دج.

4ـ .**ماستركارد بلاتينيوم** :هي وسيلة مريحة موثوقة وآمنة لعمليات الشراء في الخارج من خلال محطة الدفع الإلكتروني) الأنترنيت أو من السحب النقدي على أجهزة الصراف الآلي (في القارات الخمس.

البطاقة متاحة لكل من يملك حساب لعملة الصعبة، مع حد أدنى للرصيد قيمته 10000 دولار و تمكن العميل لتصرف في أمواله حسب احتياجاته و أينما كان.

التكاليف الخاصة ببطاقة ماستركارد بلاتينيوم هي على النحو التالي:

إصدار البطاقة 15000 :دج· .

إعادة إصدار الرمز السري 1000 :دج· .

مصاريف الاعتراض 500 :دج· .

بطاقة الطوارئ :مجانية

.

الشكل رقم 3 ـ 11 : صوررة لبطاقة ماستر كارد



ثانيا : بطاقة الفيزا كارد :هي بطاقة دولية تستخدم للسحب وكذلك الدفع، ، تسمح بسحب الأموال في الخارج عبر أجهزة الصراف الآلي والحملة لعلامة فيزا وتسديد ثمن المشتر ت لدى المحلات المعتمدة من طرف فيزا وكذلك يمكن استخدامها للسوق عبر الإنترنت، و يوفر مصرف خليج الجزائر لعملائه ثلاثة أنواع من هذا النوع وهي:

1**بطاقة الفيزا مسبقة الدفع** : هي بطاقة دولية تستخدم للسحب والدفع، تستخدم خارج الجزائر لمبلغ الموجود في البطاقة فقط، ويستلمها العميل فور فتحه للحساب وبشرط ان يكون الرصيد لعملة الاجنبية من100 إلى 1000 يورو متوفرة عند الطلب.

2 ـ بطاقة الفيزا الذهبية :هي بطاقة دولية، يكون فيها رصيد العميل لدى المصرف من 5000 إلى 50000 يورو، ويحصل عليها بعد 20 يوم من الطلب عليها.

3 ـ بطاقة الفيزا الكلاسيكية :هي بطاقة دولية، تستخدم للسحب والدفع ويكون رصيدها من 4000 إلى 30000يورو كشرط للحصول عليها.

4ـ **بطاقة الفيزا بلاتينيوم** :هي بطاقة دولية تستخدم للسحب والدفع ويكون رصيدها على الأقل 10000 يورو أو اكثر ويستلمها العميل بعد 20 يوم من الطلب عليها.

5ـ **بطاقة التوفير** :هي بطاقة حديثة وسهلة الاستخدام، مجانية للسحب الآلي، متصلة بحساب توفير كلاسيكي أو تساهمي، تسمح لسحب من اي صراف آلي، وهي البطاقة الأولى من نوعها في الجزائر

الشكل رقم 3 ـ 12: صورة عن بطاقة فيزا كارد لبك الخليج



الفرع الثاني : النقائص التي تعاني منها فيزا كارد في الجزائر

ـ إذا أردت أن تحصل على كارد فيزا لا توجد المعلومات الكافية لذلك ، أي لا توجد بيانات خاصة عن استعمالها أو كيفية استعمالها حتى في المواقع [1]

ـ المحدودية: أي هناك بطاقات لا تستطيع الشراء بها من الأنترنت أكثر من ثلاث مرات أي أنها توقف عملها لا تستطيع الشراء بها مرة أخرى

ـ اختلاف حساب البنك وحساب فيزا أي ليس حسابا واحدا وإذا ضاعت البطاقة يستطيع شخص ما أن يشتري بها في المقبل يتم القطع من حسابك

ـ الشروط التعجيزية للحصول على البطاقة أي للحصول على البطاقة يشترط عليك وضع في الحساب ميل أورو

[1]ـ استنتاجا من المعلومات المقدمة من خلال المقابلات في بنك الخليج الجزائري

المطلب الثالث : أثر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية على المعاملات المصرفية لوكالة BNA بالمدية

من خلال ما قمت به من دراسة تطبيقية حول واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية (البطاقة البنكية) على مستوى الوكالة محل الدراسة توصلنا أن البطاقات البنكية ساعدت الوكالة على تحسين أدائها نوعا ما ولكنها لم تصل الى المستوى المرغوب فيه وهذا راجع الى عدت أسباب ذكرت سابقا

حيث تم الطلب على البطاقات البنكية من طرف الزبائن في البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية ووصل هذا الطلب في الآونة الأخيرة الى 49 طلب وهذا من شهر جانفي 2019 حتى شهر جوان 2019 حسب ما أقر به مسؤول البطاقات في الوكالة حيث تدوم مدة انتظار البطاقة للوصول الى الزبون 15 يوم على الأكثر كما توصل بنك الوطني الجزائري لوكالة الى تسليم حوالى 2 مليون بطاقة خلال سنة 2019 حسب ما أقر به المسؤول

الى أن نسبة الطلب على البطاقات قليل جدا وهذا ما ينعكس على المعاملات المصرفية الإلكترونية التي تتم بوسائل حديثة أي بقلة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية تقل المعاملات المصرفية الإلكترونية أي ليس كل من يطلب البطاقة يستخدمها فهناك الكثير من يطلب البطاقة ولا يستلمها حتى من البنك وهناك الكثير من البطاقات التي لم يستلمها الزبائن ولازالت في الوكالة ، وهناك من يطلب البطاقة ويستلمها ولا يستعملها وهذا لأسباب إما ضياع الرقم السري لها أو حسب ثقافة الزبون لاستخدام هذه البطاقة وهذا ما أقر به المسؤول في البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية من خلال المقابلات

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم في هذا الفصل يمكن القول بأن وسائل الدفع أصبحت من الضروريات التي تستجوبها التطورات الحاصلة والمستمدة من القطاع التكنولوجي وباعتبار أن البنك الوطني الجزائري مواكب للتطورات الحديثة الحاصلة في مجال وسائل الدفع الإلكترونية وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات الا أنها لازالت تقتصر على فئة قليلة من العملاء وهذا لنقص الوعي المصرفي لدى العميل الجزائري لأنهم لازالوا يحبذون المعاملات التي تكون بوسائل الدفع التقليدية

إن وسيلة الدفع هي تلك الوسائل المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات التجارية و كذلك تسديد الديون، فظهور المصارف ساهم في تعدد وسائل الدفع حيث ظهر الشيك والسند لأمر، السفتجة، حيث حققت هذه الوسائل نجاحا لكن درجات هذا النجاح بدأت تنخفض بسبب حوادث الغش والاحتيال. فلم تعد هذه الوسائل ملائمة لتطورات العصر، لا من حيث السرعة لا من حيث الفعالية بل تسببت في حدوث أزمة ثقة بين البنك وعملائه، فكان من المنطقي أن يعتبر الحل إيجاد البدائل عنها في ظل التطور التكنولوجي ظهور شبكة الانترنت توفر كل الأدوات والإمكانيات لتحقيق ذلك.

لقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بوسائل الدفع الالكترونية غير مكلفة ومجردة من المادة، لكن من جهة أخرى فإن العمل المتناسق لوسائل الدفع الالكترونية حديثة النشأة يتطلب تنظيما قانونيا ودرجة أمان عالية، فبدورها اتخذت أشكالا متعددة منها: البطاقات البنكية ، الشيكات الالكترونية ، النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية حيث تمكنت من الحد من بعض العراقيل والمشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية لكن بالمقابل لم تكن وسائل الدفع الالكترونية مثالية في ظل الجرائم والعراقيل التي تواجهها.

كما أن هذه التغيرات العالمية الجديدة وفي أعقاب الانفتاح الاقتصادي و فتح المجال أمام البنوك الأجنبية ، وسعي الجزائر لمواكبة التطورات العالمية ، وجدت المصارف الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية ، وأصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية في تطبيق وسائل الدفع الالكتروني لمواجهة هذه التحديات ، واعتبر القطاع المصرفي هو العامل الأساسي للانتقال إلى اقتصاد السوق ، وكان لازما على البنوك مسايرة التغيرات التي تحدث في العالم ، خاصة في كيفية مسايرة وسائل الدفع الالكترونية والاستفادة من مزاياها لتحسين أدائها ، حيث زودنا دراستنا النظرية بدراسة ميدانية بالوكالة البنكية BNA وذلك من خلال معرفة إسهام وسائل الدفع الالكتروني في تحسين الاداء و أهم التحديات التي تواجهها حيث أن تطبيق وسائل الدفع الالكترونية كآلية لتحسين المعاملات المصرفية يمثل استراتيجية محورية يمكنها إضفاء نتائج ايجابية ، كما يؤدي إلى تقليل التكاليف واختصار الوقت وتقليل العبء والتعب على الموظفين و العملاء.

أولا : نتائج اختبار الفرضيات:

فيما يتعلق بالنتائج المستخلصة من خلال اختبار مختلف الفرضيات التي اعتبرت كإجابات أولية على إشكالية بحثنا هذا ، تم التوصل إلى النتائج التالية:

الفرضـية الأولى:

توصلنا مـن خلال دراستـنا لموضـوع بحثنا إلى أن وسائل الدفع الالكترونيـة تساهم بشكل كبير في تنشيط المعاملات المصرفية ، وهذا نظرا لما تقدمه وسائل الدفع الإلكتروني من مزايا لجذب العملاء ،.

لهذا يعتبر نظام وسائل الدفع لأي اقتصاد مؤشراً عن مدى سيره و عمله ، وهو ما جعل المصارف في مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير وتحديث وسائل الدفع أولوية حتمية لمواكبة العصر الحديث في التعامل.

الفرضية الثانية :

من خلال معالجتنا لموضوع بحثنا تم إثبات الفرضية فقد تم التوصل من خلالها إلـــــى الى معرفة المعنى الحقيقي لوسائل الدفع الإلكترونية واستخدامها للتكنولوجيا باعتمادها على شبكة الأنترنت.

الفرضية الثالثة :

من خلال دراستنا التي قمنا بها فقد تم إثبات صحة الفرضية حيث توصلنا من خلالها إلـــى أن التـــــوجه نحو وسائل الدفع الالكترونية وللاستفادة من مزاياها في تحسين المعاملات المصرفية الجزائرية

ثانيا : نتائج الدراسة :

فـي ظـل التطورات الحاصلة ومحـاولة لإيـجاد أجوبـة عــن التساؤلات المبهمة عـــــن التوجه نحو وسائل الدفع الالكتروني وإسهامها في تحسين تنشيط المعاملات المصرفية ، و بعد قيـامنا بدراسة شاملة لهذه الوسـائل ومـحاولة تقييم الوضع تمكنا من التوصل إلى النتائج التالية :

- بظـهور وسائل الدفع الالكترونية سمح ذلك باختصار الوقت المخصص لمـعالجة العمـــــليات المصرفية والتقليل من الإفـراط في الاستـخدام الورقـي والبشري الذي كان مخصص لها مما يؤدي إلى تحسين أداء البنوك .
- إن ظهور وسائل الدفع الالكترونية شجع على قيام خدمات مصرفية الكترونية ووسـع الآفاق أمام التجارة الالكترونية.
- أصبحت وسائل الدفع الالكتروني أكثر تنافسية ، حيث تقدم للزبائـــن والبنوك أفضل الخدمـــات وتوفر لهم الجهد و الوقت وتقليل التكلفة.
- حتمية تطبيق وسائل الدفع الالكترونية وأولويتها وذلك لمواكبة العالم المعاصر.
- لا تخلو وسائل الدفع الالكترونية من المخاطر والجرائم الالكترونية.

- تعاني المنظـومة القانونية فـي الجزائرية مـن فـراغ في مجال التشريعات المتعلقة بوسائل الدفع الالكترونية.
- إن البيئة الاجتماعية والثقافية في الجزائر، تشكل تحديا للبنوك من أجل إقنـاع العملاء بجدوى استـخدام البطاقة و بالتالـي إدخال ثقافة بنكية جديدة، وهو ما يتطلـب استراتيجية تسويقيـة فعـالة.

ثالثا اقتراحات الدراسة:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي :

* ضرورة تنظيم دورات تدريبية لموظفي البنك الوطني الجزائري خاصة بكيفية التـجاوب مـع التكنولوجيات الحديثة.

* يجب على البنك مراعـاة توفر الضوابط اللازمة للرقابة على المعلومات و ذلك لتجنب المخاطر التي تنجم عن الدخول إلى شبـكة المعلـومات من قـبل غـير المرخصين بذلك ، مراجـعة السياسات الإجراءات المرتبطة بها بشكل منتظم.

* لابد من توضيح البيئة التشريعية والقانـونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الالكتروني، وذلـك بسن القوانين العقابية التي تخص الجرائم المرتكبة في حق وسائل الدفع الالكترونية و تنفيذها.

* ضرورة نشر ثقافة الوعي لدى العملاء وتوليـد الثقة لاسـتخدام هذه التكـنولوجـيات الحديثة ، والتشجيع على الاستخدام الأمثل للأنترنيت وذلك بخفض التكاليف وجعلها في متناول الجميع.

* توفير البنية التحتية من الأجهزة والوسائل الحديثة ، وهذا لنشر الثقافة المعلوماتية والقضاء على مشكلة الأمية الرقمية .

* وضع سياسة إعلامية تسـويقية من قبل البنوك، من شأنها إدخال ثقافة استخدام البطاقات لدى المستهلكين، من أجل جعل أسلوب الدفع بالبطاقة من رغبات الزبائن التي يطالب بها التجار، وبالتـالي دفع هؤلاء التجار إلى اعتماد هذا النمط تحت ضغط زبائنهم و تلبية لرغباتهم.

رابعا آفاق الدراسة :

في الأخير نأمل أن نكون قد أحطنا بكل جوانب الموضوع و رفعـنا بعض الغموض و الالتباس، إلا أن نترك المجال دائما مفتوحا أمام من يريد التعمق و الاستمرار مـن خلال اقتراح المواضيع التالية للبحث :

- النظام القانوني للبطاقة البنكية وأساليب حمايتها.
- التحديات الجمركية و الضريبية في تطبيق وسائل الدفع الالكترونية.
- آليات مواجهة التحديات التي تعيق انتشار وتطور وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر.
- واقع وآفاق الدفع الإلكتروني في الجزائر.

قائمة المراجع

1 الكتب باللغة العربية

1سليمان ناصر التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ديوان المطبوعا ت الجامعية الجزائر 2012

2-أحمد زهير شامية، النقود المصارف ، دار زهران، الأردن ط1-2013

3-خالد على الدليمي النقود والمصارف النظرية النقدية دار الأتين ، مصر ط1. 1998

4-صبحي تا درس فريضة النقود والبنوك النهضة العربية بيروت 1984

5-عبد المطلب عبدالحميد العولمة واقتصاديات البنوك الدار الجامعة مصر 2005

6 ـ برهان الدين جمال ، السندات التجارية في القانون التجاري الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ط2 ،الجزائر 1988

7 ـ رضوان محمد العنائي،مبادء المحاسبة وتطبيقاتها الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن 2000

8 -مصطفى كمال طه، الأوراق التجارية والافلاس الدار الجامعية الجديدة للنشر مصر 1997

9 ـ فريد الصلح موريس نصر المصرف والأعمال المصرفية الأهلية للنشر والتوزيع لبنان1989

10 ـ طالب حسين موسى الأوراق التجارية والعمليات المصرفية دار الثقافة عمان الأردن ط1 2011

11-أحمد دغيش الشيك بوفق التعديلات الجديدة للقانون التجاري مجلة دفاتر في السياسة والقانون العدد الرابع جامعة بشار 2011

12 ـ مصطفى طه ،أصول القانون التجاري ، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2006

13 ـ الطاهر لطرش تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2010

14 ـ لوصيف عمار استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة الى التجربة الجزائرية مذكرة ماجستار في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2008 2009

16. احمد سفر أنظمة الدفع الالكترونية منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى بيروت 2008

17 ـ محمود الكيلاني الموسوعة التجارية عمليات من البنوك، المجلد الرابع دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن 2008

18 ـ رحيم حسين الاقتصاد المصرفي دار بهاء الدين للنشر والتوزيع منشورات قسنطينة 2009

19 ـ محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2003

20 ـ بشير العلاق، التسويق الالكتروني دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن 2010

21 ـ ابراهيم يخشي التجارة الإلكترونية مفهوم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005

22 ـ ناظم محمد النوري الشهري وعبد الفتاح زهير ،الصيرفة الإلكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع دار وائل للنشر والتوزيع الأردن 2008

23 ـ محمد الصيرفي ، البيع والشراء عبر الأنترنت ، دار المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع الأردن سنة 2008

24 ـ عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الإلكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية دار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية 2009

25 ـ غتام شريف محمد محفظة النقود الالكترونية الدار الجامعة الجديدة الاسكندرية 2007

26 ـ محمد نور صالح الجداية سناء جودت خلف التجارة الإلكترونية دار الحامد النشر والتوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى 2009

27 ـ محمد عبد الحسن الطائي التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الأردن 2010

28 ـ علي محمد، أبو العز، التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي دار النقاش للنشر والتوزيع 2008

29 ـ عبد الحكيم أحمد محمد عثمان أحكام البطاقات الائتمانية في القانون والأراء الفقهية الاسلامية دار الفكر الجامعي للنشر ط1 الاسكندرية 2007.

30 ـ الرومي محمد امين التعاقد الإلكتروني عبر الأنترنت الطبعة الأولى دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية 2004

34 ـ السيسي صلاح الدين الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، الطبعة الاولى دار الوسام للطباعة والنشر الامارات العربية المتحدة 1998

35 ـ زياد رمضان ومحفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل ،عمان الأردن سنة 2000

36 ـ محمد ابراهيم ، أبو الهيجاء ، عقود التجارة الإلكترونية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن 2011

37 ـ عبد الفتاح بيومي حجازي ، التوقيع الالكتروني في النظم القانونية المقارنة دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2005

38 ـ عيسى غسان ، القواعد الخاصة بالتوقيع الالكتروني ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان 2009

39 ـ سعيد السيد قنديل ، التوقيع الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2006

40 ـ عمر خالد ، زيقات ، عقد البيع عبر الانترنت ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان 2007

41. محمد الصيرفي ، البيع والشراء عبر الانترنت ، دار المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع ، الأردن 2008

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1- D'hoir Lauprêtre Catherine, "Droit Du Crédit", Edition ELLIPSES, Lyon, 1999

المواد

المادة (113) من الأمر رقم 90- 10 المؤرخ بتاريخ 14 أفريل 1990، المتعلق بقانون النقد والقرض بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 16- الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990

المجلات

1 ـ أحمد دغيش الشيك بوفق التعديلات الجديدة للقانون التجاري مجلة دفاتر في السياسة والقانون العدد الرابع جامعة بشار 2011

2 ـ علي عبد الله شهين نظم الدفع الإلكتروني و مخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بن فلسطين مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية المجلد 12 – العدد 01 2010 ص 522 منقول من الموقع الإلكتروني

الرسائل العلمية

1 ـ محمد شكرين بطاقة الائتمان في الجزائر مذكرة ماجيستر غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006

2 ـ عبد الرحيم وهيبة احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجيستر في علوم التسيير فرع نقود ومالية غير منشورة جامعة الجزائر 2005 /2006

2 ـ لوصيف عمار استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة الى التجربة الجزائرية مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2008 2009

3 ـ بن جدال جوهر الأنترنت والتجارة الالكترونية ،رسالة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر سنة 2002

4 ـ عبد الرزاق سلام القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء والمتطلبات لا صلاح دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائرية 2012/2011 مذكرة غير مذكورة

5 ـ خولة فرحات أثر التجارة الإلكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية دراسة حالة البنك الإلكتروني monabanq رسالة ماجيستر في ادارة الأعمال جامعة الحاج اخضر باتنة 2007. 2008

6 ـ زيدان محمد دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رسالة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية فرع تخطيط كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004- 2005

7 ـ بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2005 / 2006

8 ـ سليمة عبد الله ، دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائي ، باتنة مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة باتنة 2008 / 2009

9 ـ مغني سليمة وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة خميس مليانة الجزائر 2013 /2014

10 ـ بورزق إبراهيم دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد البنكي ، مذكرة مقدمة شهادة الماجستير تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2007 / 2008

المواقع الإلكترونية

سالم مريم أساليب تسويق وسائل الدفع الحديثة لرفع القدرة التنافسية للبنوك في الجزائرعلى الموقع الإلكتروني WWW .kow.mtss.com

محمود خسن الوادي، بلال محمود الوادي النقود الإلكترونية على الموقع

http://www.com

النقود الإلكترونية http//www.ecash.com.au

خصائص النقود الإلكترونية على الموقع http :hand show blogs pot.com

-www.dorhar.edu.ps journal 123/ attache dhile.asp seqql 1524.16/2019/14 :25

ـمحمد حمد عبد الهادي الروسي ، نموذج مقترح لقياس جودة الخدمات المصرفية بدولة قطر ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس جمهورية مصر 2002 ص55تم الاطلاع عليه عبر الموقع / WWW AL MAKTABA NET/VD

نظام الحماية 3DS http ;//ait news .com

عملية التشفير، http://almorabea.net/blog

http//www.egovs.com/egov.webo2news plep2 main=7 detailaid2003-

ملخص

تهدف الدراسة الى معرفة وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في الاقتصاد إذ تعتبر مؤشرا مهما وهو ما جعل المصارف في مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير وتحديث وسائل وسائل الدفع أولوية ، وهذا لأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات والصفقات

وتطرقنا من خلال هذه الدراسة الى ضرورة التوجه نحو وسائل الدفع الإلكترونية في المعاملات المصرفية وهذا لما تتمتع من سهولة في التعامل والسرعة في الأداء كذلك تنوع هذه الوسائل لتقديم المعاملات باختصار المسافات والجهد عل العملاء ومن خلال استخدام شبكة الأنترنت مما يجعل أكثر عرضة للمخاطر والاختلاس إلى أن وجدت حلول لذلك وآليات لحمايتها

وتوصلت الى أن في ظل هذه الشروط نتساءل عما إذا كانت وسائل الدفع قد أثبتت فعاليتها في تنشيط المعاملات المصرفية في الجزائر ومن خلال دراسة الحالة التي أجريتها في في البنك الوطني الجزائري لوكالة المدية توصلت الى أن فئة قليلة من تستعمل بطاقات الدفع الإلكترونية وهذا راجع الى حداثة وسائل الدفع كنظام والى ثقافة المجتمع

الكلمات الدالة

وسائل الدفع التقليدية ، وسائل الدفع الإلكترونية، البطاقات البنكية ، المعاملات المصرفية ، حماية وسائل الدفع